المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية 2023

الجلسة الثالثة عشرة | 13 | الأربعاء 5 جويلية 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 390

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 390

3- الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية..... 390

4- استئناف الجلسة..... 391

5- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب حول وضعية المهاجرين في ولاية صفاقس وما يحدث في فلسطين..... 391

6- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة..... 399

7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 413

8- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 431

9- توجيه سؤال شفاهي الى السيد وزير الصحة.... 458

10- رفع الجلسة..... 461

II. تغيير في كتلة نيابية..... 462

III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 462

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء 5 جويلية 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، وتوجيه سؤال شفاهي إلى السيد وزير الصحة.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب، يومكم سعيد وعيد أضحى مبارك للجميع ونتمنى أن تكون تونس دائما بخير.

نرحب بالسيد معالي وزير الصحة والفريق المصاحب له الحاضر معنا اليوم بمجلس نواب الشعب ونتمنى للجميع موفور الصحة والسعادة والهناء.

نفتتح الجلسة السيدات والسادة النواب ونتأكد أولا من توفر النصاب ونتوجه للسيدات والسادة النواب بتسجيل الحضور.

النصاب متوفر بـ 114 نائبا ونائبة مرحبا بكم.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بعد التأكد من توفر النصاب أجدد لكم التحية، وعملا بالفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة والذي يتضمن نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى والرئيسية تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة عدد 01 لسنة 2023 بعد أن تم إحالة تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة حول مشروع هذا القانون إلى الجلسة العامة بموجب قرار مكتب المجلس بتاريخ 15 جوان 2023 وذلك عملا بأحكام الفصول 67 و74 و79 و90 و94 و95 و116 و125 من نظامنا الداخلي على وجه الخصوص.

كما قرر المكتب في هذا الإطار وعملا بأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي ضبط التوقيت المحدد للنقاش العام حول مشروع هذا القانون على النحو التالي:

لكل كتلة حيّز زمني للتدخل بحساب 90 ثانية لكل نائب من الكتلة ويترك للكتلة حرية تقسيم حصتها بين أعضائها.

لكل نائب من غير المنتمين الحق في ثلاث دقائق ويمكن لنائب غير منتم التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر غير منتم بإضافة دقيقة واحدة فقط للتدخل.

وعليه تتوزع حصص التدخلات المخوّلة للكتل على النحو التالي:

كتلة صوت الجمهورية 38 دقيقة،

الكتلة الوطنية المستقلة 32 دقيقة،

كتلة الأمانة والعمل 30 دقيقة،

كتلة الأحرار 29 دقيقة،

كتلة لينتصر الشعب 23 دقيقة،

كتلة الخط الوطني السيادي 23 دقيقة.

وقبل أن نشرع في أعمالنا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئيس الجلسة مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين وعن طريق رئيس كل كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبّقة.

وتجدر الإشارة إلى أن التدخلات في النقاش العام حول مشروع القانون محلّ النظر يجب أن تلتزم بهذا الموضوع دون الخوض في مسائل خارجة عنه، حيث يتم في هذه الحالة اعمال أحكام الفقرة الثانية من الفصل 103 من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي:

"يلتزم المتدخل بموضوع النقاش فإن خرج عنه أو تجاوز الحصة الممنوحة له يتولى الرئيس التنبيه عليه فإن لم يمتثل يجوز له أن يسحب منه الكلمة فإن استرسل يعمد بوقف تشغيل المصدح وبعدم التسجيل بمحضر الجلسة لكلام العضو المعني الذي صدر عنه بعد قرار سحب الكلمة منه."

نتمنى أن لا نصل إلى تطبيق هذا.

النقطة الثانية من جدول الأعمال تتعلق بتوجيه سؤال شفاهي إلى السيد وزير الصحة تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 15 جوان 2023 وذلك عملا بمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 130 من النظام الداخلي.

هذا وعملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 98 من النظام الداخلي، أعلم الجلسة العامة بفحوى قرار المكتب بتاريخ 8 جوان 2023 المتعلق بإقرار اعتماد النشرة الإلكترونية للرائد الرسمي للجمهورية التونسية مداولات مجلس نواب الشعب وإتباع الإجراءات التالية في الغرض:

أولا، تعويض الإذن بالسحب للنشرية لدى مطبعة المجلس بالإذن بالنشر المؤّمن على الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب،

ثانيا، إحالة النشرية في صيغتها الالكترونية عبر البريد الإلكتروني إلى السادة والسيدات النواب،

ثالثا، الإيداع القانوني لنشرية مداولات مجلس نواب الشعب لدى المطبعة الرسمية التونسية عبر الوسائل الإلكترونية المؤمنة عوضا عن النسخ الورقية،

رابعا، تمكين السادة والسيدات النواب الراغبين في الحصول على نسخة ورقية لنشرية مداولات مجلس نواب الشعب بناء على طلب يتم توجيهه عبر البريد الإلكتروني لمكتب الأرشيف التشريعي.

الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة والسيدات الزملاء المحترمون،

في إطار احترام مقتضيات الفصل 17 من النظام الداخلي تلقت رئاسة المجلس بتاريخ 23 جوان إعلاما كتابيا مستوفيا للشروط المطلوبة يتعلق بانضمام عضو جديد إلى الكتلة النيابية "الأحرار".

وعليه وعملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي نعلن عن انضمام النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب إلى كتلة الأحرار التي أصبحت تضم عشرين عضوا ونأذن بنشر هذا الانضمام إلى الكتلة المذكورة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

نمر الآن للتداول في النقطة الأولى والرئيسية في جدول أعمالنا وهي النظر في مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة عدد 1 لسنة 2023.

بداية أجدد الترحيب بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب الذي يؤكد مرة أخرى استعداده المتواصل من أجل سنّ التشريعات التي تخدم المواطن والتجاوب مع كل المبادرات التشريعية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وإلى ضمان مقوّمات العيش الكريم وتحقيق المصلحة العليا للوطن.

كما أتوجه إلى مكتب لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر على الجهد المبذول وعلى احترام الآجال.

وقبل أن أحيل الكلمة للجنة أذّكر السيدات والسادة النواب أن النظر في مشروع هذا القانون خلال هذه الجلسة العامة سيتم وفق مقتضيات النظام الداخلي وذلك على النحو التالي:

أولا، تلاوة تقرير اللجنة،

ثانيا، النقاش العام،

ثالثا، ردود السيد وزير الصحة،

رابعا، التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،

خامسا، المرور إلى التصويت على مشروع القانون محلّ النظر فصلا فصلا بالأغلبية المطلوبة بالنسبة للقوانين العادية أي أغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس أي 54 عضوا.

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل الواردة من السيدات والسادة النواب تجدر الإشارة إلى أن اللجنة قد توصلت بمقترح وحيد في الآجال القانونية في حين يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل فقط لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

أحيل الكلمة الآن للجنة لكي تستعرض التقرير حول مشروع هذا القانون.

(تدخل السادة النواب دون استعمال المصدح)

رجاء نحن مقيدون ببرنامج عمل حالما تنتهي اللجنة من تقريرها سأمنحكم الكلمة فردا فردا.

أولا نمرر الكلمة للجنة لكي تتلو تقريرها ثم نمنح الكلمة للنواب فردا فردا.

أذنت بإسناد الكلمة للجنة تفضل الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

الفنيين بالجلسة يطلبون مني رفع الجلسة لمدة 40 دقيقة لعطب في الكاميرا التي تقوم بتصوير النواب هذا ما طلبه مني الفنيين.

إذن ترفع الجلسة لمدة 40 دقيقة.

(كانت الساعة العاشرة صباحا وأربعة عشر دقيقة)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وثلاث دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل أن أسند الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتلاوة التقرير أريد أن أذكر أنه درج العمل على أن السادة النواب المحترمين لهم الحرية المطلقة في تدخلاتهم وفق ما نص عليه النظام الداخلي وفقط ذكرت بأن الكلمات تسند لكل متدخل بعد الإذن له بذلك وأن يستعمل المصدح وأما في خصوص مضمون الكلمة فله الحرية المطلقة في إبداء ما لديه من ملاحظات هذا أولا.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب حول وضعية المهاجرين في ولاية صفاقس وما يحدث في فلسطين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ثانيا، نعلم أن بلادنا تمر بأحداث استثنائية خاصة بوضع المهاجرين وخصصنا حيّزا زمنيا للحديث عن هذا الوضع وللسادة النواب الحرية المطلقة في إبداء ما لديهم من ملاحظات ونقول باسمكم جميعا أننا نتعاطف مع أهلنا في صفاقس ونطلب من سيادة رئيس الجمهورية، رئيس الوظيفة التنفيذية وهو غير مقصّر في ذلك أن يتخذ كل ما يلزم لحماية أمن البلاد وإنقاذ مدينة صفاقس، نحن متفقون حول هذا.

كذلك هناك مسألة تهمنا على الصعيد القومي ما يحدث الآن من مجازر من طرف الكيان الصهيوني الغادر يندى له الجبين والضمير العالمي صامت إزاء المجازر التي ترتكب ويستعمل فيها كل أنواع الأسلحة المحرمة دوليا.

كذلك سوف نتيح المجال لكافة الزميلات والزملاء للتدخل في هذا الموضوع، وتفاعلا مع مقتضيات النظام الداخلي بعد أن أعلنا عن جدول الأعمال سأسند الكلمة إلى اللجنة لتلاوة التقرير ثم بعد ذلك سيفتح باب التدخلات.

وبالنسبة للوضع العام سنخصص قبل النقاش العام حيّزا زمنيا للسادة رؤساء الكتل ومن يمثل النواب غير المنتمين للتعبير عن رأيهم في خصوص الوضع العام ثم ننتقل إلى النقاش العام وشكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد رئيس اللجنة لتلاوة التقرير لكن قبل ذلك نمرر نقطة نظام للسيدة فاطمة المسدي.

السيدة فاطمة المسدي

سيدي الرئيس، هناك ضحية سقطت وروح بشرية في صفاقس أرجو الترحم على هذه الضحية التي سقطت وأرجو أن لا تتكرر مثل هذه الحوادث.

لكن سيدي الرئيس أردت فقط أن أطلب منكم وباسم متساكني صفاقس برمجة جلسة حوارية مع السيدة رئيسة الحكومة من أجل حلّ هذه المسألة لأنها تهم الأمن القومي.

وأرجو السيد الرئيس قبل المرور إلى تلاوة تقرير اللجنة أن نستمع إلى تدخل نائبين أو ثلاث نواب لكي يعرف المتساكنون أننا نساندهم وأن الخطورة في هذه العملية أخطر من كل شيء هناك أولويات السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

كما تعرفون أن هذه الجلسة تم الإعلان عنها وفق جدول أعمال معين وتعرفون أن النظام الداخلي يتحكم بنا وبالعودة إلى الفصل

98 من النظام الداخلي الذي ينص "تفتتح الجلسة العامة بتلاوة جدول أعمالها، ولرئيس الجلسة أو رئيس كتلة أو أكثر أو عشر نواب من غير المنتمين اقتراح تعديل جدول الأعمال.

وفي الصورة التي يكون فيها الطلب صادرا عن رئيس كتلة أو أكثر من عشرة نواب من غير المنتمين يشترط أن يتم تقديمه قبل افتتاح الجلسة وفي صيغة كتابية".

إذن هذا ما ينص عليه النظام الداخلي وتعرفون جيدا أن مسألة احترام الإجراءات هو احترام للسادة بالنواب واحترام للمجلس ولذلك ما تفضلت به الآن نقطة هامة، نقوم بتلاوة تقرير اللجنة ثم سنفسح المجال للسادة النواب لأخذ الكلمة.

الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع وعيد مبارك للجميع وعلى كافة الشعب التونسي،

سيدي الرئيس، نحن نواب شعب منتخبون من قبل الشعب وجميعنا نمثل هذا الشعب الكريم، الفيصل بيننا هو الدستور التونسي والذي ينص على الكرامة للمواطن التونسي والذي ينص على العمل من أجل أن نكون على العهد مع الشعب التونسي فقط.

السيد الرئيس، احترام النظام الداخلي يكون من الإدارة ويكون من رئاسة مجلس نواب الشعب ونحن مطالبون باحترامه كنواب، بالتالي ما كنت تقوله الآن أشد على يدك في خصوصه وبالعكس أثمن فيك هذا الشيء.

الكتلة الوطنية المستقلة قامت بإيداع المطلب المذكور بالأحداث التي تحصل حاليا في صفاقس والشيء الذي يحصل في جهاتنا كبير جدا ونحن نعرف الأطراف المدبرة له وهذا الشأن يهم جميع التونسيين.

اليوم صفاقس ليست بمعزل عن الجمهورية التونسية وما يلحق صفاقس من أذى يمس كل طرف من الدولة التونسية من بنزرت إلى برج الخضراء وقدمنا هذا الشيء من باب المسؤولية وطبقنا ما ذكرته وبالتالي إضافة نقطة إلى جدول أعمال الجلسة العامة وهي سيدة نفسها والسادة النواب لهم الحرية في الموافقة على إضافة النقطة بجدول الأعمال من عدمه.

نفس الشيء عندما ترفع الجلسة السيد الرئيس لمدة أربعون دقيقة في ظل حضور السيد الوزير وأعضاء الوزارة وبقائهم ينتظرون بتعلة عطل بالكاميرا التي تقوم بتصوير النواب نحن لسنا هنا لكي نأخذ صورا هذا الكلام نقوله في حضور الكاميرا وفي غياب الكاميرا.

بالتالي أطالبك باحترام النظام الداخلي وتمرير تلك النقطة على الجلسة العامة غير ذلك أنا غير ملزم بأي شيء، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد بلال ابن المشري.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

أوافقك زميلي القول فقد تتالت خروقات النظام الداخلي وتتالى عدم احترام النظام الداخلي ورفع الجلسة لا مبرر له ولنقطة النظام أولوية حسب النظام الداخلي أولا والنظام الداخلي جميع فصوله تخترق بقرارات شخصية فمن حقنا إضافة نقاط لجدول الأعمال نظرا لما يتطلبه الوضع العام للبلاد من وضع صفاقس إلى فقدان المواد الغذائية وما يطالب به الشعب التونسي.

من حقنا أيضا أن نطالب بحقنا في مقترحات تعديل لأن الفصل 74 من النظام الداخلي ينص على أن تقديم مقترحات تعديل في القانون يكون عبر التطبيقة الالكترونية وهي مازالت غير موجودة إلى الآن وباعتبار أن المجلس لم يوفر لنا بعد التطبيقة الإلكترونية فمن حقنا أن نقدم مقترح تعديل.

ثانيا، سأؤكد مرة أخرى على تعديل جدول الأعمال نظرا للوضع العام بالبلاد بما في ذلك وضع صفاقس وفقدان المواد الغذائية والقضية الفلسطينية أيضا موضوع الساعة.

السيد الوزير، النواب منتخبون من قبل الشعب التونسي وتقليل احترام النواب هو تقليل لاحترام الشعب التونسي وهذا صدر من السيد رئيس المجلس ومن السيد الوزير عندما قامت الزميلة بمحادثتك حول وضع المستشفى في جهتها أجبتها ليست حصة "فرغ قلبك" وهي لم تطالب بمستشفى خاص لنفسها بل هي طلبات لفائدة مواطنين ويجب احترامها وعدم احترامها هو عدم احترام لناخبيها ولكافة الشعب التونسي لأنها ليست فقط نائبة على جهة بنزرت بل هي تنوب كافة الشعب التونسي بمقتضى قانون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد طارق مهدي.

السيد طارق مهدي

تحياتي للجميع،

المسألة حارقة بالنسبة لنا وبالنسبة لتونس بأكملها وبالنسبة لصفاقس بصفة خاصة.

اليوم هناك دماء تسيل ودماء الصفاقسية تسيل جراء توافد أعدادا كبيرة من مهاجرين غير شرعيين ولا يوجد فرصة للتعرف على هؤلاء.

هناك مجرمون يدخلون البلاد ويعتبرون صفاقس نقطة عبور وفي نفس الوقت هناك مشاكل كبيرة وهناك استعمال للأسلحة البيضاء وهذا انجر عنه وفاة العديد من الأبناء آخرهم السيد نزار العمري رحمه الله ونتمنى الصبر والسلوان لأهله.

لا يجب أن يمر دمه هباء ولا بد من إضافة نقطة نظام ونتحدث جميعا في الموضوع ونجد حلولا جذرية لأن الشعب التونسي ينتظر حل هذه المسألة بفارغ الصبر وهي أهم شيء بالنسبة له.

أكثر شيء نبحث عنه هو لقمة العيش ولكننا الآن أصبحنا نبحث عن الروح ونخاف على دمنا وعلى حياتنا لذلك هذه النقطة أكيدة اليوم لأنه لدينا ما نتحدث فيه في هذا المجال وما نقترحه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد يوسف طرشون.

السيد يوسف طرشون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بزميلاتي وزملائي،

مرحبا بالوفد الوزاري،

زملائي، الأمر يتعلق بتنظيم سير جلستنا لهذا اليوم بكل وضوح وبساطة اليوم قمنا بدعوة السيد الوزير في إطار المصادقة على قانون وهذا يعتبر أولوية بجدول الأعمال وهي أولوية ترتيبية وليس أولوية قيمية وأنا منذ حين كنت أول من طلب نقطة نظام للنظر في تغيير جدول الأعمال.

هناك بعض المزايدات واستغلال الفرص كأن هناك من يغار على هذه البلاد أكثر من غيره فرجاء من يرغب في التدخل من الزملاء وأنا هنا أخاطب زملائي وأعرف أن هناك من سينزعج من كلامي فنحن من عليه تقديم مثال في الالتزام بجدول الأعمال ونطالب عند الضرورة بتغيير جدول الأعمال بالطريقة التي ينص عليها النظام الداخلي وليس بطريقة فوضوية.

النقطة الثانية، بالنسبة لي الحل الذي وجدناه ما دام السيد الوزير موجود بيننا لأنه لن يبقى في انتظارنا مع الوفد المحترم المرافق له ونحن نناقش الوضع العام لمدة أربع ساعات الحل هو أن نحترم جدول الأعمال والنظام الداخلي مثلما قال السيد رئيس المجلس في بداية هذه الجلسة لابد أن نحل المسألة المتعلقة بالصحة وهذا ما طالبنا به فيتدخل كل زميل في الوقت المخصص له فيما يشاء بحضور السيد الوزير في الشأن الصحي هذا من وجهة نظري ثم تكون جلسة مفتوحة للحديث في الوضع والشأن السياسي العام.

يعني نحل مسألة القانون ونصادق عليه ثم نمر إلى حوار حر وأتعهد للزملاء بمطلق الحرية للحديث في المأساة التي تمر بها بلادنا المتعلقة بالهجرة وسأتحدث في خصوصها في المجال الملائم لها في نظامنا الداخلي.

رجاء زملائي نبدأ في عملنا في علاقة بهذا القانون ثم نفتح الحوار بشكل حر لتدارس الوضع والشأن العام وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد أحمد بنور.

السيد أحمد بنور

شكرا. صباح النور،

مرحبا بالسيد الوزير والمرافقين،

سأبدأ من ختام مداخلة زميلي السيد يوسف، السيد الوزير مثلنا مثله ومثل الشعب التونسي يهمه الوضع العام ويهمه الفارينة والسميد الا إذا كان مستغني عن الأكلة التونسية.

لا يجب أن نترك الأمور الى أن تسوء وكما يقول المثل الشعبي التونسي "كي تخلى نشري مقرون" فهناك أمور تمس الأمن القومي قبل الوكالة الوطنية للتصرف في الدواء وقبل كل شيء.

ولكي لا أقيد بمسائل أخرى لدي سؤال حول المهاجرين الأفارقة لا يتعلق بالأمور الأمنية بل يتعلق بالأمور الصحية ووزارة الصحة معنا اليوم وأتساءل ما هي التحضيرات التي قامت بها وزارة الصحة في استقبال الوفود الغير مرغوب بهم في تونس المهاجرين غير الشرعيين في مجال الصحة؟

نحن نعلم أن كل دخول وخروج يتقيد بدفتر علاج وتلقي جميع التلاقيح فماذا فعلنا بهذا الشأن؟ علما أنه بلغني اليوم أنهم تسببوا في حالتين من وباء السل يعني قبل الأمور الأمنية أخاف على نفسي لأن داء السل يمكن أن يصل إلى الزميل ويصل إلى السيد الوزير ويصل إلى الجميع عافانا وعافاكم الله.

يعني لا يوجد موضوعا يمكننا الحديث فيه وموضوع لا، فصفاقس تهمنا والمهدية تهمنا وبنزرت تهمنا لكي لا تضطر القوات الأمنية للبحث عن من قتل المرحوم، نمسك به ويقبع بالسجن لكي نمرض بداء السل؟

نقطة أخيرة السيد رئيس المجلس نحن ننتظر ترسانة مشاريع القوانين التي ذكرناها عبر شاشات التلفزة قبل أن ينتصب المجلس لكننا لم نر ترسانة مشاريع قوانين من الوزارات فنحن جئنا هنا للعمل نريد أن ترد علينا أربعة وخمسة مشاريع قوانين، لم آت هنا لكي أرفه عن نفسي وإلا سأقبع بالمنزل وأمارس عملي أفضل، لا نريد الضحك على الذقون.

آخر كلمة على الملأ نريد منك أن تحدد لنا السيد رئيس المجلس مهامنا إذ أصبحنا مثل الكرة، الدور الرقابي لا...

السيد رئيس مجلس نوب الشعب

الكلمة للسيد أيمن بن صالح.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

اليوم السيد الرئيس الوضع صعب للغاية وكل ليلة نسهر ونشاهد الفيديوهات وما يحصل مباشرة في صفاقس وفي غيرها من المدن من وضعيات المهاجرين غير الشرعيين.

نحن ككتلة وطنية مستقلة تقدمنا بمطلب حسب ما تم ذكره من قبل سيادتك السيد الرئيس وفق الإجراءات التي احترمناها وقمنا بالإجراءات اللازمة لإدراج هذه النقطة بجدول الأعمال.

مسألة في غاية البساطة احترام النظام الداخلي لا يوجد فيها بطولات ولا تعطيلات ولم نطالب بأخذها الأولوية فقط نضعها في جدول الأعمال الذي يعين حتى في نادي الأطفال من البداية وليس في آخر الجلسة نبدأ الجلسة ثم نغير جدول الأعمال هذا ما تعلمناه.

اليوم نحن نطالب ككتلة وطنية مستقلة بإدراج هذه النقطة بالجلسة العامة وإذا ارتأت الجلسة العامة أن هذا الموضوع لا يستحق أن نتناوله ونتحدث في خصوص وضعية المهاجرين غير الشرعيين فالجلسة العامة سيدة نفسها.

لذا أدعوك السيد الرئيس لتمرير هذه النقطة المقترحة من قبل كتلتنا للتصويت في الجلسة العامة وإذا رأى زملائي أن هذه النقطة غير مهمة سنتجاوزها.

بالنسبة إلى الأسئلة والمواضيع التي سنطرحها فنحن أحرار وأعيد قولها نحن أحرار يمكنني أن أتحدث عن كرسي غير موجود في مستوصف وهنا هذا هو دوري مثلما قال السيد الرئيس ممارسة دوري الرقابي داخل قبة البرلمان لم أذهب لكي أطلب موعد لاحتساء قهوة أو شرب عصير هنا أنا موجود لممارسة دوري الرقابي الذي يسمح لي به القانون والدستور وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد القادر بن زينب.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

عيد مبارك على كافة الزملاء والزميلات،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

استغرب من كلمة زميلي السيد يوسف، أظن أننا اليوم في وضع استثنائي بعد الأحداث التي وقعت بصفاقس وما تابعناه وما رأيناه.

أظن قبل أن نوجه السؤال إلى السيد وزير الصحة الوضع أكثر من هذا بكثير فقانون الوكالة موجود وقمنا بتلاوته وبدراسته لكن الذي طرأ منذ يومين بصفاقس شيء لا يمكن السكوت عنه ونحن نواب شعب نمثل الشعب اليوم ولا يمكن أن نغض النظر عن موت الشاب بصفاقس ونريد أن نعرف ما يدور ومثلما قال السيد الرئيس لماذا صفاقس بالذات ولما الجنوب بالذات؟

اليوم هناك نقطة استفهام كبيرة يجب على الجميع سواء كانوا نواب شعب والسيد وزير الصحة عضو بالحكومة والأمر يهمه وجميعنا نعرف مدى وطنية السيد الوزير ومدى حرصه على أن تعيش البلاد الأمن والأمانة.

الإشكال اليوم لا يكمن في غياب الخبز والسميد والفارينة، لا فاليوم عندما أسمع بوجود حالات سل في صفوف المهاجرين وعندما يتم إيقاف المريض مع أشخاص آخرين ستتم العدوى في صفوف الموقوفين وبعد أسبوع يصبح عدد المصابين ألف.

هذه الجلسة العامة يجب أن تكون استثنائية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد زياد ماهر.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

قبل أن نمر إلى مناقشة مشروع القانون المعروض اليوم على أنظار الجلسة العامة، يبدو أنه من البديهي أن نناقش اليوم الوضع الذي فرض نفسه علينا جميعا، وهو وضعية الهجرة غير النظامية في تونس.

إن الهجرة غير النظامية في تونس، أصبحت تتضمن العديد من الأسئلة، وهي أسئلة ليس لها أجوبة دقيقة وكنواب شعب وباعتبار أن هذه المسألة أصبحت تمثل قضية رأي عام ويمكن أن تمس الأمن القومي للبلاد، من المفروض أن تتم برمجة هذه النقطة في جدول أعمال الجلسة لأنها مسألة بديهية فلماذا تتم مناقشتها بهذا الشكل ونطيل بهذه الطريقة؟

اليوم، نواب الشعب لديهم أسئلة، هل أن أجهزتنا الأمنية لها بالفعل معطيات دقيقة يمكنها أن تفرق بمقتضاها بين المهاجر غير النظامي الذي جاء ليستعمل تونس كمحطة أو كنقطة عبور وبين المهاجر غير النظامي الذي يمكن أن يمثل خطرا محتملا على أمننا القومي التونسي؟

هذه المسألة ليست مسألة هامشية يجب برمجتها ويتم إدراجها في جدول أعمال الجلسة.

مسألة أخرى هامة ولا يجب أن تمر مرور الكرام، مثلما وقع تمرير مقترح البيان الذي طالبنا به في الجلسة الأولى، بيان ضد التدخل الأجنبي في شؤون تونس الداخلية الذي مررنا عليه مرور الكرام.

نفس الشيء، إن الوضع الفلسطيني يحتّم علينا اليوم أن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر صغيري.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

من أهم الأشياء التي بقيت راسخة في ذهني منذ الجلسات الأولى هي الكلمة التي صرحت بها بأن صدرك رحب وصدرك رحب أكثر ممّا نتصوره جميعا لكن من الواضح سيدي الرئيس أن صدرك قد ضاق، لأن المقترح الذي تقدمت به الكتلة الوطنية بمقتضى النظام الداخلي وهي تتعلق بتغيير جدول الأعمال أو إضافة نقطة في جدول الأعمال موجود أمامك، فحسب الفصل 98 من النظام الداخلي كان بإمكاننا تجنب كل هذا الحوار بتطبيق النظام الداخلي وتعرض هذا الطلب على السادة النواب وإن وافقوا على إدراج هذه النقطة فإنه يمكننا مناقشتها بعد الحوار مع السيد الوزير والطاقم المصاحب له وبعد تمرير مشروع القانون نخصص حيزا زمنيا لموضوع هام جدا مثل موضوع الهجرة غير الشرعية في تونس والأوضاع الخطيرة الموجودة في صفاقس.

لكن سيادتكم لا تريدون ذلك وهذه ليست المرة الأولى التي تتعسفون فيها على النظام الداخلي وعلى النواب ونتحدث عن الأوضاع في صفاقس بهذه الطريقة، لقد تحدثنا الآن في هذا الوضع فهل سنتحدث عنه فيما بعد أم لا؟ لو أنكم طبقتم سيادتكم القانون وأضفتم هذه النقطة لمرت الأمور بسلاسة، لماذا هذا التشنج الموجود؟ أنا أشعر بالتشنج الآن. يعني ألا يمكننا أن نعمل سوى في وضع متشنج، ألا يمكننا العمل بأريحية؟ ثم كيف تضيفون سيادتكم نقطة في النظام الداخلي بدون أن تعودوا إلينا؟ إن هذا ليس من حقكم، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم لباوي.

السيد حاتم لباوي

رحم الله شهيد الوطن التونسي ابن صفاقس،

السيد الرئيس،

السادة النواب،

أنا من جهة القصرين، إن ما تشاهدونه في صفاقس من تراكم للمهاجرين غير النظاميين هؤلاء يمرون من بوابة القصرين، نلاحظ يوميا توافد أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين فكأن هذه الحدود غير محروسة تماما.

السؤال المطروح الآن، هل أن الدولة التونسية عاجزة عن حراسة الحدود؟ إذا كان بيتك مفتوحا فمن الطبيعي أن تتوافد عليك كل الأشكال وكل الألوان وكل الأشخاص ومن الطبيعي أن يعترضنا هذا المشكل، وبالتالي ومن خلال هذا المنبر أقول، أن الحل يكمن في حماية الحدود وتقوية الشريط الحدودي بين الشقيقة الجزائر حتى نتمكن من تفادي مثل هذه الأمور الأمنية.

كما نذكّر المجتمع الدولي بأن الشعب التونسي هو شعب إنساني وقد استقبلنا هذه الوفود بكل ما أوتينا من جهد وبكل إنسانية وقدمنا إليهم الأكل والملابس لكن عندما يتعلق الأمر اليوم بأمننا القومي حيث بلغ بنا الأمر إلى القتل فالحل الوحيد هو على الدولة التونسية تطبيق القانون التونسي وتطبيق القانون الدولي أمام هذه الظاهرة كما تطبقه بقية دول العالم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني.

السيد حمادي غيلاني

السيد الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

قبل كل شيء أقول لكم عيد مبارك وسنين دايمة وكل عام وأنتم بألف خير، هذا أولا.

ثانيا، لأكن عمليا وواضحا وأتحدث في إطار النظام الداخلي، لأنني حسب ما سمعته كل نقاط النظام التي تم إسنادها تناولت مواضيع أخرى وخرجت عن النظام الداخلي.

أتفهم ما يتم الحديث فيه الآن بخصوص الهجرة غير النظامية، لأنها مسألة حارقة جدا وتسبب مشاكل في البلاد لذلك فإن هذا الموضوع هو موضوع الساعة الذي يجب طرحه، هذه النقطة الأولى.

لكن أيضا زميلاتي زملائي، يجب أن تعلموا أيضا أن القطاع الصحي هو أيضا قطاع حيوي بالنسبة إلى المواطن التونسي لأنه كما نعلم أهم شيئين بالنسبة إليه هما الصحة ثم التعليم ولا يوجد شيء آخر، كما نعلم هناك مشاكل أخرى في القطاع الصحي لا تقل أهمية عن وضع الهجرة غير النظامية، هناك أشخاص يموتون فهناك نسوة حوامل يتوفون، هناك أطفال صغار يموتون بسبب عدم توفر طبيب تخدير بالمستشفى، هناك مواطنون ليس لهم أموال لا يجدون أدوية الأمراض المزمنة في المستشفى لذلك فإن هذه المشاكل، تعتبر مشاكل حيوية بالنسبة إلى المواطن التونسي. لذلك علينا الابتعاد عن الخطابات الإنشائية لأن الوطنية هي عمل وفعل وإنجاز.

سيدي الرئيس، لابد أن نقوم بحلّ هذه المسألة من الناحية المنهجية وليصبح حديثنا مؤطرا وواضحا ولنخرج بشيء عملي، هناك نقطة يريد زملائي إضافتها ونمر. إن الجلسة العامة هي سيدة نفسها نقوم بإضافتها ويتم العمل بمنهجية محددة لدينا مشروع قانون وكالة الأدوية ثم هناك سؤال شفاهي موجه إلى السيد الوزير وهناك مسائل أخرى صحية حارقة ثم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط.

السيدة سيرين المرابط

صباح الخير زملائي الأعزاء جميعا،

عيدكم مبارك،

عيد مبارك على الشعب التونسي،

نرحب بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

إن السيادة الوطنية والتضامن مع ولاية صفاقس لا يمكن أن يتم بالصراخ ولا بالمزايدات ولا بالخصام ولا كما يقول البعض بخرق النظام الداخلي، ففيما يخص السيادة الوطنية والتضامن مع ولاية صفاقس نحن ككتلة أحرار بصدد تمرير طلب عقد جلسة مع رئيسة الحكومة حول الهجرة غير النظامية في تونس، كما أننا بصدد جمع إمضاءات السادة الزملاء النواب الأفاضل.

كما ترون قدمت كتلة الأحرار في بداية الجلسة " لا سيادة وطنية وصفاقس تئن من الهجرة غير النظامية" جميعنا ملتزمون وهذا ليس فضلا ولكنه واجب علينا جميعا، اليوم صفاقس وغدا كل تونس ستعاني من هذا.

إن الهجرة غير النظامية لها العديد من التداعيات على أمننا وعلى الصحة سيدي الوزير، هناك العديد من المشاكل والعديد من المجالات المتداخلة لذلك، أنا متأكدة أنه لازالت لديك رحابة صدر سيدي الرئيس، وستمر إلى التصويت وسيقع إدراج هذه النقطة في جدول الأعمال، فعلينا أن نتحلى بشيء من الصبر لأن حل المشاكل يتم بالصبر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد وليد حاجي.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

لن أطيل لأنها ليست حصة "فرغ قلبك".

سيدي الرئيس، ما نلاحظه كنواب، هو أن هناك عدائية كبيرة في معاملة كل المسؤولين وجميع المؤسسات وجميع الأطراف تجاه النواب. وبهذه الطريقة وما نلاحظه من انقسام بين النواب والولاة والوزراء إلى غير ذلك، سأقول لا مجال للتنمية في تونس بهذا المنوال وبهذه الطريقة في التعامل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

في نفس السياق، أود أن أؤكد أن ما وقع هو شيء مؤسف في صفاقس من الوارد جدا أن يحصل في أي منطقة أخرى من ترابنا الغالي وبالتالي كنا نتحدث كما سبق عن هجرة غير نظامية تخص الشباب التونسي، هذا الشباب الذي غادر أرض الوطن خلال العشرية السوداء وهذا لم يأت بمحض الصدفة بل في اعتقادي كانت هناك أيادي دفعت إلى ذلك واليوم نتحدث عن هجرة أخرى غير نظامية تخص الوافدين من جنوب الصحراء.

سيدي الرئيس، في اعتقادي وفي اعتقاد من له نظرة منطقية هناك علاقة عضوية بين الهجرتين التي يعاني منها وطننا فرجائي كل الرجاء وعلى الجهات المعنية أخذ هذا بعين الاعتبار لأنه تم إحداث شغور من خلال هجرة شبابنا التونسي الذي غادر وسعت أطراف بعينها إلى ملئ هذا الشغور بوافدين من جنوب صحراء إفريقيا والمسألة هي مسألة أمن قومي بامتياز.

الموضوع الثاني، سيدي الرئيس، تحديد الحدود الإدارية هو مسألة مهمة جدّا وهو مكسب تاريخي لبلادنا ونحن نباركه وننتظر بفارغ الصبر إتمامه ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار بأن هذا الإجراء لابد أن يكون إجراء جامعا وليس مشتتا وبالتالي رجاء أخذ هذا بعين الاعتبار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رجاء النائب المحترم السيد يوسف طرشون، إذا لم نحترم الإجراءات فإن البديل هي الفوضى وعندما يقول أحد السادة النواب بأن الورقة قد بلغتني ووضعتها جانبا. أعلمكم أنه لم تصلني الورقة

بتاتا وبحضور النائبين بجانبي ثم عندما أقول قبل افتتاح الجلسة يعني بمجرد الإعلان عن الدخول يتم الإعلان عن افتتاح الجلسة.

كان من الممكن ومن اللياقة ومن حسن التنظيم، السادة رؤساء الكتل والسادة النواب غير المنتمين، لو جهزتم الورقة قبل خمس دقائق أو عشرة دقائق ليتم أخذها بعين الاعتبار. لكن بعد أن انطلقنا وقمنا بتلاوة جدول الأعمال وبينا الإجراءات أجد نفسي مجبرا عندما أعطي الكلمة إلى نائب فبالتالي يتعين على احترام بقية النواب وسأعطيهم جميعا الكلمة.

بقي هنا لدي أربعة نواب سيأخذون الكلمة، وإن أردتم التغيير في الإجراءات الآن فإن ما سيتم الاتفاق حوله سنطبقه أما أن هناك نظام داخلي وهناك جدول أعمال يتم تلاوته بحضور عضو محترم من الحكومة صحبة أعضاء فريقه المحترمين حاضرون هنا وربما العديد من التدخلات التي استمعت إليها ستكون مضمون التدخلات التي سيتقدم بها السادة النواب.

لهذا قلنا علينا أن نفهم بعضنا شيئا فشيئا وأهم شيء إذا أردتم أن يبقى هذا المجلس محل ثقة الشعب ويحظى بالاحترام، السادة النواب جميعكم مستقلون وكلكم محترمون وكلكم أحرار في قول ما يجب قوله لكن يجب أن يظهر هذا المجلس بأنه يقوم بواجبه وفق الصلاحيات الدستورية والصلاحيات التشريعية والصلاحيات الرقابية ونعلم بأن السادة النواب يقومون بواجباتهم وقد شرعت اللجان بممارسة نشاطها، وحتى اللجان التي لم تتعهد بالنظر في مشاريع قوانين شرعت في القيام بدراسات استباقية لمشاريع القوانين المنتظرة بل بالعكس وأكثر من ذلك، سنقوم مستقبلا باستدعاء كفاءات تهمها مشاريع القوانين المستقبلية وسيقع الاستئناس بآرائهم وبتدخلاتهم وما إلى ذلك.

لذلك، لنتفق، عندما يتم الإعلان عن افتتاح الجلسة لا يمكنني أن أقرأ المقترح فعندما أحضر في الصباح ويكون معي النائبين المحترمين سنطلع على مقترح التعديل وسنعلن عن ذلك منذ افتتاح الجلسة وسأعرضه على السادة النواب للتصويت وتكون المسألة واضحة.

لكن بعد أن أعلنت عن الافتتاح ربما تم تقديم المقترح إلى الكتابة وأنا هنا ولم يصلني المقترح بالإضافة إلى أنني لم أعلم بمقترح التعديل إلا بعد رفع الجلسة لقد وصل المقترح الآن ويتضمن النقطتين التي أعلن عنهما: نقطة تهم صفاقس وأخرى تهم فلسطين وبطبيعة الحال من واجب رئاسة المجلس أن تعلن هذا للسادة النواب والجلسة هي حرة في اتخاذ القرار الذي تراه.

إذن سنواصل الآن إسناد الكلمات حسب الترتيب، تريث هناك زملائك أيضا يجب أن نحترمهم.

مازال لدي الأستاذ محمد أمين مباركي، والسادة: مسعود قريرة، عبد الرزاق عويدات، محمد شعباني، معز برك الله، عماد أولاد جبريل والسيد ثابت العابد هؤلاء مسجلون لدي.

سأحترم الترتيب، السيد محمد أمين مباركي تفضل لك الكلمة.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السادة النواب،

سيدي الرئيس، في الحقيقة إن الوضع العام في ولاية صفاقس يهمنا كثيرا، كما أنه يهم جميع التونسيين، أردت اليوم الحديث عن الوضع العام في البلاد، لقد دخل المهاجرون من القصرين فأين الدولة وأين حماية الحدود من قبل الدولة، نحن لسنا نقطة عبور سيدي الرئيس، حتى تصل بلادنا إلى هذا الوضع، فقد أصبح المواطنون التونسيون غير آمنين في بيوتهم ويشعرون بالخوف ونحن نشاهد يوميا فيديوهات حول ما يقع في البلاد من أحداث بسبب الهجرة غير النظامية لذلك كل التضامن والتعاطف مع أهالينا في صفاقس.

سيدي الرئيس، أردت أن أقول للسيد الوزير بأن معتمدية جدليان من ولاية القصرين لا يوجد بها مستشفى محلي لذلك تشهد المنطقة يوميا عددا كبيرا من الموتى من الأطفال الصغار نظرا لتعذر التنقل إلى معتمدية السبيبة المجاورة.

كما أود التوجه إليه بسؤال، أين وصل موضوع مستشفى جهوي صنف "ب" في معتمدية السبيبة؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز برك الله.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أترحم على روح المغدور به ابننا نزار العامري وأتقدم بكل التحية إلى أهالينا في مدينة صفاقس على الحسّ الوطني في التعامل مع الأزمة رغم المخاوف المشروعة والاحتقان الشعبي المتصاعد والاضطرابات الكبرى التي وقعت وبطبيعة الحال هنا، لن ندخل في التفاصيل لأننا سننتظر النقاش العام بعد قليل لكن ما نلفت إليه الانتباه هو المطالبة بعقد جلسة مع رئاسة الحكومة حول الهجرة غير النظامية في تونس وسيقع تفعيله إن شاء الله أمام التزام عدد كبير من الإخوة الذي تجاوز عددهم اليوم تقريبا المائة نائب وقد أعربوا عن تضامنهم ورغبتهم في هذا المشروع وسيتم التطرق خاصة إلى السياسات الإستراتيجية لمزيد حماية الحدود التونسية والاستعدادات اللوجستية الصحية والاجتماعية والأمنية ومستوى التعاون الدولي مع الدول وخاصة مع المنظمات. وهنا لدي تساؤل كبير جدا حول دور المفوضية العليا للهجرة والاتحاد الدولي للصليب الأحمر الدولي وبطبيعة الحال نظرا لخطورة هذا الموضوع نتمنى أن يتم عقد هذه الجلسة ويتم خلالها التطرق إلى كل النقاط الأساسية.

مرة أخرى، شكرا على إحالة الكلمة إلينا وقد حاولت إلى آخر لحظة بأن ألتزم بدوري كنائب كما نرحب مرة أخرى بالسيد وزير الصحة وكل الإطار المرافق له ونعتذر عن التأخير وفي المقابل نلتمس منه رحابة الصدر بالتعاون مع كل النواب وخاصة أثناء التحاور معهم وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مسعود قريرة.

السيد مسعود قريرة

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

لقد بدأنا الجلسة على الساعة العاشرة والآن مرت ساعتين إلا الربع، نعتذر عن هذا التأخير وهذا دليل على أن صفاقس وما يحدث فيها قد فرض نفسه، كما أتفهم ما ذكره السيد رئيس المجلس بأن الورقة قد وصلته متأخرة وبالتالي علينا أن نكون دائما جزء من الحلّ ولنمرّ الآن إلى العمل الرئيسي الذي أدرج والذي جئنا من أجله

وهو مناقشة مشروع القانون ثم يتم إدراج النقطة الثانية مباشرة في جدول الأعمال بعد تمريرها على الجلسة العامة حتى نربح أكثر الوقت.

النقطة الأخيرة، لقد لاحظت من خلال تعاملي مع السلطة التنفيذية وجود بعض التهميش لدور النائب، فليعلم الجميع أن النائب هو ممثل للشعب التونسي وأن كل تهميش هو تهميش للشعب التونسي صاحب السيادة فهو "عرفنا" جميعا، "عرف" السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكل تناغم في العمل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هو لمصلحة تونس ولا يمكن لتونس أن تنجح إذا بانفراد أحد الأطراف بالإصلاح.

لقد جئنا هنا في إطار 25 جويلية ونريد أن تنجح هذه البلاد وأن نحسم مع الماضي لكن على كل مسؤول في السلطة التنفيذية أن يتعامل بإيجابية وبأريحية وإلا فإنه لن يحصل هذا التغيير الإيجابي وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات. المصدح رقم 41.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية إلى كل زملائي،

إن تدخلي في نقطة النظام هذه على معنى الفصل 106 من النظام الداخلي الذي يحدد نقطة النظام وما يتعلق بها، حيث تدوم نقطة النظام دقيقتان وتتعلق بسير الجلسة طبق فصل من فصول النظام الداخلي، فإن خرجنا عن فصل من فصول النظام الداخلي المنظم لسير الجلسة تعتبر نقطة النظام تدخلا وتسحب الكلمة من النائب.

مع اعتذاري لكل الزملاء، إن التدخلات التي قدمت منذ الصباح وكل نقاط النظام هي خارجة عن النظام الداخلي لأن الفصل 106 يقول "نقطة النظام على معنى فصل من الفصول لتنظيم سير الجلسة". إن المضامين التي تحدثنا في خصوصها سنعود إليها عندما نصل في جدول الأعمال إلى ما يتعلق بالشأن العام وسنتحدث فيما يتعلق بوضعية صفاقس أو ما شابه وضعية صفاقس من مواضيع تهم الأمن القومي أو تهم الشأن الداخلي للبلاد التونسية هذا سنعود إليه فيما بعد ولكن فيما يتعلق بنقاط النظام كان لتنظيم سير الجلسة وشكرا لزملائي على الاصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تدخل ثان للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى أرحب بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

سيدي الرئيس، إن ما ذكره السيد عبد الرزاق صحيح وعلينا أن لا نطبق سوى القانون، عندما نقول على معنى الفصل 98 من النظام الداخلي، لو اعتمدنا ذلك الفصل سيدي الرئيس وأخذنا تلك النقطة وتم إدراجها والتصويت عليها سواء بالرفض أو بالقبول في الجلسة العامة لانتهى الأمر ولما حصل كل هذا الحوار الذي بقينا فيه منذ الصباح.

بالتالي، إن ما حصل هو تشنج للجلسة العامة، أضعنا الكثير من الوقت رغم أنه كان بإمكاننا حسم الأمر، إما أن يتم التداول في هذا الموضوع من قبل رؤساء الكتل ومن قبل غير المنتمين في شخص واحد على كل الكتل ويتطلب كل الأمر نصف ساعة من النقاش وينتهي الأمر أو أن يتم إدراج هذه النقطة في آخر الجلسة بما أنها نقطة مضافة، لذلك تكون في آخر جدول الأعمال وتتم المصادقة على قانون الوكالة والاستماع إلى السيد الوزير ويقع طرح السؤال الشفاهي ثم يتم التداول في ذلك الموضوع بما أنه قد تم إدراجه.

لكننا الآن أضعنا ساعتين وكان بالإمكان استغلال هذا الوقت سيدي الرئيس والانتهاء من النقاش العام من مشروع الوكالة وكان من الممكن أن نمر الآن إلى السؤال الشفاهي ثم نتناول بعد ذلك النقطة التي طالبنا بإدراجها.

وبالتالي سيدي الرئيس، لم نأت للتعطيل بل بالعكس نحن قدمنا آلية حتى لا يقع كل هذا النقاش وقدمنا إليكم مقترحا ليتم حسن سير الجلسة وحتى لا نتجاوز نحن القانون وبالعكس نحن قدمنا الآليات القانونية لتطبيق هذا وبالتالي فإننا نعتبر أكثر الناس حرصا على تطبيق القانون وأكثر الناس حرصا على أن يحصل هذا الشيء وحتى لو حصل ما ذكرته سيدي الرئيس، فنحن لن نحاسب بعضنا على الثانية وعلى الدقيقة فنحن نواب شعب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف التومي.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة سيدي الرئيس، لقد فرض الوضع نفسه بخصوص الهجرة غير النظامية الموجودة في كامل تراب الجمهورية التونسية والنقطة التي أفاضت الكأس هو الإشكال الذي حصل في صفاقس وجريمة القتل الشنيعة التي نرفضها.

في الحقيقة، لقد أصبح الشعب التونسي اليوم يعيش حالة من الخوف من المستقبل ونحن نلاحظ تدفق هجرة غير نظامية وقد تم طرح هذا الموضوع والخوض فيه لأنه على درجة من الأهمية ويجب أن تقدم على الأقل اليوم تطمينات للشعب التونسي حول الهجرة غير النظامية ونحن نطالب اليوم بعقد لقاء أو اجتماع في أقرب الآجال مع السيدة رئيسة الحكومة بخصوص الهجرة غير النظامية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عادل ضياف.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أرحب بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له كما أود الترحم على ابن مدينة صفاقس الذي ذهب ضحية سوء تقدير للوضع.

صحيح، نحن لسنا ضد أن تكون هناك هجرة ولكن نود أن تكون هجرة منظمة ولا تكون هجرة غير مشروعة وغير نظامية بالكيفية الموجودة عليها مدينة صفاقس حيث أصبح الشارع في مدينة صفاقس يعيش حالة من الخوف حيث أصبح المواطن يعيش في مدينة صفاقس حالة من الرعب لذلك أصبحت المسألة هنا تمسّ الأمن القومي لقد صرح سيادة رئيس الجمهورية أن تونس لن تكون أبدا بلد عبور أو بلد توطين وأن هناك مافيا إجرامية تلعب من وراء الستار بأمن تونس، هذه النقطة هي نقطة هامة لذلك فإن عقد جلسة حوار مع الحكومة أصبحت أمرا ضروريا ووضع النقاط على الحروف مهم ولذلك أدعو إلى إدراج هذه النقطة ضمن جدول الأعمال مع إعطاء الأولوية للجنة الصحة ولتقريرها حول الوكالة لأن هذا الأمر يهم أيضا الأمن القومي التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة كلي اعتزاز وفخر بمجلسنا الموقر لما يوجد به من حسّ وطني وذلك لما أشاهده من تدخلات من زملائي، وفي الحقيقة هذا ليس بالجديد عليهم فزملائي حتى من خلال لقاءاتهم مع السادة الوزراء تحدثوا عن مشكل صفاقس وهذا لا يزيد سوى قيمة لهذا المجلس لحسه الوطني وفي الحقيقة هذا المشكل ظاهريا يخص صفاقس ولكنه في الحقيقة يعد مشكلا وطنيا بامتياز ، وعندما أرى اليوم أنه في ظرف ساعة من الزمن أكثر من مائة نائب أمضوا على طلب عقد جلسة مع رئيسة الحكومة أجد نفسي كلي افتخار وسأغادر هذه القاعة لرفع هذا المطلب وإن كنت لم أتصل بالبعض من السادة الزملاء النواب فسأكون متواجدا لمدة خمسة عشرة دقيقة خارج القاعة لذلك من يريد الالتحاق للإمضاء فمرحبا به وشكرا شكرا وكلي اعتزاز وفخر بهذا المجلس الموقر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يسري البواب.

السيد يسري البواب

السلام عليكم،

سيدي الرئيس، منذ شهر أو ما يزيد بقليل كانت أكثر عبارة سمعتها هي "تحت قبة البرلمان" اليوم كنائب أينما أذهب أسمع تحت "قبة البرلمان" اليوم أنا متواجد تحت قبة البرلمان في وضع يشهد فيه أمننا القومي خطرا، اليوم هناك من يضغط على الزر.

إن العملية الإجرامية التي شهدتها مدينة صفاقس هي النقطة التي أفاضت الكأس لأن أهالي صفاقس لا يعانون منذ اليوم فقط فأهالي صفاقس يعانون كل يوم من جريمة فالوضع مخيف جدا، تغييب مواد أساسية في البلاد، تغييب الأدوية في البلاد، عمليات اعتداء على أمنيين لا يجب أن ننسى كل هذا لذلك يبدو لي أنه علينا اليوم وأنا موجود تحت قبة البرلمان وأمام الأمن القومي التونسي لا يجب أن نتوقف عند نظام داخلي وعلى أنه لا يمكننا إضافة نقطة.

اليوم نحن نواب موجودون تحت قبة البرلمان والسيد الوزير قبل أن يكون اليوم عضو حكومة فإنه ابن مؤسسة عريقة همها ودورها الأساسي هو حماية الأمن القومي، لهذا السيد الوزير سيكون صدره رحبا لسماع ولتفريغ قلوب النواب وقلوب ناخبي النواب حول كل المسائل، فعلينا اليوم أن ننسى كل شيء وأن نكون اليد في اليد، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية لنخرج البلاد من هذه الوضعية الصعبة ولنخرج بها إلى برّ الأمان، يجب أن ننسى كل هذا ونحن موجودون تحت قبة البرلمان ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد المختار عبد المولى.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي النواب وكل عام وأنتم بخير إن شاء الله،

نرحب بالسيد الوزير المحترم والوفد المرافق له.

أريد أن أقول في البداية أن الحقوق ليست هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب وإنما هي نتيجة حتمية للقيام بالواجب.

أتمنى أيضا ألا يكون البعد الجغرافي عائقا أمام برنامج الوزارة مثلما كان عائقا في الحكومات المتعاقبة على مدى عشر سنوات.

أريد أن أقول سيدي الوزير بأن الذهيبة ورمادة تلك المنطقة الحدودية محرومة وهي تعاني من عديد المشاكل ونواقص في القطاع الصحي باعتبارها منطقة عبور ما بين تونس وليبيا أرجوك سيدي الوزير التفكير الجدي في هذا الأمر فإن أهالي الذهيبة ورمادة جنود على الحدود ولذلك نطالبك من هذا المنبر بتوفير أطباء الاختصاص في المستشفيين الذهيبة ورمادة وتطاوين عامة وتوفير المعدات الطبية المتطورة لتشجيع أطباء الاختصاص على العمل الدوري هناك والارتقاء بالمستوى الصحي بالجهة.

سيدي الوزير، بالمناسبة أريد أن أقول بأننا في حاجة إلى رسائل إيجابية ورسائل طمأنة لسكان الحدود علما وأن في السنوات الأخيرة تشهد تطاوين هجرة آلاف الشباب عبر قوارب الموت إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط نتيجة التهميش والفقر ونتيجة فقدان حتى كل ما يمكن أن يقال في الصحة خصوصية المنطقة وأرجو أن يكون هذا في برنامج عمل الوزارة القادم وفقنا الله وإياكم لما فيه خير للبلاد والعباد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد محمد علي.

السيد محمد علي

شكرا، صباح الخير جميعا وعيدكم مبارك،

أولا لدي سؤال، من المستفيد من أن مجلس النواب لا يقوم بدوره الأساسي في مساعدة هذا الشعب، مجلس النواب الذي جاء نتيجة الإرادة الشعبية التي ترى فيه أنه مفتاح من المفاتيح الحقيقية بأن يكون قادرا على تقديم إجابات ويسن التشريعات ويشارك في عملية الإصلاح بكافة جوانبها بما فيها الوضع الصحي.

كنت أتمنى اليوم أن لا تثار إشكالية في مجلس النواب، الشعب في وادي وهمومه في واد أخر ووضع صحي كارثي في كل الجهات وتقريبا السيد الوزير يعرف جيدا الوضع الصحي في جهة قفصة وما تعانيه من كوارث صحية وعلى رأسها المشاريع الحلم أو الوهم الذي تساقط في البلاد.

مشروع المستشفى متعدد الاختصاصات الذي طال فيه الحديث من 2014 فقط أشير إلى أنه كان من المنتظر ألا يقع في جلسة كهذه خلاف حول إثارة وضعية المهاجرين غير الشرعيين لتونس بالعكس

كنت أتصور أن يكون طرح المشكل تلقائيا فمجلس النواب والسلطة التنفيذية من المفروض أن يكونوا حريصين أكثر ما يمكن على أن نفتح باب أمل ونفتح مجلس النواب على مشاغل جهة صفاقس وهي ليست مشاغل جهة صفاقس بالأساس إنما هي مشاغل تونس كاملة.

ووجدنا أنفسنا نناقش جدول أعمال كان من المفترض أنه ليس مكبلا بل المفترض أن يفتح الطريق أمام أن نضيف هذا في جدول الأعمال بما يستجيب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد مصطفى بوبكري أعتقد أن هذا التدخل الأخير ولكن مثلما حدث منذ قليل يحتمل أن يضاف اسم تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الصحة والإطار المرافق له،

أريد تذكير السيد الوزير بدستور الجمهورية التونسية لسنة 2023 في فصله 43: "الصحة حق لكل إنسان تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفير الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية."

تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقدي السند ولذوي الدخل المحدود وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما يضمنه القانون.

ونعلمكم أن ولاية تطاوين هي إحدى ولايات الجمهورية التونسية وسكانها تونسيون لكن للأسف هذا الفصل من الدستور لم يشمل هذه الولاية ولا هؤلاء المواطنين في غياب طب الاختصاص ونقص في الطب العام والاستعجالي وغياب أطباء الأشعة والتقنيين ونقص تام في التجهيزات وسيارات الإسعاف ونقص في الأدوية ونقص في الإطار الطبي وشبه الطبي.

المستشفى الجهوي 1 يفتقد إلى أبسط الأمور الصحية اللازمة مستشفيان محليان على 8 معتمديات ومن المفروض أن يكون على كل معتمدية مستشفى محلي نظرا إلى المسافة الفاصلة بين مركز الولاية وأغلب المعتمديات التي تصل إلى 150 كلم.

وأيضا نطالب بتركيز قسم لأمراض الدم وطب الاختصاص في أمراض الدم مثل مرض الهيموفيليا الوراثي والنزيف الحاد ومرض سرطان الدم عافانا وعافاكم الله والحالات تتكاثر بشدة في تطاوين تقريبا بالمئات وكلها تتكبد عناء التنقل لصفاقس وحالات اجتماعية أكثر من هشة ومصاريف ومعاناة.

سيدي الوزير، من هذا المنبر نطالب بإفراد ولاية تطاوين بمجلس وزاري سريع لإيجاد الحلول اللازمة في أقرب وقت لأن ما يعاني المواطن صحيا في تطاوين أكبر بكثير من أن يتحدث عنه نائب شعب في دقيقتين تحت قبة البرلمان وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أضيف للقائمة النائب المحترم السيد محمد شعباني طلب الكلمة بعد السيد مصطفى البوبكري تفضل السيد محمد شعباني.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية للزملاء والشعب التونسي،

لدي ملحوظة ليس فقط اليوم بحضور السيد الوزير كوزير صحة ولكن السيد الوزير كجزء من الحكومة والسلطة التنفيذية.

أولا، الوضع الذي تعيشه البلاد والنواب الذين كانوا يعيشون بين أهلهم وشعبهم يعيشون تحت ضغط لظروف متواجدة نقر بأنها صعبة صحيح أن نحترم النظام الداخلي وصحيح أن لدينا قانون ولكن الأمر يتطلب أن نتفاعل مع وضعنا ووضع شعبنا وبلادنا يعني لا نبقى جامدين بهذا الشكل وطلبي هو أن يكون تفاعل السلطة التنفيذية أكثر جدية وأكثر فاعلية مع السلطة التشريعية لأننا نقدم صورة أهلنا الحقيقية.

اليوم أستغل حضور السيد الوزير بما أنه جزء من الحكومة وأطالب بجلسات عمل بشكل طارئ مع وزير الداخلية ووزير التجارة ووزير الصحة لتدارس الوضع الموجود اليوم في البلاد ونتحدث بجدية في موضوع حدودنا اليوم على مستوى المهاجرين المتواجدين فالوضع أيضا سيء في القصرين حيث يتفرج المواطن على حدود مستباحة يعني غير قادرين على أن نحمي حدودنا والسؤال الذي يطرح لماذا لم نحميها؟ ولم دخل هؤلاء؟ واليوم هناك أيضا موضوع أخر هام جدا هو موضوع المواد الغذائية وهو وضع ملح ومحرج لكل الناس نود أن نكون أكثر فاعلية وصحيح نطبق القانون لكن أيضا نتفاعل مع الواقع الموجود.

اليوم توجد إشكالية وأمن قومي يهدد البلاد في صفاقس...

عرض ومناقشة
مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة لتلاوة التقرير.

السيد نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بالسيد الوزير والسادة الأعضاء المرافقين له،

أولا أهنئكم بعيد الإضحى وثانيا أترحم على روح المواطن المغدور من ولاية صفاقس وأعبر عن انشغالي وانشغال اللجنة بالوضع في صفاقس وأقدم كل الشكر لأعضاء اللجنة من نواب وإداريين على العمل الذي قاموا به.

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد وزير الصحة،

يتشرف مكتب لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة أن يعرض عليكم مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة وسنتولى وفقا لمقتضيات الفقرة 2 من الفصل 126 من النظام الداخلي الاقتصار على عرض موجز لمضامينه.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل مقرر اللجنة لتلاوة هذا التلخيص.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر اللجنة تفضل.

السيد رؤوف الفقيري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

أولا أستغل هذه الفرصة لأهنئكم وأهنئ الشعب التونسي والأمة الإسلامية بعيد الإضحى المبارك.

ثانيا أرحب بالسيد الوزير والفريق المرافق له.

سوف نتلو على سيادتكم ملخص لتقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة حول: مشروع قانون يتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة.

حول مشروع قانون يتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة

عدد 2023/01

(تجدر الإشارة إلى أنه تمت تلاوة ملخصا للتقرير)

التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى إحداث مؤسّسة عموميّة لا تكتسي صبغة إداريّة تسمى الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة وهي صنف جديد من المؤسسات العمومية التي ستتولى عدة مهام موكولة حاليا لإدارات ومؤسسات قائمة بهدف ضمان سلامة وفاعلية وجودة تلك المنتوجات المرتبطة مباشرة بصحة المستهلك والحدّ من المخاطر الصحية المرتبطة باستهلاكها وباستعمالها في غياب شروط الصحة والسلامة المطلوبة وذلك بالنّظر خاصة إلى تعدد وتشتت هياكل الرقابة عليها حاليا.

ويتنزّل مشروع القانون المعروض في إطار العمل على حوكمة التصرف في المواد الصيدلية وشبه الصيدلية من ناحية وتطوير الإطار التشريعي بالنسبة لكيفية التصرف في بعض المواد من ناحية ثانية وذلك من خلال تطبيق أنظمة رقابية مبنية على أسس علمية ومعايير عالمية بهدف تعزيز الصحة العامة وثقة المستهلك في المنتجات والمواد الصحيّة.

وباعتبار أنّ التوجه الوطني الحالي يرمي إلى تحديث الإطار التشريعي المتعلق بحماية صحة المستهلك وسلامة المنتجات المروّجة بالسوق بهدف ملاءمته مع ما هو معمول به على المستوى الدولي وتبعا لموافقة بلادنا على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية بمقتضى القانون الأساسي عدد 38 لسنة 2021 المؤرخ في 29 جويلية 2021 والمصادقة عليها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 99 لسنة 2021 المؤرخ في 9 أوت 2021، فقد أصبح إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة ضرورة ملحة على غرار إحداث الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بمقتضى القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019، المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات بالإضافة إلى إحداث الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية بمقتضى المرسوم عدد 17 لسنة 2022 المؤرخ في 22 مارس 2022.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإطار المؤسساتي الحالي الخاصّ بتنظيم ومراقبة الدّواء ومواد الصحة ورغم مساهمته الفعالة في العمل على ضمان الجودة وتأمين منتجات آمنة وفعالة إلاّ أنّه يتسم بتعدد وتشتّت هياكل وأجهزة المراقبة وعملها بشكل غير منسّق في كثير من الأحيان الأمر الذي يحدّ من نجاعة وفعاليّة الدور الموكول لها. وتتمثل مختلف تلك الهياكل والأجهزة فيما يلي:

1- وزارة الصحة (وحدة الصيدلة والدواء وإدارة التفقد الصيدلي):

تعد وحدة الصيدلة والدواء بمثابة هيكل تنظيمي يتولى مهمة الإشراف على القطاع من خلال:

- منح تراخيص استثمار مؤسسات صنع الأدوية.
- منح تراخيص ترويج الأدوية بالسوق.
- منح تراخيص العرض للاستهلاك في إطار المراقبة الفنية عند التوريد.
- منح تراخيص استغلال صيدليات البيع بالتفصيل وتسليم ومسك كراسات الشروط لمؤسسات البيع بالجملة الموزعين في الصيدلية
- إدارة نشاطات عدّة لجان فنيّة في مجال صناعة وترويج وإشهار وجودة الأدوية.

ومن جهتها تخضع إدارة التفقد الصيدلي إلى مقتضيات القانون عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 31 ماي 1961 المتعلق بتفقد الصيدليات والمؤسّسات الصيدلية الأخرى وهي مكلفة بمراقبة وتقييم الأنشطة الصيدلانية لأقسام الصيدلة ووحدات استيراد وإنتاج وتسويق الأدوية والمواد المستعملة للعلاج وحفظ صحة الجسم وكل المواد الأخرى المشابهة المستعملة في الطب البشري والبيطري.

2- المخبر الوطني لمراقبة الأدوية:

أحدث المختبر الوطني لمراقبة الأدوية بمقتضى القانون عدد 79 لسنة 1990 المؤرخ في 7 أوت 1990، وهو الهيكل الوطني المكلف بمراقبة جودة الأدوية المعدة للاستعمال البشري والحيواني والمستلزمات الطبية والمكملات الغذائية والمواد المطهرة ومواد التجميل عند التسجيل وعند التوريد وبعده.

3- المركز الوطني "شلبي بالكاهية" لليقظة الدوائية:

أحدث المركز الوطني "شلبي بالكاهية" لليقظة الدوائية بمقتضى القانون عدد 84 لسنة 1984 المؤرخ في 31 ديسمبر 1984 المتعلق بقانون المالية لسنة 1985 وهو الهيكل الوطني المكلف بتجميع وتحليل المعلومات للتأثيرات الجانبية وغير المرغوب فيها للمواد الدوائية وما شابهها.

لكن وعلى الرغم من أهميته، يواجه الإطار القانوني والمؤسساتي الحالي عدة إشكاليات أثرت سلبا على مدى نجاعته ومردوديته وتتمثل تلك الإشكاليات أساسا فيما يلي:

- لجوء الهيكل التنظيمي (وحدة الصيدلة والدواء) إلى خبراء خارجيين لتقييم نجاعة وفعالية وسلامة الأدوية على مستوى اللجان المتخصصة واللجنة الفنية للاختصاصات الصيدلية. ويقوم هؤلاء الخبراء بتقييم الملفات على أساس التطوع وبالتالي يصبح من الصعب استقطاب بعض الخبراء من ذوي الكفاءة والخبرة العالية.
- محدودية الموارد البشرية والمالية الضرورية للهياكل الحالية ذلك الموارد المتاحة لمختلف الهياكل المتداخلة الأمر الذي يمثل عقبة إضافية أمام جميع التدابير اللازمة لإنشاء بيئة عمل ضرورية لسير الوحدات المتداخلة بشكل ناجع وفعال.

- صعوبات في التنسيق بين العديد من الهياكل المتداخلة مما حال دون مواكبة نسق التطور والتأخير في معالجة الملفات وبالتالي حصول تأخير في منح رخص الترويج بالسوق والعرض للاستهلاك.

ولتجاوز الإشكاليات المطروحة والصعوبات التي يواجهها قطاع الصناعات الصيدلية وشبه الصيدلية، تم إعداد مشروع القانون المعروض بالاستئناس بالتجارب المقارنة على مستوى عدد من البلدان التي أرست أنظمة قانونية خاصة من خلال تركيز هياكل موحدة توكل لها مهمة تنظيم المنتجات المذكورة في كافة مراحلها والإشراف عليها مثل الجزائر، الأردن، السعودية، فرنسا، بلجيكيا والولايات المتحدة الامريكية.

ويتبين من خلال دراسة مختلف هذه التجارب ان اغلب المؤسسات والهياكل الجامعة التي تم احداثها للتنسيق بين جميع الهياكل الإدارية والفنية المتدخلة في قطاع المنتجات المشار اليه أعلاه، قد ساهمت في تحسين الأداء وتطوير القطاع.

وبناء على ما سبق بيانه تم اعداد مشروع القانون المعروض الذي ينص على احداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة في شكل مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع باستقلالية وظيفيّة في أداء مهامها.

ومن النتائج المنتظرة لإحداث الوكالة المساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الدواء ومواد الصحة وذلك من خلال عملها على:

- إرساء الحوكمة الرشيدة في المجال.
- ضمان جودة وسلامة ونجاعة الأدوية والمنتجات الصيدلية الأخرى المروجة بالسوق.
- التقليص في آجال اسناد رخص الترويج بالسوق والعرض للاستهلاك.
- احترام القواعد الأخلاقية والاستعمال الرشيد للمنتجات الخاضعة لسلطتها.

وبناء على ما سبق بيانه تم اعداد مشروع القانون المعروض الذي ينص على احداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة في شكل مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع باستقلالية وظيفيّة في أداء مهامها.

ومن النتائج المنتظرة لإحداث الوكالة المساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الدواء ومواد الصحة وذلك من خلال عملها على:

- إرساء الحوكمة الرشيدة في المجال.
- ضمان جودة وسلامة ونجاعة الأدوية والمنتجات الصيدلية الأخرى المروجة بالسوق.
- التقليص في آجال اسناد رخص الترويج بالسوق والعرض للاستهلاك.
- احترام القواعد الأخلاقية والاستعمال الرشيد للمنتجات الخاضعة لسلطتها.

ولتحقيق الأهداف المشار اليها أعلاه تم التنصيص على أن الوكالة تساهم في اعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية في مجال الدواء ومواد الصحة والسهر على تنفيذها بهدف ضمان سلامتها وجودتها وفعاليتها والرقابة عليها وتيسير النفاذ اليها وحسن التصرف فيها.

هذا وتجدر الإشارة الى أن احداث الوكالة سيترتب عنه فيما بعد حلّ الهياكل والمؤسسات التي يتداخل نشاطها مع المهام الموكولة للوكالة.

I. أعمال اللجنة:

1 – النقاش العام:

بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 29 ماي 2023، شرعت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة في دراسة مشروع القانون في جلستها المنعقدة يوم 30 ماي 2023 قدم في مفتتحها السيد رئيس اللجنة أهم مضامين مشروع القانون مبينا أنه يندرج ضمن توجهات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع صناعة الأدوية من خلال تطوير التشريعات والقوانين بهدف ضمان السيادة الدوائية وتوفّر المنتجات الصحية وسلامتها وجودتها.

كما أوضح ان مشروع القانون يهدف الى تجميع هياكل إدارية ورقابية متعددة تعمل حاليا دون تنسيق بينها في إطار هيكل وطني واحد يسمى "الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة "بما من شأنه المساهمة في ضمان قدر أكبر من سلامة وفاعلية وجودة الأدوية والمواد الصحية ذات التأثير الكبير والمباشر على صحة المستهلك.

إثر ذلك شرع أعضاء اللجنة في دراسة المشروع بتلاوة فصوله ووثيقة شرح الأسباب المرفقة. وخلال النقاش تعرّض السادة النواب الى مختلف الاشكاليات المتعلقة بالمنظومة الصحية الوطنية بشكل عام ولاسيما قطاع صناعة الأدوية باعتباره مجالا حيويا وحلقة محورية في البناء الصحي.

وفي نفس السياق ركزت معظم التدخلات على أهمية إحداث هذه الوكالة في إضفاء مزيد من النجاعة على إدارة القطاع والتسريع في إنجاز الإصلاحات المطلوبة من خلال توحيد مجهودات وخدمات أربع إدارات بوزارة الصحة تهتم بقطاع صناعة الأدوية تتمثل في إدارة الصيدلة والدواء والمخبر الوطني لمراقبة الأدوية وإدارة التفقد الصيدلي وإدارة اليقظة الدوائية، حيث ستنصهر هذه الإدارات في هيكل واحد مما يضفي مزيدا من التنسيق والفاعلية على أدائها وذلك بالنظر إلى الصلاحيات المناطة لها في مجال حوكمة قطاع الأدوية والمواد الصحية الذي يشكو من عديد النقائص خاصة منها طول وتعقّد إجراءات الحصول على تراخيص التسويق (AMM)، بما من شأنه أن يدعم الإنتاج الوطني من الأدوية والمكملات الغذائية ومختلف المواد الصحية وإتاحتها للمستهلك في ظروف أفضل.

ومن هذا المنطلق دعا عدد من المتدخلين إلى ضرورة وضع سياسة دوائية واضحة المعالم تضمن أمنا صحيا ومخزونا دوائيا تتوفر فيه جميع معايير السلامة والجودة مما سيمكن من تحسين نسبة تغطية السوق من الادوية وتحيق عدالة جهوية في مجال توزيع الدواء.

من جهة أخرى تم التأكيد على ضرورة تشجيع الاستثمارات الوطنية في الصناعة الدوائية وتشجيع الابتكار والبحث العلمي في المجال وتيسير الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بالأدوية وجميع المنتجات الصحية.

كما شدد أعضاء اللجنة على ضرورة تدعيم الدور الرقابي على مختلف المنتجات الصحية امام تنامي ظاهرة التداول العشوائي للأدوية عبر مخازن ومسالك غير منظمة، وتنامي ظاهرة ترويج المواد الصحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

في جانب آخر، أكد أعضاء اللجنة على ضرورة تأهيل المنظومة الصحية بالموازاة مع احداث الوكالة وخاصة تحديث البنية الأساسية وتحقيق العدالة بين مختلف الجهات في مجال التجهيزات وتوزيع الاطارات الطبية وشبه الطبية.

وتمحورت اهم المواضيع المثارة خلال الجلسة كالتالي:

*الشكل القانوني للوكالة ومدى تلاؤمه مع المهام المنوطة بعهدتها وما إذا كانت تشكل صنفا جديدا من المؤسسات العمومية.

*الوضعية القانونية لأعوان الوكالة ومدى وجاهة إخضاعهم لقانون الوظيفة العمومية في مؤسسة لا تكتسي صبغة إدارية باعتماد تقنية الإلحاق الوجوبي.

*سبب إفراد الدواء ومواد الصحة بوكالة مستقلة وتخصيص أخرى لسلامة المنتجات الغذائية عوض بعث هيكل واحد يعنى بسلامة الغذاء والدواء معا كما هو الحال في عديد التجارب المقارنة التي استأنست بها جهة المبادرة في إعداد المشروع (مثال: المؤسسة العامة للغذاء والدواء بالأردن).

*عدم تنصيص المشروع على إحداث فروع للوكالة في بقية الجهات.

كما اقترح أحد الأعضاء إضافة مهام جديدة للوكالة تتمثل في ضبط ومراجعة تسعيرة الادوية في حين اعتبره عدد من المتدخلين يندرج ضمن مهام هياكل أخرى ولا يتماشى وصلاحيات الوكالة التي تعنى أساسا بسلامة الدواء والمواد الصحية.

كما أبرز المتدخلون الأهمية القصوى للأوامر التطبيقية المزمع صدورها طبقا لمقتضيات الفصلين الرابع والخامس من المشروع في تسهيل عمل الوكالة وحفظ الحقوق المهنية لأعوانها وقرروا تضمين تقرير اللجنة توصية للحكومة بالإسراع في صياغة هذه الأوامر وإطلاع اللجنة على فحواها قبل إصدارها.

2- مناقشة المشروع فصلا فصلا:

في جلسة لاحقة بتاريخ 06 جوان 2023 واصلت اللجنة اشغالها وبعد الاطلاع على جملة التشريعات الوطنية في المجال وعدد من النصوص القانونية الأجنبية ذات العلاقة بمشروع القانون قصد الاستئناس بها، انطلقت في مناقشة مشروع القانون فصلا فصلا، وتمحور النقاش حول النقاط التالية:

*<u>الفصل الأول</u>: تم اقتراح استبدال عبارة "يكون مقرها بتونس العاصمة" بعبارة "يكون مقرها المركزي بتونس العاصمة" وذلك حتى يتسنّى بعث مقرات جهوية أو إقليمية للوكالة كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وقد رفضت اللجنة هذا المقترح بأربعة أصوات مقابل ثلاثة واحتفاظ عضو واحد.

كما اقترح عدد من المتدخلين تمتيع الوكالة لا فقط بالاستقلالية المالية بل كذلك بالاستقلالية الإدارية وذلك بالتنصيص على أنّ الوكالة تتمتع "بالشخصية القانونية والاستقلال المالي والإداري" حتى تتمكن من القيام بمهامها على أحسن وجه. وقد تبنّت اللجنة هذا المقترح بأربعة أصوات مقابل صوت واحد واحتفاظ نائبين.

*<u>الفصل الثاني</u>:

اقترح أحد أعضاء اللجنة توسيع مهام الوكالة لتشمل مراقبة عدالة توزيع الأدوية بين الجهات. كما اقترح التنصيص على أن يكون للوكالة عقد أهداف سنوي لقياس نجاعة عملها على غرار ما هو موجود في بعض التجارب المقارنة. وقد لقي هذا المقترح معارضة بعض الأعضاء باعتبار أنّ توزيع الأدوية من مهام هياكل أخرى كالصيدلية المركزية ولا يتماشى وصلاحيات الوكالة التي تعنى أساسا بسلامة الدواء والمواد الصحية.

وقد رفض المقترح بأغلبية 04 أصوات وتأييد نائبين واحتفاظ نائبين آخرين.

*<u>الفصول من الثالث إلى السابع</u>:

لم تقدم بخصوصها مقترحات تعديل

*<u>الفصل الثامن</u>:

رأى بعض أعضاء اللجنة ضرورة إضافة أحكام جديدة من شأنها تحديد سقف معين لنفقات الوكالة والامتيازات العينية والمالية لمسؤوليها بالنظر الى أهمية المداخيل التي قد تحصل للوكالة مقابل الخدمات التي تسديها وأهمها إسناد التراخيص. ولم تقدم مقترحات تعديل محددة بهذا الخصوص وتم الاتفاق على مناقشة هذه المسألة مع جهة المبادرة.

*<u>الفصل التاسع</u>:

حظيت مسألة الإلحاق الوجوبي باهتمام أعضاء اللجنة حيث أكّد البعض أنّ اعتماد هذه الآلية القانونية لا يجب أن ينعكس سلبا على الحقوق المهنية المكتسبة للأعوان المعنيين لاسيما أصحاب الخطط الوظيفية منهم خاصة وأن الوكالة سوف تحل محل ثلاث مصالح متقاربة من حيث التنظيم الهيكلي وهو ما يستوجب إيلاء أهمية خاصة للأوامر التطبيقية المزمع صدورها طبقا لمقتضيات الفصلين الرابع والخامس من المشروع من أجل تسهيل عمل الوكالة وحفظ حقوق أعوانها.

*<u>الفصول من 10 إلى 14</u>: لم تقدم بخصوصها مقترحات تعديل.

*<u>الفصل 15</u>: اقترح أحد أعضاء اللجنة تعويض عبارة "في أجل أقصاه خمس سنوات" المنصوص عليها بالفصل الأخير من المشروع بعبارة "في اجل أقصاه سنتين" وقد تبنّت اللجنة هذا المقترح بأغلبية 07 أصوات دون احتفاظ ودون رفض.

3- الاستماع إلى ممثلي وزارة الصحة والتصويت على فصول المشروع:

أولا: الاستماع إلى ممثلي وزارة الصحة:

في مستهل الجلسة أحال السيد رئيس اللجنة الكلمة الى ممثلي وزارة الصحة الذين بيّنوا أن المشروع المعروض على غاية من الأهمية لا على المستوى الوطني فحسب بل إنّ وجود وكالة وطنية للأدوية والمواد الصحية أصبح اليوم ضرورة ملحة على المستوى الدولي تقاس به سمعة الدول ومكانتها لدى الهيئات الصحية الدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية. مؤكدين ان بلادنا تعمل منذ مدة على بلوغ المستوى الثالث في ترتيب الجهات التنظيمية للأدوية والذي يستند إلى "أداة المنظمة العالمية للمقارنة المرجعية" المعروف بال . **Global Benchmarking Tool** حيث ان وجود وكالة وطنية للأدوية والمواد الصحية تستجيب للمعايير الدولية شرط لبلوغ هذا الهدف الذي من شأنه إتاحة فرص أكبر أمام تونس في تصنيع وتصدير الأدوية والتلاقيح ومختلف المواد الصحية بالإضافة إلى دعم تبادل الخبرات والتجارب .

كما بينوا في نفس السياق أن تونس ورغم أنها كانت سباقة على مستوى تصنيع وسلامة الدواء إلا أن المنظومة القانونية التونسية في هذا المجال قديمة ولا بد من تطويرها، مشيرين الى أن بلادنا قد تأخرت كثيرا في إحداث هذه الوكالة رغم أن الفكرة موجودة منذ سنوات طويلة وأن عديد الدول الإفريقية والتي كانت حتى عهد قريب تستفيد من خبرات وكفاءات التونسيين في ميدان الدواء قد سبقتها في بعث مثل هذه الوكالات .

ثم أحيلت الكلمة الى السادة النواب الذين أكدوا بدورهم على أهمية المشروع المعروض وقدموا مجموعة من المقترحات والاستفسارات تتعلق أساسا بما يلي :

*الشكل القانوني للوكالة كمؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية ومدى تلاؤم ذلك مع المهام المنوطة بعهدتها،

*التساؤل حول مدى تطابق إحداث الوكالة بمقتضى نص قانوني مع مقتضيات احكام الفصل 75 من الدستور الذي ينصّ على أن النصوص المتعلقة بـ"إحداث أصناف المؤسسات والمنشئات العمومية" تتخذ شكل قوانين عادية،

*الوضعية القانونية لأعوان الوكالة ومدى وجاهة إخضاعهم للقانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والحال ان الوكالة لا تكتسي صبغة ادارية،

*تعديل الفصل الأول في اتجاه تمتيع الوكالة بالاستقلالية الإدارية وذلك بتعويض عبارة «الاستقلال المالي" بعبارة "الاستقلال المالي والإداري"

*مدى وجاهة اعتماد تقنية الإلحاق الوجوبي للأعوان المنتمين للهياكل المزمع دمجها في الوكالة لتوفير حاجيات هذه الأخيرة من الموارد البشرية في حين أنه من الأجدر اعتماد طرق أخرى أكثر تحفيزا تمكّن من استقطاب الكفاءات من هياكل أخرى بما في ذلك عن طريق الإلحاق الاختياري،

*إمكانية بعث فروع للوكالة داخل الجمهورية لإضفاء مزيد من النجاعة على عملها،

* إمكانية إضافة مهام جديدة للوكالة مثل مراقبة ضبط الحاجيات من الأدوية وعدالة توزيع الدواء بين الجهات،

*تضمين المشروع مزيدا من الحوافز والتشجيعات للإنتاج الوطني للأدوية،

*التنصيص على أن يكون للوكالة عقد أهداف سنوي لقياس نجاعة عملها ،

*تعويض أجل الخمس سنوات الوارد بالفصل الأخير بأجل سنتين.

وفي معرض اجابتهم على مختلف ملاحظات واستفسارات أعضاء اللجنة أكد ممثلو وزارة الصحة ان إحداث الوكالة بمقتضى نص قانوني ومنحها صفة المؤسسة العمومية غير الإدارية الخاضعة لرقابة إشراف وزارة الصحة، جاء نتيجة لدمج عدة هياكل إدارية سبق إحداث البعض منها بمقتضى نصوص قانونية، فإنه لا مناص من إحداث الوكالة الجديدة بمقتضى قانون وليس بمقتضى أمر وذلك احتراما لمبدأ توازي الصيغ والشكليات، كما أن المشروع تضمن أحكاما تتجاوز مجرد الإحداث بل انه أوكلت لها مهام ومشمولات واسعة ودور أساسي في اقتراح السياسة الوطنية في مجال الدواء والمواد الصحية.

كما قدم ممثلو الوزارة أجوبة على مختلف الاستفسارات يمكن إيجازها فيما يلي:

*إخضاع أعوان الوكالة لقانون الوظيفة العمومية رغم كونها مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية هو توجه ارتأته وزارة المالية بسبب الضغوطات على المالية العمومية ولم يكن توجه وزارة الصحة عند إعداد المشروع باعتبار أن ذلك لا يتماشى مع النصوص القانونية الجاري بها العمل ويتنافى وطموحات الأعوان في ظل غياب أي مقابل أو امتياز يحفزهم على الالتحاق بالوكالة ومن المستحسن إعادة النظر في هذا الأمر.

*التنصيص على الإلحاق الوجوبي في المشروع أمر ضروري لإدماج أعوان الهياكل التي سيتم حلها في الوكالة وهذا لا ينفي إمكانية استقطاب أعوان آخرين من خارج تلك الهياكل حسب النصوص الجاري بها العمل عن طريق الإلحاق الاختياري.

*التنظيم الإداري والمالي للوكالة الذي سيضبط بأمر سوف يكون مختلفا عن التنظيم الإداري والمالي للهياكل المزمع إدماجها بها وسيؤخذ فيه بعين الاعتبار خصوصيات الشكل القانوني للهيكل الجديد وهو مؤسسة لا تكتسي صبغة إدارية تكون لها استقلالية أكبر في التصرف باعتبار شخصيتها القانونية وخضوعها لسلطة إشراف فحسب من وزارة الصحة.

*إقرار حوافز وتشجيعات للصناعات الوطنية للدواء ومواد الصحة والعمل على ضمان عدالة توزيعها بين الجهات والفئات هي أمور تندرج في إطار السياسة العامة للدولة بمختلف هياكلها وليست صلاحيات مسندة للوكالة بحيث لا يمكن تضمينها في هذا القانون.

*طبيعة الوكالة والمهام المسندة لها لا تتطلب وجود فروع لها داخل الجمهورية كما أن ذلك يتطلب إمكانيات بشرية ومادية هامة غير متوفرة حاليا.

*ولئن لم ينص المشروع على عقد أهداف بالنسبة للوكالة فإنه التزام محمول عليها بمقتضى النصوص العامة المتعلقة بالإشراف والرقابة على المؤسسات العمومية ومنها قانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

إثر ذلك تولى رئيس اللجنة عرض التعديلات التي تبنتها اللجنة خلال جلسة يوم 06 جوان الجاري بخصوص الفصلين الأول والأخير من المشروع على جهة المبادرة وذلك كما يلي:

بخصوص الفصل الأول:

يتمثل المقترح في تغيير عبارة "الاستقلال المالي" بعبارة "الاستقلال المالي والإداري". وبعرضه على جهة المبادرة اعتبر ممثلو وزارة الصحة أن ذلك من باب التزيّد باعتبار أن المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية لها شخصيتها القانونية واستقلالية إدارية ووظيفية وتخضع فقط لسلطة إشراف. وقد صوتت اللجنة على إبقاء الفصل دون تغيير وذلك بأغلبية 07 أصوات.

بخصوص الفصل 15 :

يتمثل المقترح الذي تبنته اللجنة في جلسة 06 جوان في تعويض أجل الخمس سنوات المنصوص عليه بالفصل 15 بأجل سنتين. وبعرض المقترح على ممثلي وزارة الصحة أفادوا بأن أجل خمس سنوات المذكور تم اعتماده كحد أقصى تحسبا لكل طارئ وحتى يتم

العمل بأريحية لكن تركيز الوكالة سيتم بمجرد دخول هذا القانون حيز النفاذ كما أن إلغاء الأحكام المخالفة لهذا القانون سوف يتم في أجل أقل بكثير من خمس سنوات وقد تم بعد الشروع في إحضار النصوص التطبيقية. وصوتت اللجنة في مرحلة أولى على تغيير أجل الخمس سنوات ب 05 أصوات واقترحت جهة المبادرة أجل ثلاث سنوات كحل وسط فتم قبول هذا المقترح من قبل اللجنة بـ 06 أصوات.

ثانيا: التصويت على مشروع القانون:

بعد الاستماع لممثلي وزارة الصحة واصلت اللجنة أشغالها بالتصويت على فصول مشروع القانون عدد 01 لسنة 2023 فصلا فصلا ثم على المشروع بكامله كما يلي:

الفصل الأول: تم قبول الفصل بـ 09 أصوات واحتفاظ واحد

الفصول من 02 إلى 05: قبلت بإجماع الحاضرين (10أعضاء)

الفصل 06: قبل بـ 08 أصوات ومعارضة واحد واحتفاظ واحد

الفصول من 07 إلى 14: قبلت بإجماع الحاضرين (10 أعضاء)

الفصل 15 معدلا: قبل بـ 09 أصوات واحتفاظ واحد

وفي ختام الجلسة وافقت اللجنة على مشروع القانون برمته بإجماع الحاضرين (10أعضاء) مع تقديم جملة من التوصيات.

III – توصيات اللجنة :

- ضرورة التسريع في إعداد النصوص الترتيبية الخاصة بهذا القانون في أقرب وقت ممكن مع تمكين اللجنة من الاطلاع عليها وإبداء الرأي حولها قبل نشرها بصفة رسمية.
- ضرورة توفير آليات التحفيز الممكنة لتشجيع أعوان وإطارات الوكالة لأجل تحقيق المردودية المطلوبة وتسهيل استقطاب الكفاءات من هياكل أخرى
- ضرورة أن تعمل الوكالة على أساس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة وأن تسهر على معاضدة مجهودات بقية الهيئات المختصة في تحقيق التوزيع العادل للأدوية ومواد الصحة بين مختلف جهات الجمهورية، مع القيام بواجبها الرقابي على أحسن وجه.

IV : قرار اللجنة :

وافقت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة على مشروع القانون عدد 01 لسنة 2023 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة بإجماع أعضائها وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الآن نمر إلى تدخلات السادة النواب المحترمين والقائمة التي قدمت هناك 84 تدخلا والتوقيت الإجمالي للتدخلات حسبما وقع التنصيص عليه بالنظام الداخلي ثلاث ساعات و51 دقيقة ولذلك الاستعداد للتدخلات.

النائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

كما أشكر السيد الوزير أيضا على المبادرة وعلى أهمية إحداث هذه الوكالة التي من شأنها التسريع في إجراءات اسناد التراخيص المتعلقة بصنع الأدوية ومواد الصحة واستيرادها وتسويقها ورغم أهمية هذه المؤسسة فإن النص المقترح يشوبه بعض الغموض وخاصة في ما يلي:

أولا ينص النص على أن تتمتع الوكالة بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية في حين أنه كان من الضروري التصريح بالاستقلالية الإدارية لما لهذه المؤسسة من أهمية في استقلاليتها الإدارية واتخاذ القرارات اللازمة في الغرض.

ثم الفصل الثاني المتعلق بالمشروع ينص صراحة على اسناد أو اقتراح إسناد ثم تعليق أو منح أو اقتراح تعليق وهنا هناك nuances بين إسناد أو اقتراح اسناد يعني في الأصل من سيسند ومن سيقترح وهنا نوجد ضبابية باعتبارها تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية وكان من الأجدر أن المدير العام للوكالة هو الذي يتولى اسناد أو تعليق الترخيص ثم في مرحلة ثانية ترتيبيا السيد الوزير له الامكانية في المصادقة أو عدمها وهنا هناك اختلاف في من يسند ومن يقترح تعليق التراخيص المتعلقة بصنع الأدوية وهنا نشير إلى تنازع الاختصاص.

النقطة الثالثة تتعلق بالدور الرقابي للوكالة للمواد السامية وعمليات الاشهار وغيرها. هل للوكالة حاليا هياكل قادرة على المراقبة وتقوم بمهمتها يعني أن كان هناك أعوان لهم إمكانية المراقبة يجب أن يكون لهم الضابطة العدلية والنص الحالي لا ينص على إمكانيات المراقبة ومن من مشمولاته وخاصة حين نمر إلى الفصل 8 الذي يتحدث عن موارد الميزانية ومبالغ الخطايا من سيقدر مبالغ الخطايا؟ ومن هم الأعوان الذين سيتولون التنصيص على هذه الخطايا؟

وأخيرا الفصل 7 ينص على ضبط قائمة الخدمات بقرار من الوزير المعني إن ذهبنا إلى وكالة فهي تخضع للمحاسبة التجارية وفي نفس الوقت ستقوم بالمحاسبة التحليلية وستقدر تسعيرة الخدمات. إذن من الأجدر أن تحدد الوكالة قائمة الخدمات والتعريفات المتعلقة بالخدمات ثم في مرحلة ثانية يصادق عليها السيد الوزير باعتبار أنها تقع تحت اشراف وزارة الصحة.

من توصيات اللجنة ضرورة التسريع في إعداد النصوص الترتيبية نحن دائما نرى أنه كان من الأجدر أن تكون النصوص الترتيبية مصاحبة للمشروع حتى يتم الاطلاع عليها من طرف أعضاء مجلس النواب قبل المصادقة حاليا نصصنا على ثلاث سنوات وإن شاء الله في مرحلة ثانية وزارة الصحة هي التي تفيدنا مثلما جاء في توصيات اللجنة بالنصوص الترتيبية حتى نكون على الأقل مطلعين على النصوص الترتيبية التي سترد علينا لاحقا. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

المصدح للسيد صالح سالمي.

سنتفق على أمر، حسب النظام الداخلي النائب الذي تقع المناداة عليه ولا يكون في مكانه يقع تجاوزه إلى النائب الذي يليه ولا يمكنه أخذ الكلمة فيما بعد. تفضل الكلمة للنائب المحترم السيد صالح سالمي.

السيد صالح سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا،

السيد الرئيس،

السيد وزير الصحة ومرافقيه،

السادة والسيدات النواب والسادة الحضور،

أسعد الله يومكم،

في البداية نعبر عن انشغالنا العميق وألمنا الكبير لما يحدث في بلادنا جراء الهجرة غير النظامية ونأمل تدخلا عاجلا وفاعلا وفعالا لما يحدث باسم المصلحة الوطنية والأمن القومي للبلاد التونسية.

السادة والسيدات، نحن اليوم أمام مبادرة تشريعية رائدة وواعدة لما تقدمه لقطاع الصحة من إضافة نوعية نحن في أمس الحاجة لإصلاحه وإعادة هيكلته، عن مشروع المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء والصحة أتحدث.

إن الكتلة حزب صوت الجمهورية يرى في إحداث هذه الوكالة مكسبا وطنيا يخدم قطاع الصحة والصالح العام للبلاد حيث يتيح هذا القانون للوكالة تجميع الأطراف المتداخلة في الأدوية ومواد الصحة مما يضفي مزيدا من الفاعلية والنجاعة على أدائها.

ويمكن هذا المشروع من وضع إصلاحات تشريعية جوهرية في قطاع الأدوية مما يتيح اختزال آجال التأشير وتسجيل الأدوية والتسريع في الترويج.

كما نعلم أن المرفق الصحي كل لا يتجزأ من حيث العنصر البشري المتمثل في الإطارات الطبية أو شبه الطبية او البنى التحتية أو التجهيزات لذلك حري سيدي الوزير بوضع استراتيجية واضحة ومخطط هادف لأجل إصلاح المنظومة الصحية برمتها. وفي هذا الإطار أتساءل سيدي الوزير هل أعدت الوزارة خطة للمناطق الداخلية المهمشة في قطاع الصحة؟ وأنا أعطيكم أمثلة دقيقة السيد الوزير ماذا فعلتم للمناطق المحاذية لجبل مغيلة؟

السيد الوزير من المؤسسة العسكرية وهو يعرف جيدا منطقة مغيلة وجبل مغيلة المصنفة ذات أولوية أمنية مطلقة في معتمديتي جلمة وأولاد عسكر.

لدينا مستشفيان محليان سيدي الوزير ليس فيهما إقامة للمرضى وفي ميزانية واحدة السيد الوزير، وقع إحداث قسم جديد في مستشفى السبالة مغلق منذ سنين رغم أن القسم القديم مهدد بالسقوط وعلى ذلك أقول بأن الأحداث التي وقعت في هذه الربوع منذ سنوات أغلب المصابين يموتون دون الوصول إلى هذه المستشفيات أولا في المناطق المتاخمة لجبل مغيلة وأنتم تعلمون كم توفي من أمني وعسكري في جبل مغيلة ولم يتم إسعافه لعدم توفر الوسائل الأولية على الأقل في جلمة والسبالة المناطق الأقرب لجبل مغيرة.

سيدي الوزير، أتساءل ماذا فعلت أو أعدت الوزارة لهذه المناطق الداخلية المحاذية لجبل مغيلة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق. أعطوه المصدح.

السيد فخري عبد الخالق

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الصحة،

في إطار مناقشة مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة نحن كتلة الأمانة والعمل نثمن هذه المبادرة بما أنه بالنظر إلى تجارب بعض الدول الافريقية والعربية والأوروبية يتبين أن أغلب المؤسسات والهياكل الجامعة التي تم إحداثها للتنسيق بين جميع الهياكل الإدارية والفنية المتداخلة في قطاع الدواء ومواد الصحة قد ساهمت في تحسين الأداء وتطوير القطاع خاصة وأن الاطار المؤسساتي الحالي الخاص بتنظيم ومراقبة الدواء ومواد الصحة ورغم المجهود المبذول إلا أن تشتت هياكل وأجهزة المراقبة وقلة التنسيق في ما بينها ساهمت في الحد من نجاعة وفاعلية الدور الموكول لها مما حال دون مواكبة نسق التطور والتأخير في معالجة الملفات وبالتالي حصول تأخير في منح رخص الترويج بالسوق والذي يدوم في بعض الأحيان ثلاث سنوات وهو ما يعيد تطور الصناعات الصيدلانية في البلاد التونسية.

وعليه فإننا مطالبون بثورة تشريعية في مجال الدواء لتسهيل عمل هذه المؤسسات ودفع هذا القطاع لمزيد الإشعاع على المستوى المحلي والدولي حيث أن تونس تضم 41 مؤسسة لصناعة الأدوية 33 منها بصدد الإنتاج في ما تنتظر بقية الشركات تسجيل أصناف أدويتها وإتمام الإجراءات اللازمة لمباشرة عملها بصفة فعلية خاصة وأننا نشهد منذ أشهر نقصا في أكثر من 300 صنفا من الدواء وهو الأمر الذي تسبب في مشاكل صحية ومعاناة للمرضى.

وعليه فإن إحداث الوكالة مهم جدا في البلدان التي تتطلع إلى تطوير هذه الصناعة وتجاوز مشاكل نقص الدواء في السوق وذلك بتقليص آجال تسجيل الأدوية وإسناد رخص الترويج في السوق المحلية.

سيدي الوزير، صحة المواطن وتوفير الخدمات اللازمة وتقريبها هي أولوية من أولويات الدولة كما نص على ذلك دستور الجمهورية التونسية في فصله 43 وعليه أدعوكم سيدي الوزير إلى زيارة المركز الوسيط ومراكز الصحة الأساسية بالمحمدية ولاية بن عروس والتي توفر خدمات لأكثر من 100 ألف ساكن للاطلاع عن كثب على المشاكل الصحية في المنطقة خاصة أن هذه المؤسسات تعرضت في العديد من المناسبات للسرقة وذلك بسبب عدم توفر الحماية اللازمة وعدم وجود حارس وهذا يكلف الدولة الكثير.

كما أننا نرجو من الجناب النظر في تطوير الخدمات الصحية في المنطقة حتى تشمل كل الاختصاصات وخاصة بعد بعث وحدة للاستعجالي الليلي حيث يتكبد المواطن عناء التنقل للمستشفى الجهوي بالياسمينات في غياب تام لوسائل النقل العمومي خاصة بالليل.

سيدي الوزير، أملنا كبير في استجابتكم لمطالبنا والمحافظة على المكاسب في قطاع الصحة ومزيد تطويرها وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام شوشان عن كتلة الأحرار.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السادة النواب مع احترامي للجميع يجب علينا أن نسمع التدخلات أيضا ونكون حاضرين.

إذن الكلمة للسيد عصام شوشان عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الرئيس، عند قدومنا للبرلمان أتينا حاملين عديد المشاكل من جهاتنا وأنا شخصيا حين أتيت للبرلمان لدي العديد من المشاكل التي تعيشها معتمدية الحنشة في قطاع الصحة وكنت قدمت مطلبا إلى سيادة الوزير وسؤالا كتابيا ولكن إلى حد هذه الساعة لم أستمع إلى أي رد.

سيدي الوزير، نعلمكم أن المعاملة صلب وزارة الصحة مع السادة النواب لا تليق بنواب الشعب، نحن حين أتينا فإننا نريد إيصال صوت الشعب وحين نص النظام الداخلي على سحب الوكالة فإننا لم نأت للمجلس للصور بل لإيصال أمانة واحتياجات المنطقة والمعتمديات التي ترشحنا منها.

الموضوع الثاني معتمدية الحنشة، لمن لا يعرفها هي تعد قرابة 50 ألف ساكن وتقع على الطريق الرئيسية رقم 1 وتقع كذلك على الطريق السريعة صفاقس تونس وموقعها استراتيجي ورغم ذلك إلى حد هذه الساعة الصحة منعدمة في معتمدية الحنشة وإلى حد هذه الساعة في الحنشة ليست لنا مستشفى محلي بل دائرة صحية، 50 ألف ساكن مع 20 ألف ساكن آخرين وللآن في معتمدية الحنشة ليس لدينا مستشفى محليا بل دائرة صحية أو مستوصف ويفتقر إلى أبسط مقومات الصحة إلى حد هذه الساعة ليست لنا إطارات طبية ولا إطارات شبه طبية ولا وسائل ومعدات تشمل قطاع الصحة.

تعرف سيدي الرئيس أننا الآن في معتمدية الحنشة ورغم العدد الكبير فالوضع الصحي كارثي فان احتجنا لمجرد قلم للكتابة يجب أن نذهب لمجمع الصحة الأساسية بمدينة جبنيانة ونحصل على ordre de mission قبل ذلك ولم نتحدث عن التجهيزات الطبية الكبيرة التي يتطلبها قطاع الصحة.

ثانيا بخصوص سيارة الإسعاف، ما نعيشه في الحنشة أمر مخجل لا أريد عرض صورها احتراما للدولة ولوزارة الصحة ولكن النقل الريفي أفضل منها.

أخيرا، في عيد الفطر حين كان الجميع يحتفل بعيد الفطر نحن في معتمدية الحنشة كنا بصدد رفع جثث الشهداء الذين تعرضوا لعديد الحوادث كنا نحاول إنقاذ أيا منهم ولم نستطع ذلك لدينا ثلاث حالات وفيات في عيد الفطر ومستشفى الحنشة هو دائرة صحية ولا أريد أيضا الحديث عن مستوصفات العمادات وهي حالات كارثية جدا وإن قدمت لكم صورا لتساءلتم هل هذا قطاع صحي أم أنه لا يمت بأية صلة لقطاع الصحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق. يليه النائب المحترم السيد ياسر قراري تفضل السيد عبد السلام الدحماني.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

بعد الترحيب بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له وضمن بيان موقف كتلة لينتصر الشعب من مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، يهمني أن أؤكد على أهمية تجميع الهياكل والإدارات بهدف مزيد الحوكمة والشفافية والمراقبة وهذا مهم ولكن لا يمكن أن نتغافل عن إثارة الأسئلة التالية:

السؤال الأول كيف يمكن أن نتحدث عن استقلالية الوكالة في جانب في مقابل عدم استقلاليتها في جانب آخر ألا يحد ذلك من صلاحيات الوكالة ويقيدها؟

السؤال الثاني مركزية الوكالة ألا يحرم الجهات الداخلية من حقها في الخدمات التي تسديها؟ أليس المطلوب اليوم التفكير في المناطق الداخلية وتكثيف حضور مؤسسات الدولة فيها؟

السؤال الثالث ما الذي يضمن نجاح الوكالة في ضوء قوى الردة والهدم الذين عطلوا أداء الصيدلية المركزية وزيارة السيد الرئيس مازالت عالقة في الأذهان وعطلوا توزيع الأدوية وساهموا في خلق أزمة جديدة عنوانها الفقر الدوائي أو الظلم الدوائي.

وفي موضوع متصل ونيابة عن زميلي رؤوف الفقيري فإن الوضع الصحي بمعتمدية غار الدماء ووادي المليز وغياب طب الاختصاص وجميع مراكز الصحة الأساسية المغلقة في ظل وضع اجتماعي مزري ينتهي إلى سؤال ما مآل المستشفى الجهوي صنف "ب" بغار الدماء؟

أيضا ضمن الوضع الصحي في جهتنا في جهة قابس التي تشكو من مشكل أساسي عنوانه التعطيل بعد تعطيل آلة سكانار في مستشفى قابس تتعطل الخدمات هناك نظرا إلى عدم وجود طبيب أشعة وبعد نجاح قسم أمراض القلب وخاصة في عمليات القسطرة تعطلت الآن بسبب نقص اللوالب حتى أنه يتم اختيار المرضى وفق معيار الوضعية الأكثر حرجا.

وتعطل أيضا إتمام أشغال مستشفى قابس التي بدأت سنة 2013 وتعطلت أشغال توسعة مستشفى مارث للارتقاء به الى مستوى جهوي صنف "ب" والحامة وتعطلت أشغال إنجاز المستشفى المحلي بمطماطة وتم تعطيل قرار السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد في زيارته قابس إثر حريق معمل الاسفلت في 14 مارس والقرار المتمثل في إحداث مستشفى للأمراض السرطانية وتعطل حلم إحداث كلية الطب بقابس بل وتحول الى كابوس ومناسبة للتندر والسخرية من دولة تعد ولا تفي.

تعطل كل هذا، ونحن حتى لا نضطر الى الحديث عن أشياء أخرى بعض المقترحات المهمة التي يمكن أن نقترحها وهو تحويل مراكز الصحة الأساسية بالبلديات إلى مراكز صحية وسيطة شأن بلدية الزارات وكتانة ومطماطة.

وأخيرا حتى لا نضطر إلى إعادة جملة فيها الكثير من السخرية الداء عضال والدواء وصفة حبة أنسولين أوpanadol وكثير من الأدعية هذا هو المشكل في نظرنا ونحن نريد وضعا صحيا حقيقيا ونريد إجراءات فورية ونريد أن نعالج المشكل في أساسه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي ويليه النائب المحترم السيد رياض جعيدان إذن الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

عيد مبارك للجميع وتهانينا للشعب التونسي،

طبعا في علاقة بمشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لإحداث الدواء ومواد الصحة لا يمكن إلا أن نثمن هذا الاجراء باعتباره سيفضي الى توحيد هياكل كانت مشتتة وذلك بغاية مزيد تأمين صحة وسلامة التونسيين في مواد الدواء لكن على غرار عديد الدول الأخرى كنا نتمنى أن الهيكل المحدث والمتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية يدمج في نفس الهيكل وهذا في التجارب المقارنة التي قدمتموها يعني في عديد الدول تم ادماجه في إطار هيكل وحيد.

أيضا نقول بأنه من المهم أن نعالج إشكالات الصحة من خلال هذه الوكالة لكن إشكالات الصحة أعمق من هذه البلاد ويهمني أن أعبر عن تضامني مع أهالينا بصفاقس في علاقة بما تمر به جهة صفاقس وسنأتي لهذا لاحقا لكن أيضا أعبر عن تضامني مع ملايين التونسيين في الأعماق، تونس الأعماق اليوم تعاني في مجال الصحة، تونس المنسية تعاني في غياب شبه كلي لمؤسسات استشفائية تليق بحاجيات البشر هناك ونأخذ مثالا جهة الكاف، اليوم المستشفى الجهوي لا يرتقي الى مستوى تسميته، اليوم المستشفى الجهوي أغلب أقسامه تفتقر الى طب الاختصاص ناهيك قسم التوليد المسمى هناك بقسم الموت لأن الدخول الى قسم التوليد جزء كبير من نتيجته الحتمية الموت، ماذا فعلنا سيدي الوزير في هذا؟ في هذه المناطق الداخلية اليوم القسم الاستعجالي ننتظره لأكثر من عشر سنوات، اليوم أجهزة سكانار معطلة، اليوم مشاريع معطلة منذ عشرات السنين وإطار بشري محدود.

الى متى سيتواصل هذا الوضع؟ القانون الذي يخول لأطباء الاختصاص الذهاب إلى المناطق الداخلية ماذا فعلنا فيه؟ الحجة دائما أن الأطباء لا يريدون الذهاب للمناطق الداخلية نحن لا نعتقد في هذا لا يوجد طبيب تونسي يمتنع أن يكون في خدمة عموم التونسيين لكن لا توجد إرادة سياسية في توفير الظروف الملائمة حتى يكون أطباء الاختصاص في المناطق الداخلية.

اليوم الدولة مطالبة ووزارة الصحة ووزارتكم سيدي الوزير مطالبة بأن توفر كل الظروف من أجل أن أطباء الاختصاص يذهبون الى هناك لأن الشعب التونسي دفع من ماله من أجل تكوين أبنائنا في كليات الطب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان ويليه النائب المحترم السيد طارق الربعي.

بالنسبة للنائب المحترم السيد رياض جعيدان وهو غير منتم له أربع دقائق باعتبار إضافة دقيقة من النائب المحترم السيد رشدي الرويسي تفضل السيد رياض جعيدان.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

المشروع الذي نعالجه اليوم هو مشروع قديم متجدد منذ تقريبا 2008 و2009 حاولت العديد من الحكومات تمريره دون جدوى ولهذا يحسب لكم على الأقل سيدي الوزير أنكم قدمتم للمجلس بهذا المشروع.

حتى أكون واضحا من البداية سيدي الوزير سأقول بأن السياسة الصيدلية في بلادنا هي جزء لا يتجزأ من السياسة الصحية في مفهومها الشامل وهي بطبيعة الحال من مشمولات الدولة ووزارة الصحة ولا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال حكرا على الوكالة التي نعتزم احداثها ولا يجب أن تأخذ الوكالة مكان الوزارة ومن الجيد أننا لم نعط السلطة الترتيبية للوكالة حتى تبقى دوما تحت اشراف وزارة الصحة.

أي لا يجب أن تأخذ الوكالة مكان الدولة خاصة في صياغة السياسات العامة الصيدلية فالوكالة حسب ما فهمت ما هي إلا آلية تنفيذ السياسات العمومية التي تضعها الحكومة والدولة وبطبيعة الحال تحت رقابة البرلمان الذي يمارس وظيفته الرقابية.

سيدي الوزير، لا يختلف اثنان من العارفين بالشأن الصيدلي والصحي على أهمية إحداث هذه الوكالة ونحن في حاجة لإحداثها خاصة لحماية وفعالية وجودة الأدوية رغم أن جودتها مضمومة بالآليات الحالية وأمن المواطن الصحي متوفر ولكن المشكل المطروح وخاصة يهم غياب الأدوية وليس الجودة وتعرف أن لدينا في تونس ثقافة الجودة وثقافة الرقابة وقد صدرناها حتى لإفريقيا وحتى على مستوى OMS أصبحنا مرجعا بخبرة" DPM ET LINKSAP " أو جميع الناس المتدخلين في هذا الموضوع.

ولكن اليوم قلنا هذه الوكالة لتوحيد المعايير والمقاييس بين مختلف الهياكل وخاصة تسهيل العلاقة مع مصنعي الأدوية في تونس وفي الخارج عبر مقاييس مضبوطة في الآجال وفي نوعية الملفات المطالب تسليمها للوكالة حسب المعايير المتعارف والمعترف بها.

إذن الهدف هو التسريع في دراسة الملفات ومنح تأشيرات التسويق ما يعبر عنه بـ " AMM " والتي تعيش كما تعرفون سيدي الوزير صعوبات كبيرة فمعدل الرد على طلب رخصة التسويق أصبح يتجاوز في العشرية الأخيرة ثلاث سنوات بالنسبة لشركات الأدوية التونسية وحتى أكثر من ذلك بكثير بالنسبة إلى الشركات العالمية التي أحيانا تنتظر ست أو سبع سنوات ومنهم من غادر التراب التونسي باعتبار أن هذا يتجاوز المعدلات المتعارف عليها في الوكالات العالمية التي بصفة عامة ستة أو تسعة أشهر.

ملاحظة ثانية سيدي الوزير، أود أن تعيروا هاته الوكالة الانتباه خاصة حسن حوكمتها وخاصة تنظيمها الإداري في مستوى كتلة الأجور ونود التقشف نوعا ما ولا يوجد 13ème et 14ème mois إذن نعتمد عليكم في حسن حوكمة هذه الوكالة.

وأختم مداخلتي فأود أن تفكر سيدي الوزير في مقاربة تجمع بين تشجيع الإنتاج الوطني للدواء ومواد الصحة وتيسير دخول الأدوية الأجنبية لتونس لما فيه صالح المواطن الذي أصبح يعاني حقيقة في السنوات الأخيرة كما نعرف جميعا من فقدان عدد كبير من الأدوية الأجنبية ان لم أقل أغلب الأدوية الأجنبية.

على كل حال هذه بادرة طيبة أولى في نطاق الإصلاحات الكبرى في ميدان الصحة ونود أن نعرف خطوطها العريضة سيدي الوزير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم طارق الربعي ويليه النائب المحترم عادل ضياف.

النائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان.

السيد طارق الربعي

مرحبا بالجميع،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له، وبقية الزملاء النواب،

سيدي الوزير، بالنسبة إلى إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة نتمنى أن يقع التسريع في إصدار الأوامر والقرارات الترتيبية لكي لا نبقى مكبلين لتفعيل هذه الوكالة على غرار الهيئة الوطنية للسلامة الصحية الغذائية التي لا زالت تعاني إلى حد الآن بسبب عدم إحداث Statut الأعوان الذين وقع إلحاقهم من طرف الوزارات المتدخلة، وزارة الصحة ووزارة التجارة ووزارة الفلاحة، هناك إشكال كذلك في تنفيذ القانون وأيضا إشكالية بين المحلات التي تخضع للإعلام والمحلات التي تخضع للتراخيص نظرا لعدم صدور الأوامر الترتيبية والقرارات كما أن هناك إشكالية كبيرة على مستوى تنفيذ القوانين.

أريد أن أعرّج كذلك على الوضعية المزرية للصيدلية المركزية التي تتخبّط الى الآن في الديون منذ سنة 2016 خاصة أن الديون المتراكمة للحرفاء العموميين من مستشفيات والصندوق الوطني للتأمين على المرض باعتبارها " Monopole d'Etat " التي تقوم بتوزيع الأدوية وقد انجرّ عن كل ذلك فقدان الأدوية الحياتية خاصة المتعلّقة بالأمراض المزمنة في كامل الجمهورية التونسية وخاصة منطقة حيّ التضامن كما أنها غير متوفرة في الصيدليات الخاصة أيضا.

كذلك أريد أن أعرج على مسألة المستشفى المحلي بمنطقة حي التضامن، فإلى متى سيبقى مستشفى محلي لماذا لا يقع تحويله إلى مستشفى جهوي، كما أنه يعاني من نقص في الإطار الطبي والشبه طبي والعملة والمعدات والعتاد على غرار ما ذكره بقية الزملاء المتدخلين.

شكرا السيد الوزير على رحابة صدركم ومرحبا بكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل.

يليه السيد النائب المحترم السيد حسام محجوب.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

أكرّر الترحيب بالسيد المحترم السيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

طبعا كلنا يعلم أن لقطاع الصحة مكانة متميزة ضمن السياسة العامة للبلاد، ومشروع بعث الوكالة الوطنية للأدوية والمواد الصحية هو مشروع رائد وتحول إيجابي وإستراتيجي للوزارة نظرا إلى أن هذا المشروع يتمثّل في بعث هيكل سيجمع عديد الهياكل التي كانت متفرعة وبها تعقيدات إدارية وصعوبات إجرائية ضمن هيكل واحد يربحنا الوقت ويزيد من نجاعة هذا الهيكل، مثلا عندما نحصل على تأشيرة على تصنيع الأدوية عوض أن تبقى لعدة سنوات بإمكان هذه الوكالة أن تقتصرها لعدة أشهر.

كذلك لها وظيفة رقابية تتمثل في متابعة المسالك المشبوهة وغير النظامية والقضاء عليها ومراقبة تصنيع الأدوية وتسويقها وتوزيعها والانفتاح على الخارج وسهولة التعامل مع التأشيرات التي تسندها للمصنعين الأجانب مما سيزيد من الدخل إلى الدولة ولكن يبقى المواطن رهين الأدوية وتواجد الأدوية في السوق فهو يتجه إلى المسالك العشوائية نظرا إلى ضعف المقدرة الشرائية، وأنا من منطقة تعاني التهميش وهي منطقة "سيدي حسين" التي تعد أكثر من 200 ألف ساكن وقرابة 300 ألف ساكن إذا أعدنا الإحصاء، هذه المنطقة بها عديد العمادات التي تفتقد لمراكز الصحة الأساسية مثل عمادة "بيرين" التي أصبحت تعدّ قرابة 30 ألف ساكن ولكن تفتقد إلى مركز صحة أساسية فيضطر من خلاله المواطن إلى التنقل إلى عمادة أخرى لإجراء العيادات والفحوصات الطبية، ثم لدينا مركز الوسيط الذي برمج مستشفى يومي سنة 2013، ولكن هذا المركز إلى حد هذه اللحظة لا يحتوي على قسم استعجالي وعلى قسم ولادات بل يقتصر على بعض العيادات العادية كطب الأنف والحنجرة وطب الأسنان، وطب العيون، وتجرى بقية الفحوصات بمستشفى الرابطة الذي لم يعد يحتمل الضغط الموجود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق تفضل.

يليه النائب المحترم السيد أحمد بنور.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

إنّ مشروع القانون المعروض علينا اليوم من أهم المشاريع وأوكدها في اتجاه حوكمة التصرف في مجال الدواء ومواد الصحة من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل تطوير الإطار التشريعي حتى نتفادى تشتت الهياكل الرقابية ونفضي نجاعة أكبر على السياسة الوطنية في مجال الدواء ومواد الصحة علما وأن تونس قد وافقت على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية سنة 2021، ما يمكن الإشارة إليه في هذا المشروع القانون هو ضرورة التسريع في إعداد النصوص الترتيبية الخاصة بإحداث الوكالة مع الأخذ بعين الاعتبار توفير آليات تحفيز الأعوان والإطارات حتى نضمن النجاعة اللازمة في عمل الوكالة.

السيد الوزير، إنّ الهدف الأساسي من إحداث الوكالة يندرج في نطاق المحافظة على صحة المواطن طبقا للفصل 43 من الدستور الذي ينص "على أن الصحة حق لكل إنسان" كما تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية.

السيد الوزير، لقد أصبح الحق الدستوري مهدد اليوم لما آل إليه قطاع الصحة من مشاكل عديدة تجعلنا نطلق صيحة فزع أساسا على ظاهرة هجرة الأطباء وخاصة منهم أطباء الاختصاص فوجب الوقوف على الأسباب الحقيقية وتوفير آليات التحفيز اللازمة وتمكينهم من أساسيات التكوين والبحث للحدّ من هذه الظاهرة.

سيدي الوزير، هل يعقل أن مستشفيان جامعيتان كفرحات حشاد وسهلول بسوسة وهي تغطي صحيا نصف ولايات الجمهورية وتؤمن 28 ألف تدخل جراحي سنويا في المقابل لا يتوفر فيها سوى آلة "IRM " واحدة وأربعة آلات سكانار فقط؟

هل يعقل أن قسم أمراض القلب بمستشفى سهلول الذي يقصده كل التونسيين وعديد المرضى من بلدان الجوار نظرا إلى أنه الوحيد به اختصاص معين لجراحة القلب، وهذا القسم سيدي الوزير يفتقد إلى جهاز " Ecographie "؟

هل يعقل أن المستشفى الجهوي بمساكن الذي يغطي صحيا 250 ألف مواطن لا تتوفر به آلة سكانار وله أقسام مغلقة لعدم توفر الإطار الطبي وشبه الطبي.

سيدي الوزير، هل يعقل وهذا هو الخطر الأكبر، حيث أصبح تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية في اختصاصات معينة كجراحة العيون أصبحت تجرى في القطاع الخاص لأن السياسات المتعاقبة تخلت عنه لعدم توفيرها لتجهيزات وآلات تواكب التطور الحاصل في مثل هذه الاختصاصات.

سيدي الوزير، إنّ الصحة حقّ لكل إنسان ولذلك فإن الضغط على كتلة الأجور لا يجب أن يكون على حساب صحة المواطن فانتدابات الإطارات الطبية وشبه الطبية يجب أن تستأنف فورا فصحة المواطن هي من دعائم الأمن القومي، نحن في كتلة الأمانة والعمل نعوّل على..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم أحمد بنّور عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق تفضل.

ويليه النائب المحترم المختار عبد المولى.

السيد أحمد بنّور

شكرا سيدي الرئيس،

بهذه المناسبة أريد أن أثمن زيارة السيد رئيس الجمهورية لمنطقة بن عروس وما كشفته من فضائح حول الأدوية المنتهية الصلاحية، وبطبيعة الحال لن يكون هناك قيس سعيد في كل مستشفى يجب أن نتبين ما الذي قامت به الوزارة على ضوء كل ذلك من إحكام التصرف في الأدوية وغير ذلك والخطة الوطنية الجديدة المضبوطة.

بعجالة وبأسلوب برقيّ لأن ثلاثة دقائق لن تكفي ونتمنى أن تتالي زيارتك سيدي الوزير.

فيما يتعلق بمسألة المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء غير الشرعيين، أريد أن أعرف خطة الوزارة ومدى جاهزيتها في برمجة مراقبة مدى سلامة صحة هؤلاء الوافدين، حول أمراض السل دون التطرق إلى الأمور الأمنية لأننا نتحدث حول الصحة فقط.

النقطة الثانية حول مسألة صندوق 18/18 وما شابه من فساد وأقبر الملف ولم نسمع عنه أي شيء، أود من سيادة الوزير إنارة مجلسنا الموقر حول مدى متابعتكم وتفعيلكم لتقرير دائرة المحاسبات الأوّلي فيما يتعلق بشبهات الفساد التي تحوم حول هذا الصندوق حيث لا يمكن التقدم من دون تصفية الماضي الأسود على غرار جميع ملفات الفساد.

هنالك نقطة أخرى بخصوص القانون الأساسي لأعوان وإطارات الصحة والذي من الممكن أنّ عدم إصداره سيحدث بلبلة في صفوف أعوان وإطارات الصحة والحال أنكم وعدتم بإصداره وحددتم تاريخا لذلك فمتى سيصدر؟

نقطة أخرى تتمثل في مدى توجه الوزارة إلى تطبيق الأحكام الباتة سواء الأحكام الجزائية أو أحكام المحكمة الإدارية وما هو عدد الأحكام التي تم الامتثال لها بالتفعيل وفك المظالم عن العباد وعلى إطاراتكم وأعوانكم، ونعلم جيدا أننا عندما نقول بأن تونس دولة القانون والمؤسسات نبدأ بتطبيق الأحكام الباتة للمحاكم الموجودة.

نقطة أخرى، أين وصلت الوزارة في مجال التسريع بتنفيذ مقتضيات البرنامج الوطني المتصل برقمنة المستشفيات الذي انطلق منذ سنة 2014 والذي من شأنه مزيد إحكام العمل والحد من مظاهر سوء التصرف الإداري والمالي ودعم آليات الرقابة الذاتية للمؤسسات الصحية الاستشفائية؟

نقطة أخرى، سعت الوزارة منذ سنوات إلى توفير التجهيزات لمؤسساتها الصحية لكن في واقع يتسم بنقص حاد في الإطار الطبي المختص مما يجعلها من دون استغلال إلى حين تقادمها والتفويت فيها بالبيع، أي هناك تجهيزات ثقيلة تبقى مدة معينة دون استغلال ثم تباع في البتة العمومية، ومن جهة أخرى هناك مؤسسات استشفائية مثيلة يتوفر فيها الإطار المختص...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان تفضل.

يليه النائب المحترم السيد ثامر المزهود.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أريد أن أقدم تحيتي للسيد الوزير وللوفد المرافق له،

تنتظر لجنة التشريع العام والبرلمان ترسانة من التشريعات بخصوص الصحة وبالأخص حول المشاكل بجهة الجنوب وسنؤكد مجددا أن لدينا العديد من المشاكل والنواقص في تلك المناطق في طب الاختصاص وفي توفير المعدات الطبية المتطورة وتشجيع الأطباء على العمل في تلك المناطق أتمنى أن تمدنا الوزارة في المرة القادمة بمشروع قانون في جبر أطباء الاختصاص بالعمل الدوري في المناطق الحدودية المحرومة وتوفير كل ما يمكن توفيره وفرض هيبة هذه الوزارة هناك. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ثامر المزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق تفضل.

تليه النائبة المحترمة فاطمة المسدي.

السيد ثامر المزهود

شكرا سيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له.

أعتقد أن إحداث وكالة الأدوية والمواد الصحية يقتضي أهمية بمكان في توحيد الهياكل وتجميع جهودها والارتقاء بالإطار التشريعي توحيدا لهاته الهياكل سواء فيما يخص جانب الفاعلية أو التوزيع أو توفير الأدوية أو المراقبة أو توفير العدالة في توفير الدواء لكل المواطن على مختلف جهات الجمهورية.

سيدي الوزير، أنا لا أحمّلك مسؤولية العشرة سنوات الماضية والوضع المتردّي فيها والذي أصبح كارثيّا في عديد المجالات الخاصة بالصحة فقط كان من المفروض خلال هاتين السنتين أو ما يقارب السنتين أن تقوم الوزارة بمقاربة وتصوّر في كيفية حلحلة الإشكاليات وهي عديدة وعديدة جدا ويعاني منها كل شعبنا على امتداد كامل ولايات الجمهورية وخاصة في الداخلية منها، وهنا أجد نفسي في علاقة بموضوع الأدوية وفي علاقة بجهتي والتي هي جهة قابس والتي تعاني من وضع صحي كارثي خاصة في المدة الأخيرة وفي علاقة بنقص الأدوية بالمستشفى الجهوي مما جعل الإطار الطبي وشبه الطبي يتعاملون بمنطق المفاضلة ومنطق الوضعيات والاختيار بين المرضى وهي أصعب وضعية يوضع فيها الإطار الطبي نظرا للنقص الحاد في الفترة الأخيرة في الأدوية خاصة في قسم القلب والأدوية الخاصة بالقسطرة وبعض المواد الطبية الخاصة بهذا الاختصاص بالذات.

سيدي الوزير، هناك معادلة خاصة بجهة قابس التي أحدث فيها مستشفى جهوي سنة 1982 بمعدل 350 سريرا تقريبا، الآن بعد 41 سنة وفي سنة 2023 نزل المستشفى الجهوي بقابس إلى حدود النصف تقريبا 150 سريرا في الوقت الحاضر تقريبا بحيث أن الستة الطوابق تتضمن ستة أو ثمانية غرف، نظرا لوجود أشغال ابتدأت منذ عشرة سنوات ولم تنته إلى حد الآن مما اضطر هذا المستشفى إلى كراء عيادات خارجية وكان من المفروض أن تتم عملية الكراء لمدة ستة أشهر وها قد مرت الآن ثلاث سنوات مما كلف ميزانية المستشفى تقريبا ست أو سبع مرات حجم المبلغ الذي كان مرصودا للكراء خلال فترة وجيزة تتم فيها الأشغال.

سيدي الوزير، ثلاث دقائق لا تكفي للحديث عن الوضع الصحي الكارثي في قابس ونحن نطالب بعقد جلسة خاصة للنظر في كل الإشكاليات وحلحلة الوضع الصحي في قابس مما يستجيب لحاجيات شعبنا وحاجيات أهلنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق تفضلي.

يليها النائب المحترم السيد أيمن بن صالح.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

هذا السؤال الشفاهي الذي كنت قد قدمته منذ مدة إلى مجلس النواب من أجل أن تجيبي عنه سيدي الوزير ولكن ما راعني سيدي إلا أن مكتب المجلس رفض تمرير هذا السؤال إلى سيادتكم مرّروا جميع الأسئلة ما عدى السؤال الخاص بجهة صفاقس، أصبحت أشك أن هناك عملية لإسكات صوت صفاقس، واليوم أعيد إليّ السؤال من قبل مكتب المجلس وقد ذكروا في المرة الأولى أنه ينقصه الدائرة الانتخابية وهنا نقطة استفهام، فقمنا بتحديد الدائرة الانتخابية ونقطة الاستفهام وأعدنا وضعه بمكتب المجلس، فأعاده إلي مكتب المجلس مرة ثانية وطلب مني هذه المرة إعادة الصياغة وهذه تعتبر فضيحة دولة وأن تتم مصادرة حق نائب لمسائلة الوزير، هناك أمران إما أن مكتب المجلس خائف من ملف فساد أو أنه متورط في ذلك والله أعلم إما أن هناك حسابات شخصية سياسية تنفذ في مكتب المجلس سيكون ضحيتها سكان جهة بأكملها.

سأطرح عليكم هذا السؤال سيدي، وهو بخصوص ملفات في مستشفى الحبيب بورقيبة، ملف بنك الدم في صفاقس، أين آلت نتائج التفقدية في ملف بنك الدم في صفاقس والدم المتلف من طرف أطراف من مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس وتهديد صحة المدير بل تلا ذلك موت أحد المواطنين؟ ملفات تلاعب وتدليس الترقيات، حيث هناك ملفات تلاعب وتدليس ترقيات ببيانات الرائد الرسمي من طرف إداريين بالمستشفى الجامعي حبيب بورقيبة بصفاقس وتم تحرير شكاية في هذا الغرض ومدها إلى التفقدية ما مآل ذلك؟

ملف الودادية، أين آل ملف الودادية وما انجر عنه من إيقافات واختلاس للأموال العامة تحت غطاء ودادية المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس؟

عدم الانضباط للوقت الإداري، هل أنتم سيدي الوزير على علم بالحالة الفوضوية بمستشفى الحبيب بورقيبة من عدم انضباط للوقت الإداري بل أحيانا شغور بعض الأقسام وتجاوزات بالجملة ورغم تحرير مسائلات ومطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية إلا أن كل الشكايات تحفظ من قبل الإدارة وبعض المسؤولين من نقابة المستشفى وعضو جامعة صحة مع الوزارة؟

ملف حريق المغازة في مستشفى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب السيد أيمن بن صالح من الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق تفضل.

تليه النائبة المحترمة السيدة مريم الشريف.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

أعتذر عن التأخير لمدة أربعين دقيقة الخارجة على نطاقنا، وللأسف سيدي الوزير، فقد أصبح الخارج عن النطاق عادة في وزارة الصحة، اليوم كل المواطنين الذين يتنقلون بين المستشفيات نجدهم ينتظرون أمام باب المستشفى منذ الساعة الخامسة صباحا بطريقة لا إنسانية وبدون كرامة يمدونهم بتذاكر بها رقم التسجيل من تحت الباب بطريقة مخجلة وأتمنى أن نعمل جميعا لتجاوز كل ذلك لتكون هناك طريقة بها أكثر كرامة للمواطنين التونسيين وأن يكون هناك وقت محدد للقدوم فيه إلى المستشفى وبإمكانك أن تتنقل سيدي الوزير متى شئت إلى مستشفى حي الخضراء وستجد أن هناك مرضى يأتون من عديد الولايات وستتبين كل ذلك.

ومن خلال قراءتي اليوم للنقاش العام في أعمال اللجنة، الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة بما من شأنه المساهمة في ضمان قدر أكبر من سلامة وفاعلية وجودة الأدوية والمواد الصحية ذات التأثير الكبير والمباشر على صحة المستهلك، وهنا نتحدث عن الأدوية التي نريدها أن تكون ذات درجة كبيرة من الفاعلية ونريدها أن تكون في مكانها المناسب وأن يحصل المريض على كل ما يلزمه، أتساءل أين الدواء؟ اليوم يقوم المرضى بشراء الدواء من خارج المستشفى رغم أن التزويد المستمر للمستشفيات من قبل الصيدلية المركزية وهنا علينا أن نضع تحت كلمة الصيدلية المركزية سطرا لأنها تمثل" Monopole " في تونس لتوريد الأدوية وهي تقريبا بدون رئيس مدير عام منذ شهر جانفي وتسيّر من طرف متصرف مفوض عضو مجلس

إدارة وهو يتحمل في نفس الوقت إدارة المخبر الوطني لمراقبة الأدوية، كيف يمكن لنا أن نوفر ذلك وليس هناك إطارات لتسير" Monopole "توريد الأدوية.

سنتحدث اليوم عن المديونية للصيدلية المركزية والتي تمثل قيمتها 630 مليون دينار للمستشفيات والهياكل العمومية للصحة، الصندوق الوطني للتأمين عن المرض ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق تفضلي.

يليها النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر.

السيدة مريم الشريف

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

نحن سنصادق اليوم إن شاء الله على مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة وطنية للدواء ومواد الصحة ونعتبر إحداث هذه الوكالة إصلاحا كبيرا ونقلة نوعية في قطاع صنع الأدوية والمواد الصحية في بلادنا التي تشهد نقصا حادا في الأدوية أكثر من 300 صنف دواء مفقود خاصة أدوية الأمراض المزمنة والقلب والشرايين والسرطان مع العلم أن جل دول العالم قامت بتركيز وكالتها وحتى الدول المجاورة مثل المغرب ومصر والجزائر، ولدينا تأخير في ذلك بطبيعة الحال، إلى جانب أن العديد من المخابر العالمية التي أغلقت بتونس مثل "GSK و BAYER " وذلك بسبب طول الآجال للحصول على ترخيص والتي تتطلب في بعض الأحيان مدة أربع أو خمس سنوات لكي يحصل عليها المستثمر، لذلك يجب علينا إحداث هذه الوكالة في أقرب الآجال لتحقيق الأمن الدوائي في بلادنا وتطوير صنع الأدوية والتقليص من البيروقراطية الإدارية وإنزال التأشيرة على الدوام من سنوات إلى بضع أشهر، كذلك يمكن توفير مداخيل مالية بتوريد الأدوية.

سيدي الوزير، إن قطاع الصحة قطاع إستراتيجيّ في بلادنا وفي العالم أجمع، وعندما نقول صحة فنحن نعني بذلك حياة، وحسب الفصل 43 من الدستور 2022 الصحة حق لكل إنسان وهو حقّ كونيّ، وقطاع الصحة في حالة مزرية وكارثية في بلادنا من بنزرت إلى تطاوين وقد أراد كل نائب في الكتلة التحدث عن منطقته فقلت لهم بأن قطاع الصحة بأكمله يعاني من نفس المشاكل والحال نفسه بالنسبة الى المستشفيات الجامعية فهي في وضع كارثي.

سيدي الوزير، جميعنا يعلم أنك من مؤسسة عسكرية عريقة والمعروفة بكفاءتها وانضباطها وجديتها، كما نعلم أن كفاءتك وعملك مشهود بهما وقد تبيننا من ذلك في جائحة الكوفيد، لذلك أطلب منك سيدي الوزير أن نعمل مع بعضنا البعض لإصلاح منظومة الصحة ويمكن تغيير الوضع إلى الأفضل بحسن الإرادة، ونعلم جيدا أن تونسنا راهنت على قطاع الصحة والتعليم منذ الاستقلال حتى أصبحنا مرجعا في العالم، لذلك فإن الإصلاح لن يكون صعبا حسب اعتقادي وسنضع اليد في اليد لكي تكون تونسنا أفضل في المستقبل إن شاء الله.

سأقوم بلفتة حول الهجرة غير النظامية والأفارقة الذين يتوافدون علينا من جنوب الصحراء، فالوضع خطير برمته خاصة أنه ليس لدينا أي فكرة عن وضعهم الصحي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقة ونصف تفضل.

يليه النائب المحترم السيد حسن جربوعي.

السيد عزيز بالأخضر

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة النواب الكرام،

نحن نواب كتلة الأمانة والعمل نودّ أن نستغلّ الجلسة العامّة البرلمانية للتعبير عن أهميّة مصادقتنا على مشروع قانون لتأسيس الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

إنّ إقرار هذا المشروع يعدّ خطوة حاسمة في تعزيز قطاع الرعاية الصحية والحفاظ على سلامة المواطنين والذي من شأنه التسريع في القيام بإصلاحات كبرى تهمّ القطاع وإضفاء المزيد من النجاعة على إدارته، كما أريد أن أتحدّث اليوم عن الوضع الصحي في بلادنا وتحديدا في معتمدية مرناق لأنّ الوضع الصحي العام في بلادنا يثير القلق والأمر يتطلّب تدخّلا فوريا.

في العشرية الأخيرة شهدت معتمدية مرناق تدهورا متسارعا للوضع الصحّي حيث وصلت الأوضاع إلى حدّ منعدم يعاني السكّان هناك من نقص حاد في الخدمات الصحية الأساسية والرعاية الطبيّة ممّا يعرّض المواطن للخطر والمعاناة الزائدة، لذا أناشد سيادتكم بشدّة سيدي الوزير أن تأخذوا هذا الأمر على محمل الجدّ وتتّخذوا الإجراءات اللاّزمة للتصدّي لهذا التّحدي الصحّي العاجل.

من الضروري تعزيز البنية التحتية الصحيّة في معتمدية مرناق وتقديم المساعدة العاجلة للسكّان، يجب أن تتوفّر الأدوية والمعدات الطبيّة الأساسية والبسيطة في غياب مستشفى محلي في المنطقة والتواجد لبعض مراكز الصحة الأساسية مع الإشارة إلى غياب الطب الاستعجالي في معتمدية مرناق وهي معضلة كبيرة، فغياب الرعاية الطبيّة العاجلة يعدّ أمرا غير مقبول وقد يكون مميتا في بعض الحالات حيث يضطرّ السكّان للسفر لمسافات بعيدة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسن جربوعي يليه النائب المحترم محمّد الهادي العلاّني.

النائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد حسن جربوعي

مرحبا السادة النواب أرحّب بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

أردت أن أستغل الفرصة وأسأل متى ستأخذ المناطق الداخلية حقّها في الصحة وأردت أن آخذ مثالا بسيطا وهي معتمدية منزل شاكر، فهي معتمدية تقدّر مساحتها بمساحة ولاية المنستير مرة ونصف، وقد تطرّقت للمساحة لكي نعرف حجم المعاناة التي يعانيها السكان في المناطق الداخلية، معتمدية بهذه الرقعة الجغرافية الشاسعة يوجد بها دائرة صحية واحدة وهي تتشارك مع معتمدية عقارب في الإدارة أي أنّ المديرة تشرف على دائرتين صحيتين بالحجم الجغرافي والتواجد السكّاني الموجود بها.

سيدي الوزير، تخيّل معي طبيب يخرج من الدائرة الصحية في اتّجاه أقرب مستوصف يبعد 25 كيلومتر هناك مستوصفات في

أماكن أخرى تبعد عنه بـ 55 كيلومتر، تحدّثت مع أطباء متواجدين هناك يتنقلون في Mitsubishi 4 portes منذ سنة 2000 أي أنّ حتّى ظروف التنقّل للأطباء لا توجد، وقد قال لي أحد الأطباء أنّ صعوبة التنقّل والحالة التي يصل عليها للمستوصف من تعب وحرارة لا يستطيع أن يفحص إلاّ عشر حالات والعشرون حالة الباقية يقتصر في الكشف عليهم بفتح وغلق الفم لا غير لأنّه لا يستطيع التركيز مع بقية هذه الحالات.

ولتقريب الصورة سيدي الوزير أكثر بمعتمدية منزل شاكر تلامذة السنة الأولى يدخلون سنويا ما بين 500 - 600 تلميذ، نسبة الولادات في الدائرة الصحية 42 أي أنّ 500 أو 600 حالة ولادة إلى أين يتّجه المتساكنون؟ تجدهم مقسّمين بين الجم ومناطق أخرى هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، وقع حادث بمعتمدية منزل شاكر ما يقارب شهرا توفى فيه عشرة أشخاص. منزل شاكر وبئر علي والحنشة حتّى الـ SMIRلا يوجد بهم، نريد أن نعرف متى ستنظر الوزارة إلى هؤلاء وتوفّر لهم ظروف الصحة البسيطة؟

شيء آخر، أردت أن أتحدّث عن بلدية صفاقس وبلدية صفاقس المدينة يوجد بها 700 ألف ساكن وصفاقس المدينة لا يوجد بها خط ثاني يوجد خط أوّل وخط ثالث يعني المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة يوجد به ضغط من الجنوب بأكمله زيادة على ذلك لا يوجد مستشفى جهوي لهؤلاء الناس ليتمكنّوا من العلاج.

شيئا آخر، متى سيصبح لمعتمدية عقارب ومنزل شاكر مجمع صحي لكلّ معتمدية على حدة لكي يكون على الأقل في معتمدية البرمكي مثلا دائرة صحية لتقريب الخدمة للمواطن.

أعود دائما للقول أنّ المناطق الداخلية تملك شساعة جغرافية كبيرة والناس لا تصلهم الخدمات الصحية لن أتحدّث عن المستوصفات والحالة الكارثية التي هي عليها فهي تفتقر حتّى إلى وجود آلة لقيس السكر أو ضغط الدم، انقطاع الماء فالمواطن الذي يذهب للعلاج هو متّجه إلى بؤرة مرض بالنسبة للدواء لا يوجد ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد الهادي العلاّني يليه النائب المحترم السيد محمد علي.

النائب المحترم السيد محمد الهادي العلاّني عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد محمد الهادي العلاّني

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

مناقشة هذا القانون لإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة هام وهام جدّا ولكنّ في ظلّ ما تشهده البلاد من أحداث هامّة وخاصّة مشكل الهجرة غير النظامية وما شهدته ولاية صفاقس من أحداث ومشكل فقدان المواد الأساسية في الأسواق وفي ظل غياب سياسة واضحة للحكومة لمعالجة هذه القضايا الأساسية والمستعجلة يكون الحديث عن إحداث وكالة مسألة جانبية.

كما نطرح الوضع الصحي المتدني في ولاية سليانة ونسأل سيادتكم عن بداية انطلاق أشغال المستشفى الجهوي بمكثر الذي تمّ إقراره منذ ديسمبر 2013 بالرائد الرسمي ورصدت له الاعتمادات من بنك أجنبي والأرض مسجّلة باسم وزارة الصحة والدراسات أنجزت وإلى الآن ومنذ عشر سنوات وأهالي مكثر، كسرى والروحية أي أكثر من 70 ألف ساكن ينتظرون انطلاق هذا المشروع بالإضافة إلى ما تعانيه المستشفيات المحلية في كل من مكثر وكسرى والروحية من نقائص في الإطار الطبي وشبه الطبّي والعملة والأدوية ونقص في أطباء الاختصاص في المستشفى الجهوي بسليانة.

كما نعلمكم أنّ بلدية الحبابسة مازال فيها مستوصف فقط التي تضمّ 5000 ساكن نفس الشيء في بوعجيلة ونطالبكم بتحويل المستوصف إلى مراكز صحة أساسية.

نفس الوضع الذي نعيشه في منطقة الفضول والقلعة واللوز والزواكرة وسوق الجمعة وكل مناطق مكثر وكسرى والروحية فنرجو منكم بكلّ لطف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي ثمّ نرفع الجلسة لنصف ساعة وسيتولى النواب المحترمون غسان يامون ومحمد بنسعيد وحسن بن علي وصلاح الفرشيشي ونجلاء اللحياني أخذ الكلمة بعد استئناف الجلسة، إذن الكلمة للنائب المحترم السيد محمّد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد محمّد علي

شكرا، أنا لن أطيل كثيرا سأذكّر فقط وسأعيد التركيز على نفس النقاط التي ذكرتها سابقا وقد انطلقنا بأنّ هناك وضع كارثي في الجهة وتقريبا ليس لدينا مناسبات كبيرة لنتمكن من التواصل مع الوزارة، نحن كنواب عن ولاية قفصة قدّمنا مطلبا لإحداث ورشة في علاقة مع الوزارة لتدارس الوضع الصحي الكارثي الموجود في البلاد من بينها النواقص المشار إليها في كلّ البلاد وفي نفس الوقت هناك مشاريع معطّلة وعلى رأسها مستشفى متعدّد الاختصاصات الذي طال الحديث فيه منذ سنة 2014 وتقريبا تحدّد الانطلاق فيه وبعد ذلك تمّ التراجع وبعد ذلك قيل أنّ الدراسات في طور الإنجاز وبعد ذلك لم تكن هناك دراسات واليوم هناك حديث أنّه تمّ تعيين مركز دراسات جديد ليأخذ على عاتقه المشروع في الإنجاز.

أنا كنت أوّل أمس في الجهة وزرت المستشفى الجهوي الحسين بوزيان وللأسف كل ما نتحدّث عنه عن وجود حد أدنى في المستشفيات غير موجود داخل المستشفى الجهوي الحسين بوزيان فرجاء من الوزارة تشكيل لجنة للقيام بزيارة ميدانية من الوزارة بغض النظر إن كان سيشرف عليها السيد الوزير أم لا فهناك المجتمع المدني والإدارة الجهوية للصحة وهناك نواب وأنا أتصوّر أنّ زيارة ميدانية تقف على كل التفاصيل التي فيها إخلالات ذات علاقة بالوضع الصحي الكارثي الموجود على مستوى الجهة هذا طلب من نواب قفصة وجهة قفصة فنرجو أن تقع الاستجابة لهذا الطلب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نرفع الجلسة على أن نستأنفها على الساعة الثانية بعد الزوال وشكرا لكم.

(كانت الساعة الواحدة وإحدى وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وأربعون دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف على بركة الله سير هذه الجلسة، قلنا الأستاذ غسان يامون، الأستاذ غسان يامون موجود؟ طيب يليه محمد بنسعيد.

الكلمة للسيد النائب المحترم الأستاذ غسان يامون غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد غسّان يامون

شكرا سيدي الرئيس على إحالتي الكلمة،

أرحّب بالسيد الوزير والوفد المرافق له سأنقل لسيادتكم مجموعة من الإشكاليات والنقائص المتعلّقة بالقطاع الصحي في جزيرة جربة تحديدا المستشفى الجهوي الصادق المقدم.

أوّلا، هناك نقصا فادحا على مستوى أطباء الاختصاص حيث لا يوجد أي طبيب أشعة بالمستشفى، غياب طبيب إنعاش وتخدير عن المستشفى، نقص في أطباء التوليد.

سيدي الوزير، في المستشفى الجهوي الصادق المقدم هناك أقسام كاملة مغلقة كقسم العيون وقسم المجاري البولية لعدم توفّر الإطار الطبي.

ثانيا، نطلب منكم إحداث أقسام جامعية بالمستشفى الجهوي الصادق المقدم الذي يقدّم خدمات طبية واسعة لجهة الجنوب الشرقي.

ثالثا، سيدي الوزير نطلب من تفقدية وزارة الصحة فتح بحث إداري حول الملف التالي: حيث رصدت ووفرت وزارة الصحة لفائدة المستشفى الجهوي الصادق المقدم سيارة إسعاف من نوع " SMUR" سنة 2018 وإلى اليوم سيدي الوزير لم تصل سيارة الإسعاف إلى المستشفى لذلك نطلب منكم تحديد مصير سيارة الإسعاف.

رابعا سيدي الوزير، تدعيم الزيارات الدورية للأطباء العامّين لمراكز الصحة الأساسية المستوصفات، عديد المستوصفات مغلقة أو تشتغل يوما واحدا كلّ أسبوع.

خامسا، نطلب منكم توسعة قسم العيادات الخارجية بالمستشفى الجهوي الصادق المقدم للحدّ من الاكتظاظ وطول الانتظار، سيدي الوزير هل يكون الفحص أو الموعد بعد ستة أشهر؟

في الختام سيدي الوزير، أرجو أن تتفاعل مع مجموعة الإشكاليات المعروضة عليكم خدمة لقطاع الصحة العمومية في جزيرة جربة فالمواطن له الحق في الصحة وهو حق دستوري، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد بنسعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله ست دقائق.

السيد محمّد بنسعيد

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للزملاء والزميلات ومرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له الذين تشرّفنا بحضورهم اليوم ولا بّد أن أستغل هذه الفرصة للاستفسار عن بعض الإشكاليات وخاصّة النقائص سواء فيما يخصّ المنشآت الصحية بمعتمديتي تاكلسة والهوارية أو فيما يخص نقص الإطار الطبي وشبه الطبي بالمؤسسات الصحية بالجهة.

أنا أخيّر أن أبدأ بالإشكال الأكبر وهو هاجس أهالي جهة معتمدية تاكلسة وهو مطالبتهم وحقّهم في إحداث مستشفى محلي أو على الأقل إضافة قسم استعجالي إلى المركز الوسيط الموجود حاليا، وأنا أتساءل سيدي الوزير لماذا معتمدية تاكلسة وهي أكبر المعتمديات بولاية نابل ورغم أنّ عدد متساكنيها يتجاوز الـ 27 ألف ساكن إلا أنّها لاتزال إلى حدّ اليوم بمرفق صحي تقليدي وهو مركز صحي وسيط لا قسم استعجالي ولا حتّى عدد أطباء كافي؟ وكذلك لا تزال إلى حدّ اليوم تابعة للدائرة الصحية بسليمان وهو ما استوجب في أغلب الأحيان إرسال المرضى إلى مستشفى سليمان وما زاد في تعميق الأزمة في تاكلسة وهذه النقطة للإشارة فقط وهو عدم وجود مركز للحماية المدنية والذي سنقوم بعرضه بالتأكيد على أنظار السيد وزير الداخلية في أقرب الآجال الممكنة.

في الحقيقة سيد الوزير كلّ هذه الأسباب إضافة إلى بعض الإشكاليات الأخرى مثل تأخّر عمليات التدخّل سواء في حالات الغرق أو الإغماء أو كذلك في حالة حادث كلّ هذه الأسباب ساهمت في إزهاق العديد من الأرواح البريئة من أطفال وشباب معتمدية تاكلسة وكذلك جعلت وللأسف الشديد معتمدية تاكلسة تصنّف الأولى جهويا من حيث الحوادث القاتلة.

السيد الوزير، أهالي معتمدية تاكلسة لم يطالبوا سوى بحقّهم في الحياة مع العلم أنّ الفضاء متوفّر بهذا المركز الوسيط ولا ينقصنا اليوم سوى تخصيص ثلاثة أو أربعة أطباء مع بعض المساعدين ليصبح بالإمكان فتح قسم استعجالي بهذا المركز الوسيط وكذلك لتجنّب عناء التنقّل إلى مستشفى سليمان.

إشكال ثاني يطالبون به أهالي منطقة الرتيبة وهو حقّهم في مستوصف صنف 2 مع العلم وأنّ المبنى متوفّر وذلك لتجنّب عناء التنقّل لمسافة أكثر من 20 كلم إلى المركز الوسيط بتاكلسة وذلك لتلقي إسعافات بديهية مثل الحقن أو تغيير الضمادات.

أمّا بالنسبة لمعتمدية الهوارية فإنّ الإشكال الأكبر هو أنّ كامل المنطقة البلدية التابعة لبلدية تزغران بوكريم زاوية المقايز لا يوجد بها لا مركز وسيط ولا مستوصف صنف 4 وهو ما يستوجّب التنقّل على مسافة أكثر من 25 أو 35 كلم إمّا إلى المستشفى المحلي بالهوارية أو إلى المستشفى الجهوي بمنزل تميم رغم أنّ متساكني هذه المنطقة يفوق عددهم 15 ألف ساكن مع العلم أنّي حضرت أشغال المخطط التنموي الجهوي لسنة 2023-2025 بصفتي رئيس بلدية المكان سابقا وبصفتي عضو المجلس الجهوي وقمت بإدراج مشروع إحداث مستوصف صنف 4 بمنطقة بوكريب التابعة لمعتمدية الهوارية وكذلك مستوصف صنف 2 بمنطقة زقاق والتي تعتبر آخر نقطة من معتمدية الهوارية والتي أهاليها مجرّد حقنة أو ضمادة يكلّفهم أربع ساعات أو أكثر إن لم نقل يوما بأكمله مع العلم أنّنا نملك هبة في هذين العقارين ولا ينقصنا اليوم سوى الإرادة الفعلية بإحداث هذين المرفقين.

ختاما، شكرا جزيلا سعادة الوزير على الإصغاء الجيّد وننتظر التفاعل الإيجابي مع مطالب أهالينا المشروعة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم حسن بن علي عن كتلة صوت الجمهورية، وله ثلاث دقائق.

السيد حسن بن علي

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي الكرام تحية طيّبة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له.

في البداية، أودّ أن أشكر لجنة الصحة على عملها وتقريرها القيّم الذي أتى على مزايا هذا القانون المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، أهمّ هاته المزايا هي تجميع كافة المصالح المتعلّقة بالأدوية في هيكل واحد وهوما من شأنه تبسيط الإجراءات سواء في تصنيع الأدوية أو توريدها أو توزيعها وفي هذا السياق أدعو زملائي المحترمين إلى التصويت بنعم على مشروع هذا القانون كما أدعو لجنة الصحة إلى متابعة وضع النصوص الترتيبية الخاصّة به ضمانا لحسن سير أعمال هاته الوكالة.

سيدي الوزير، السادة إطارات وزارة الصحة،

وجب التذكير بضرورة مراجعة الخارطة الصحية بدائرة الناظور صواف من ولاية زغوان ناهيك وأنّ صواف وهي معتمدية لا يوجد بها سوى مستوصف صنف 4 كما أنّ الدائرة الصحية لا توجد بها حماية مدنية وأقرب مركز للحماية يبعد حوالي 40 كلم ما يضطر أعوان المستشفى المحلي بالناظور للتدخّل في حالة الحوادث المرورية ونقل الجرحى على خلاف الصيغ القانونية، ولذلك وفي ظل وجود مركز رعاية الأم والطفل وهو شاغر لا بدّ من تركيز وحدة إنعاش متنقلّة ما يسمّى" SAMU " هذا علاوة على إعادة تصنيف بعض المراكز الأساسية بغية تقريب الخدمات الصحية لمتساكني الأرياف البعيدة على غرار مستوصف عين بطون.

وفي الختام أدعوكم سيدي الوزير إلى إبرام اتّفاقيات تعاون مع وكالات التنمية المتعاملة مع الدولة التونسية قصد معاضدة جهود الوزارة في البناء والتجهيز في ظلّ الصعوبات المالية الراهنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الحضور وشكرا لمرافقيه،

رغم المجهودات التي تقوم بها إدارة الدائرة الصحية بوسالم بلطة بوعوّان والأعوان والأطباء والممرضين على قلة عددهم فإن الوضعية الصحية ببوسالم وبلطة بوعوّان تعتبر كارثية بأتم معنى الكلمة حيث أن مستشفى بوسالم هو مستشفى محلي لمعتمديتي بوسالم وبلطة بوعوان يضمان أكثر من 80 ألف ساكن وقرابة 20 ألف زائر من المعتمديات المجاورة.

يتوفر بالدائرة تسعة أطباء فقط في حين كان عددهم 14 في سنة 2010، قسم استعجالي يزوره 70 ألف مريض سنويا بطبيب واحد، مستوصفات ببوسالم وبلطة بوعوان تعمل بوتيرة عيادة واحدة كل أسبوعين يعني من تتعكر حالته بين الأسبوعين يجب أن ينتظر خمسة عشرة يوما لزيارة طبيب.

مركز وسيط ببلطة يعمل بعيادة واحدة في الأسبوع يعني أنه أصبح مستوصفا.

مستوصفات مغلقة مثل مستوصف الحمّام الشواولة، مستوصفات في حالة سيئة جدا مثل مستوصف بوعوّان وأولاد حسن والكدية والسمران والمرجى.

وضع كارثي لبناية المستشفى المحلي ببوسالم والمبني منذ سنة 1926 بني وقت الاستعمار وبقي إلى هذا الحين.

الحل يكمن في تحويل مستشفى بوسالم إلى مستشفى جهوي وهذا مطلب لأكثر من 80 ألف ساكن وأيضا فصل إدارة قسم الاستعجالي عن المستشفى المحلي بصفة مستعجلة وتوفير الإطار الطبي والشبه الطبي من أطباء وممرضين.

توفير الدواء بالمستشفى والمستوصفات خاصة الدواء الخاص بالأمراض المزمنة.

على وزارة الصحة أيضا وبصفة استعجالية بعث مجمع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة نجلاء اللحياني يليها السادة النواب محمد شعباني، عبد السلام الحمروني، محمد زياد الماهر، عبد الجليل الهاني وجلال خدمي فليستعدوا للمداخلة.

إذن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المصاحب له،

أريد أن أترحم على روح ابننا في صفاقس، سأحترم النظام الداخلي وأناقش هذا القانون ولكن سأتحدث أيضا عن الهجرة غير النظامية وتداعياتها على أمننا الصحي.

للأسف اليوم الأمن القومي الصحي مهدد خاصة ونحن لدينا " Des flux migratoires énormes qui sont porteurs للأسف de Tuberculose et des cas de SIDA" وهم تحت عنايتنا الصحية ولا بد من التكفل برعايتهم.

إذن" avec les risques d'épidémie " ونحن لدينا أدوية ذات نسبة استعمال كبيرة جدا في الاستعجالي وتسجل انقطاع تزويد ولا يمكن استبدالها مثل " le Phloroglucinol injectable pour traiter les douleurs abdominales, Métoclopramide injectable pour atténuer les vomissements, le Bricanyl pour traiter l'asthme et les pathologies pulmonaires."

هذه الأدوية مصنوعة في تونس ويسجلون انقطاعا وتزويدهم بطبيعة الحال موجود في البلدان المجاورة.

اليوم نسأل أنفسهم عن ارتفاع " les cas d'épidémie et les flux migratoires " مع استحالة توسيع مهام الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة لتشمل مراقبة عادلة لتوزيع الأدوية بين الجهات باعتبار أن توزيع الأدوية من مهام هياكل أخرى وبالتحديد الصيدلية المركزية وليس من صلوحيات الوكالة التي تعنى بسلامة الدواء.

ما هي الحلول البديلة المقترحة في هذا الشأن وهل هناك استراتيجية واضحة لمجابهة هذه الظاهرة؟

السيد الوزير، الكثافة السكانية في أريانة في ارتفاع مستمر، أريانة المدينة فيها مركز وسيط وحيد في حي النزهة صنف 4

والمتساكنون يتجهون يوميا للهيكل الوحيد الجهوي محمود الماطري، البعض يقول لنا هناك مستشفى عبد الرحمان مامي وعلينا أن نفهم أنه مركز وطني وخدماته لا تقتصر على سكان ولاية أريانة بل تمثل وجهة لمتساكني كافة ولايات الجمهورية.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان مركزا رئيسيا لمرضى الكوفيد ولمجابهة الجائحة واليوم هذا المركز يشكو من اهتراء البنية التحتية فماذا سيدي الوزير عن تطور المشروع الخماسي 2020/2016 الذي رصدت إليه ميزانية 20 مليار للتهيئة والصيانة؟

المستشفى الجهوي محمود الماطري يفتقر إلى تعدد الاختصاصات مما يضطر المرضى إلى التوجه إلى الولايات المجاورة لتلقي الخدمات، الطب الباطني يعتبر من الأولويات ونؤكد أيضا على ضرورة إحداث قسم استشفائي لطب الأطفال...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في هذه المداخلة كان بودي أن أتحدث عن المشاكل والمشاغل الصحية لدائرتي كباقي النواب ولكن هناك حالة إنسانية تفرض نفسها وتدمع لها العيون.

الحالة الإنسانية تتمثل في سيدة تونسية حرم السيد عبد اللطيف قرّاوي أصيل منجم بلعباس تعرضت لخطأ طبي بأحد المستشفيات التونسية مما انجر عنه قطع بعض الأطراف واليوم أصيبت ببعض الأمراض الخبيثة.

السيد الوزير والحضور الكريم،

إذا سلمنا أن الخطأ الطبي ممكن ولكن إذا لم نعترف ولم نعالج الخطأ فهذا يعتبر جريمة إنسانية في حق سيدة تعتبر نفسها مبجلة في وطنها.

اليوم السيد عبد اللطيف زوجها تقدم بملفات وتشكيات إلى وزير العدل ووزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة وإلى رئاسة الدولة لكن لا من مجيب.

اليوم هذا السيد يعاني تكاليف الدواء وتكاليف الغذاء لأنه يقوم باستيراد غذاء خاص من الخارج. من غير المقبول أن يتعرض مواطن تونسي لخطأ طبي ثم نغض عنه النظر ولا نساعده فهذا غير جائز.

سؤال أخير للسيد الوزير وإلى الحكومة، متى نرى مستشفى جامعي في المناطق الداخلية؟ متى تتغير سياسة توزيع المؤسسات الصحية؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

بخصوص المشروع المعروض علينا، فكرة جيدة لا يمكن إلا أن نثمنها لكن هناك بعض التساؤلات خاصة في الفصل 15 من مشروع القانون ينص على تواصل العمل بالمؤسسات القائمة إلى حين إرساء هذه الوكالة.

في نفس الإطار الفصل 15 يقول: "إلى أجل أقصاه خمس سنوات" فهل سيستغرق إرساء هذه الوكالة كل هذه المدة؟ وهل من أحكام انتقالية قادرة على التسريع في إرساء هذه الوكالة؟

قبل المرور إلى الحديث عن الوضع الصحي في جهة بني خداش من ولاية مدنين أجد نفسي مجبرا على الحديث عن المسؤول الأول للصحة بجهة مدنين المدير الجهوي الذي من المفروض مثلما قلت أن يكون المسؤول الأول وأعي جيدا ما أقوله ومسؤول عن كلامي.

السيد الوزير وأنتم من مؤسسة عسكرية يفترض أن تكون مثالا في الانضباط واحترام التوقيت، السيد المدير الجهوي وبعد ضبط توقيت وموعد جلسة بالتشاور معه مسبقا لم يحترم هذا التوقيت وهذه الجلسة بل أكثر من ذلك يمارس سياسة اللامبالاة وعدم الإنصات لمطالب جهة كاملة.

أكثر من هذا السيد المدير الجهوي للصحة بمدنين هذه المطالب تم تدوينها صحبة مسؤولي الصحة بالمستشفى المحلي ببني خداش طلب، والأمر مضحك ومخجل في نفس الوقت، أن يتم كتابتها لكي يرسلها إلى سيادتكم عبر البريد الإلكتروني.

أتساءل هنا هل هذا السيد معين في هذا المكان ليقوم بهذه الوظيفة؟ وهل أنا عاجز عن إيصال هذه المطالب أو هذه الإشكاليات إليكم إما كتابيا أو ورقيا أو شفاهيا مثلما يحدث الآن؟

المفروض أننا ترشحنا لهذه الوظيفة وبهذا المجلس ليس لإثارة المشاكل أو إثارة بعض الخلافات مع مسؤولين أو جهات بعينها بل لإيصال مطالب جهاتنا، بل أكثر من ذلك لإيجاد حلول ولكن مع مسؤولين من المفترض أن يتوفر فيهم الحد الأدنى للإنصات والتعامل مع النواب.

نمر إلى الوضع الصحي بجهة بني خداش التي تعاني نقصا في الإطارات الطبية والشبه طبية والعملة والفنيين الساميين حيث يوجد في الوقت الحاضر بمستشفى بني خداش أربعة من مجموع سبعة، أقول سبعة حتى يتوفر الحد الأدنى للسير العادي للمؤسسة الصحية.

إذن التقليص في هذه العيادات الطبية سيؤثر طبعا على عيادة واحدة كل 15 سنة في المستوصفات الراجعة بالنظر إلى المؤسسة الصحية والأسباب معروفة:

أولا، خروج طبيبة منذ أربع سنوات ولم يتم تعويضها،

ثانيا، استقالة طبيبة أخرى في نفس السنة سنة 2023 ولم يتم تعويضها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد زياد الماهر غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له مرحبا بكم تحت قبة البرلمان،

بهذه المناسبة لا يمكنني أن أبدأ دون تثمين دور الإطار الطبي والشبه الطبي ودور الإداريين في وزارة الصحة بارك الله فيكم على المجهود المبذول.

إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة مكسب جديد للإدارة التونسية وللمصنعين الوطنيين ولتشجيع الإنتاج الوطني للدواء ومواد الصحة.

كذلك الوكالة لها دورا رقابيا في مستويات مختلفة وفي مراحل عدة ولذلك كان من الضروري إسنادها بأعوان لديهم الضابطة العدلية.

سيدي الوزير، ندرة الأدوية في المستشفيات زادت من معاناة أصحاب الأمراض المزمنة خاصة وأيضا وأخص بالذكر مرضى السرطان.

اليوم هناك سيدة أصيلة جندوبة تترك أهلها وأطفالها في جمّال وتذهب لاكتراء منزل بجندوبة لتلقي العلاج لمرض السرطان، هذه ليست وضعية عادية بل وضعية تتطلب النظر.

نسأل اليوم السيد الوزير عن خطة الوزارة لتعميم الحق في الصحة والتداوي لعموم أبناء الشعب، في دائرة جمّال مستوصف بحي المرزوقي المهمش أصبح أولوية وبهذه المناسبة أوجه نداء لأبناء بلدي لكي يقوموا بتأدية مناسك الحج ببلادهم ويساهمون في بناء مستوصف بحي المرزوقي.

كذلك تحية لأهالي منزل كامل على تضافر جهودهم وعلى عنايتهم وعلى بذلهم المستطاع لبناء مشروع الوحدة الصحية بمنزل كامل واليوم نريد بناء قسم جديد يلبي الحاجيات والمتطلبات القادمة.

مستشفى جهوي بجمّال أيضا هو مطلب أساسي، سيدي الوزير أطلب من سيادتكم التدخل للتسريع في ملف الصفقة العمومية لاستئناف أشغال المستشفى الجهوي بجمّال الذي قمتم بزيارته. مستشفى تم تدشينه خمس مرات وبتأخير إنجاز ثماني سنوات.

مستشفى جمّال مستشفى قطب كامل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أريد أن أبدا تدخلي في مناقشة إحداث الوكالة المعروضة اليوم على أنظار المجلس.

نحن نثّمن الخطوة التي قمتم بها السيد الوزير في إطار تجميع عديد المصالح التي كانت متفرقة وكانت تشكل عبئا كبيرا على صانعي الأدوية والصيدليين وغيرهم في الحصول على التراخيص اللازمة وبطاقات استهلاك الأدوية لكن عندما نلقي نظرة على المهام الموكولة لهذه الوكالة وهي تفوق 20 مهمة موجودين في شكل مطّات في مقترح القانون أريد أن أركز على ثلاثة منها تتمثل في تطوير الاختبارات العلمية والفنية اللازمة لأداء مهامها.

تعرف السيد الوزير أنه للتمكن من القيام بهذه الإجراءات يجب إحداث مخابر طبية مختصة في دراسة التكافؤ الحيوي التي يقوم بها المصنع التونسي اليوم في مخابر خارجية.

أريد أن أوجه سؤالا هل الوزارة لها خطة لإحداث هذا النوع من المخابر المختصة في هذه الدراسات؟

كذلك نقطة أخرى وهي السهر على ترشيد استعمال الدواء.

نرى السيد الوزير أن هناك إحصائيات تقول أن نسبة الاستهلاك في بعض المدن والولايات الحدودية الغربية والجنوبية تفوق معدل الاستهلاك الوطني بثلاث مرات في بعض الأحيان وفي بعض الولايات الأخرى تكون أقل من المعدل الوطني ما يقارب 11 أو 12 بالمائة إلى 5 بالمائة هذا يشكل مشكلا كبيرا في توفر الأدوية بالسوق رغم أن الدولة تستوردها بالعملة الصعبة يمكن في نسبة كبيرة منها.

هل وضعت الوكالة خطة للتصدي إلى نسبة الاستهلاك التي تجاوزت المعدل الوطني بثلاث مرات أحيانا في بعض المدن التي لا تشهد كثافة سكانية على غرار بقية الولايات؟

كذلك أريد أن أشير إلى وجوب التشجيع وهي نقطة من نقاط هذه الوكالة "تشجيع الإنتاج الوطني للدواء ومواد الصحة".

الأدوية الجنيسة السيد الوزير التي كانت بديلا لبعض الأدوية المصنعة بالخارج وتغطي اليوم نسبة كبيرة الأدوية المستهلكة على مستوى السوق الداخلية هل للوزارة خطة لتطوير هذه الصناعات للأدوية الجنيسة وبعبارة أخرى توفر العملة الصعبة التي نورد بها هذه المواد؟

أمر إلى الحديث على المستوى المحلي بمعتمدية بوعرقوب وبني خلاّد نفس الكلام الذي استمعنا له من بعض الزملاء إذ هي تشكو من نقص كبير في الأدوية وفي الإطارات الطبية ومن غلق للمستوصفات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد جلال خدمي يليه السادة النواب المحترمين: عبد الستار الزارعي، هالة جاب الله، عمار عيدودي، مسعود قريرة ومنال بديدة.

الكلمة للسيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية وثلاث دقائق مخصصة له.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس،

أود في البداية الترحيب بسيادة الوزير وبجميع الضيوف،

كذلك أتوجه بالشكر للجنة الصحة وعلى رأسها الدكتور نبيه ثابت لسرعتها في النظر في مشروع قانون إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمواد الصحية.

نحن في حزب "صوت الجمهورية" نعتبر هذا المشروع إنجازا كبيرا لوزارة الصحة رغم تأخره.

لم أرغب في الحديث بطريقة تقنية وأبسط للمواطن التونسي أهمية إحداث هذه الوكالة، أولا هذه الوكالة ستمكننا من القطع مع البيروقراطية فاليوم هذه الوكالة ستضم أربع مصالح متداخلة وهي: إدارة الصيدلة والدواء، المخبر الوطني لمراقبة الأدوية، إدارة التفقد الصيدلي، إدارة اليقظة الدوائية التي لا تكتسي صبغة إدارية مما يزيد في نجاعة وفاعلية هذه الوكالة وهذا سيمكننا من التسريع في آجال التصنيع والتسويق الشيء الذي سيمكن المواطن من إيجاد الأدوية خاصة أننا اليوم نعاني من نقص في ما يقارب 300 نوع من الأدوية غير الموجودة خاصة الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة.

ثانيا، هذه الوكالة لها حقا رقابيا على الصيدلية المركزية التي تقوم بتوزيع الأدوية الشيء الذي سيمكننا من الضرب على القطاع الموازي الذي أصبح اليوم وللأسف الشديد ينشط في قطاع الأدوية والمواد الصحية وأصبحنا نرى أدوية تدخل بلادنا دون رقابة أو هوية وهو أمر خطير على صحة المواطن التونسي.

كذلك هذه الوكالة من شأنها أن تساهم في تشجيع الاستثمار في هذا المجال وبالتالي خلق الثروة وإيجاد مواطن شغل.

أتمنى أن تكون هذه الوكالة ذات طابع إنساني تقني وتكنولوجي وأن تكون مرقمنة بنسبة مائة بالمائة، وأنا شخصيا أعتبر أن أهم ضامن لنجاح الوكالة الوطنية للأدوية والمواد الصحية أن تترأسها كفاءات علمية مستقلة لا يمكن أن يرتهنها لوبي من لوبيات المخابر الوطنية أو الأجنبية أو شركات التوريد وأن تخضع مباشرة إلى رئاسة الجمهورية.

أردت أن أستغل وجود سيادة الوزير بيننا اليوم للتذكير بالوضع الصحي في ولاية سيدي بوزيد، المستشفى الجهوي بولاية سيدي بوزيد لا تتوفر فيه أدنى مقومات العلاج.

وبالمناسبة أتوجه بالشكر للإطار الطبي وشبه الطبي العامل بالمستشفى الذي يعمل في ظروف صعبة جدا ومتحمل مسؤولية كبيرة في ظل غياب آليات العمل.

ضرورة فتح مركز الصحة الأساسية بالرابطة من معتمدية سيدي علي بن عون مع تمكين المواطن من عيادتين في الأسبوع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد عبد الستار الزارعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحياتنا للجميع،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

أولا سيدي الوزير أهنئك مقدما لأن هذا البرلمان بإذن الله سيصوت لصالح مشروع إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، وهذا البرلمان سيصوت لصالح كل مشروع يكون في خدمة تونس وشعبها العظيم.

الوضع الصحي متدهور جدا بكامل الجمهورية السيد الوزير، اكتظاظ خانق على مستوى المستشفيات الجامعية بالساحل والشمال نتيجة احتضار أو موت الصحة بالجهات الداخلية التي تعاني من نقص أطباء الاختصاص وشبه الطبي، نقص في الأدوية، تهرّي وموت جميع التجهيزات الصحية بجميع أنواعها.

سيدي الوزير، لا بد من مقاومة الهجرة الطبية التونسية إلى خارج البلاد وتشجيعهم وتحفيزهم على البقاء بالبلاد والتوجه إلى المناطق الداخلية من أجل خدمة الصحة التونسية والمواطن التونسي.

ضرورة توحيد الإدارة الصحية خاصة بين الإدارات الجهوية ما بين المستشفيات الجهوية والجامعية لقطع طريق اللوبيات الإدارية الفاسدة التي تكرّس للمنطق الجهوي وهذه الملاحظة هي بالنسبة للإدارات الجهوية للمستشفيات الجهوية بالمناطق الداخلية وخاصة بسيدي بوزيد.

سيدي الوزير، نطالب سيادتكم بتفعيل قرار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم عبد الستار الزارعي، الكلمة الآن للنائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار ولها دقيقتان.

السيدة هالة جاب الله

نرحّب بالسيد وزير الصحة،

أولا وفيما يخص الصحة بجهتي أريد أن أذكرك السيد الوزير أن مركز الوسيط الطبي حي الريحان بمنطقة الزهور ولاية سوسة تمت أشغاله منذ ثلاث سنوات وإلى يومنا هذا لم يفتح أبوابه بعد ونرجو منكم توفير الموارد البشرية اللازمة.

ثانيا، فيما يخص مشروع قانون الوكالة الوطنية للدواء، بالنسبة لآلية الإلحاق الوجوبي نتمنى أن لا يحصل لها ما وقع بالنسبة للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمواد الغذائية وينشب شجار بين الإدارات والوزارات فيما يتعلق بالإطارات.

بالنسبة للمواد البيطرية، تم طرح المشروع للنقاش على الإدارة العامة للمصالح البيطرية منذ سنة 2015 والإدارة قدمت عديد الملاحظات ولكن في هذا المشروع لم نجد ملاحظة نأخذها بعين الاعتبار رغم خصوصية الأدوية البيطرية وما تمثلها من خطر على الصحة الحيوانية والبشرية.

ولذا نطلب منكم إحداث لجنة خاصة استثنائية باليقظة الدوائية البيطرية متكونة من ممثلين من جميع المتدخلين في المجال البيطري من أساتذة ومن عمادة ومعهد للبحوث البيطرية.

كما نطلب منكم العمل على إصدار أمرا مشتركا بين وزارة الفلاحة ووزارة الصحة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد الوزير ولكامل فريقه،

أولا، أشير إلى أن إحداث الوكالة هو مكسب وطني شريطة أن لا يكون في خدمة القطاع الخاص ولوبي الدواء. أقول هذه الملاحظة لأن ظاهرة الاستقلالية المالية تجعلني أشكك في هذا الأمر.

ثانيا، صحيح أن الوكالة تقطع مع البيروقراطية الإدارية ولكنها تحيل كذلك على الانتقال من إدارات مجزأة إلى إدارة مركزة وهذا ما يخلق إشكالا.

ثالثا، الإشكال يتعلق في مركزية هذه الإدارة، هل يمكن أن تشّع هذه الوكالة على الجهات بإحداث فروع في الولايات؟

فيما يخص الوضع الجهوي، أعلمكم السيد الوزير أن الوضع الصحي بالقصرين يعتبر وضعا مهترئا جدا إلى درجة أن المواطنين يسمون المستشفى بالمجزرة لغياب كل المعدات ولسوء كل الظروف الشيء الذي أدى بالسيد المدير الجهوي إلى تقديم استقالته في أكثر من مرة.

المستشفيات الجهوية المحدثة بطيئة والمستوصفات الريفية مغلقة في معظمها.

أطلب تفعيل ظاهرة الرقمنة وهي تجربة ناجحة في ماجل بلعباس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومساعديه،

أنا وكتلتي سنصوت لإحداث الوكالة الوطنية للدواء وأدعو بقية زملائي النواب للتصويت بنعم ولكن سيدي الوزير ابن سينا قال: "الطب هو حظ صحة وبرء مرض" وأنا أدعوك من هذا المنبر إلى تكوين لجنة وطنية من الوزارات التي يهمها أمر الصحة.

أكثر من نصف الأمراض متأتية من القطاع الفلاحي يتسببون في الأمراض وأنتم تقومون بالمداواة ونحن ندفع المال.

الأمراض الأخرى متأتية من البلدية، البلدية لا تنظف المستنقع وهذا يؤدي إلى تفشي الكوليرا، ديوان التطهير لا يقوم بتطهير الماء في جرجيس 10 بالمائة من المواطنين فقط يتمتعون بخدمات بديوان التطهير وهذا سينجر عنه ارتفاع حالات "البوصفير" في السنوات القادمة وهذا يتطلب الاستعداد التام.

بالتالي هناك من يساهم في تفشي الأمراض، في تونس مازال هناك من يحمل على ظهره 70 كلغ و50 كلغ وهذا سيتسبب في كسر في العمود الفقري فتقوم أنت بعلاجه بالتالي لابد من تكوين لجنة تفكير كبيرة من كل الوزارات لأن الصحة شأنا وطنيا ليست فقط شأن وزارتك وهذه أريدها جهة ما قبل المستوصف مثلما تعلم بلغة الجيش التسلل وراء خطوط العدو لمقاومته وفي الصحة تقول أن المستوصف هو الجبهة الأولى هذه تأتي قبل المستوصف والتي تعد للمستقبل ولأبنائنا. هذه نقطة أولى.

أمر الآن إلى جرجيس، في جرجيس سيدي الوزير لدينا مستشفى نهاري تقريبا أموره واضحة أريد أن أعرف إلى أين وصلت أشغاله؟

لدينا مستشفى حالي يعاني، حتى الماء الصالح للشراب غير متوفر فيه ويتزودون بالماء عن طريق تعبئته في "سيترنه" وتقوم شركة التطهير بتفريغ الماء لأن البنية التحتية قديمة ومهترئة.

فيما يخص أطباء الاختصاص، استمعت مرة إلى طبيبة رئيسة قسم تدير قسما منذ 30 سنة تتمتع بـ 3200 دينار أقل من 900 أورو أقل ما يتمتع به مواطن من منحة على بعد 156 كلم من حمام الغزاز لصقلية وهذا لن يحفزهم على البقاء.

إذا لم توفر لهم تحفيزات أخرى وترفيع في الرواتب والبرلمان هنا سيساعدك على هذا لأنهم يتكونون في كلية الطب ثم يهاجرون خارج البلاد فحتى الممرضين وحتى" les aides-soignants "سيغادرون إذا لم تتم مراجعة هذه المسألة ويتحمل الشعب التونسي مسؤوليته لن تجدوا" aide-soignant " واحد بالتالي لا بد من تحفيزات لأبنائنا أطباء الاختصاص لكي يبقوا هنا ويعالجون أبناء شعبنا.

مسألة أخرى، بودي أن يتوفر لنا مرصد بتونس لمراقبة " la qualité de l'air " نوعية الهواء لأن العديد من الأمراض متأتية من الهواء ونوعية المياه ونعفي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من هذه المهمة فأنت وزير الصحة وأنت المسؤول عنها فالمرصد يقدم لك التقرير على مكتبك لتفادي العديد من الأمراض ونتحقق من نتائج هبوب الرياح من البحر وكذلك هبوب الرياح من الصحراء الجزائرية هذا لتفادي المشاكل.

كما بودي أن تقدم لنا الجديد بخصوص مستشفى معالجة السرطانات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة يليها السادة: محمد علي فنيرة، محسن هرمي، صابر الجلاصي، سيرين مرابط وعادل بو سالمي.

إذن الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة وهي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

السيد رئيس المجلس والسيد وزير الصحة،

اليوم ينتابني الشعور بالحزن الشديد عندما أجد نفسي أمام سؤال يفرضه واقع الصحة في تونس وهو هل أننا أمام قطاع ميؤوس منه أم أن بوادر الإصلاح لازالت قائمة؟

سيداتي، المنظومة الصحية الحالية في تونس لا تزيد المواطن إلا مرضا وليس صحة. نحن في دولة نعاني فيها من أجل التمتع بصحتنا رغم أن حق الصحة يكفله الدستور في الفصل 43.

جائحة الكورونا كشفت الستر عن هذا القطاع وكنا نأمل أن لا تجبرنا هذه الجائحة على إعادة النظر في مجال الصحة لكن لم يقع ذلك.

واستبشرنا على أن يقع التغيير على يد رجل عسكري ترأس وزارة الصحة لكن للأسف لم يقع ذلك وأنا أستغرب من سياسة وخيار التعتيم على النقائص في مجال الصحة.

سيدي رئيس المجلس والسيد وزير الصحة، الفساد في قطاع الصحة يحتل الثلاث مراتب الأولى من ضمن أكثر المجالات فسادا في الدولة، هل اتبعت الوزارة آليات لمقاومة هذه المظاهر؟ على حسب علمي لا.

هنا لا مجال للحديث عن جودة الخدمات الصحية في القطاع العمومي أيضا لا مجال للحديث عن المساواة بين الجهات لأن هناك جهات بل أغلب الجهات في الدولة خارج التغطية الصحية مثلما يحدث لدينا في معتمدية بئر علي بن خليفة حيث ترتكب جريمة في حق القطاع.

مستشفى جهوي يقع إحداثه في سنة 2008 ننتظر عشر سنوات كاملة ثم يقع في سنة 2018 تفعيله جزئيا بـ 14 اختصاص اليوم بعد خمس سنوات من العمل نجد أنفسنا أمام بناية آيلة للسقوط بها فقط أربع اختصاصات وأمام شبهات فساد بالبناء.

السيد رئيس المجلس والسيد وزير الصحة، نأتي إلى قانون الوكالة الذي يقع إحداثه اليوم، ما يهمني في هذا الموضوع هو هل ستحد هذه الوكالة من أزمة المرضى ووقوفهم أمام شبابيك الدواء؟ لا أظن ذلك.

نحن أمام وكالة مفرغة من محتواها الرقابي على التوزيع العادل بين الجهات في الدواء، أمام تغوّل لوبي الفساد في الدولة.

السيد وزير الصحة، إذا أردت تغيير هذا القطاع يجب أن تطهّر الإدارة من الأشخاص...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا زملائي الكرام،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير معك نائب من قرمبالية الذي رفضت مقابلته هو وبقية النواب.

نمر إلى القانون، هو خطوة أولى نباركها ونتمنى منها ثلاث أشياء: تحسين نسبة تغطية الدواء في السوق، جلب استثمارات جديدة لتونس تسمح بتوفير كميات جديدة من الدواء، التقليص في آجال التراخيص.

السيد الرئيس، أعلمكم أن تونس كانت تحتل المرتبة الأولى في " l'accès à l'innovation " واليوم أصبحت تحتل المرتبة الأخيرة إفريقيا وهذا يمثل خسارة السيد الوزير.

السيد الوزير، في سنة 2022 خسرت تونس ثلاث شركات أجنبية متخصصة في صناعة الدواء وتسويقها وأغلقت مكاتبها وغادرت تونس والشركات هي" BAYER, GSK , NOVARTIS."

اليوم أصبحت الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص ترهب المستثمرين في تونس وأصبح هناك فقدان مواطن شغل من مندوبين كانوا يعملون معهم وعندما أغلقت هذه الشركات أصبحت هناك صعوبة في تسجيل الدواء وارتفاع في كلفة شرائه لأننا لا نملك معهم اتفاقيات وهذه الشركات الثلاث هي التي تصنع دواء السرطان واليوم لدينا مشاكل في تونس بالنسبة لأدوية السرطان.

اليوم الفصل 15 من القانون ينص على آجال ثلاث سنوات لاستكمال النصوص التكميلية في حين أن الوضع لا يحتمل ثلاث سنوات ونتمنى أن تكون المدة أقل.

اليوم هذا القانون تنقصه نقطة تحديد الآجال الإدارية للحصول على تراخيص، نحن تحدثنا عن التراخيص هل سنسهلها دون تحديد الآجال؟ حينها ستنجزها الوكالة على أربعة وخمس سنوات كالعادة.

السيد الوزير، فقدان الأدوية اليوم يهدد حياة المرضى فالأمراض المزمنة من سكر وارتفاع ضغط الدم وسرطان الأدوية المخصصة لها للوقاية فقط فمن لا يعالج من مرض السرطان سيتعرض إلى "métastase " وستسوء حالته.

اليوم من لا يعالج من مرض القلب سيتعرض إلى الـ" hémiplégie" سيصبح حاملا لإعاقة وتنفق عليه الدولة أكثر من هذا.

اليوم من لا يعالج من مرض السكري سيتعرض لتوقف عمل الكلى وضعف البصر وتنفق عليه أكثر لكي يقوم بتصفية الدم. الدواء لم يعد فعّالا بل مجرد وقاية لا غير.

السيد الوزير، ثلاث سنوات تعتبر مدة طويلة جدا فما هي الحلول اليوم لتوفير هذه الأدوية؟

رجوعا إلى قرمبالية سؤال السيد الوزير، مواطني معتمدة قرمبالية وما جاورها ثالث قطب صحي بولاية نابل مبرمج لهم مستشفى جهوي جديد نعم أم لا خاصة وأنه تم التصويت لصالحه جهويا في مخطط التنمية 2025/2023؟

المستشفى المحلي بقرمبالية، يعاني من نقص الأدوية ونقص في الإطارات الطبية من أطباء اختصاص وإطارات شبه طبية ونقص في المعدات وانعدام خزان الأكسيجين وعدم توفر قسم استعجالي بالمستشفى و"bloc non conforme "...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد محسن هرمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محسن هرمي

شكرا السيد الرئيس،

زملائي زميلاتي الأفاضل،

مرحبا بالسيد وزير الصحة وكافة الإطارات المرافقة لسيادته،

السيد الرئيس، أريد أن أسجل تضامني وتضامن ولاية جندوبة بأكملها مع جهة صفاقس لما تتعرض له الآن.

نعلم كل شبر من تونس عندما يتعرض لشيء فكأن تونس بأكملها تعرضت لهذا فتضامننا الكامل مع هذه الجهة.

سيدي الرئيس، لقد أصبح إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة ضرورة ملحة لعدة أسباب ومن بينها مصادقتنا على المعاهدة المؤسسة للوكالة الإفريقية للدواء والمصادق عليها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 39 لسنة 2021.

ونعتبر أننا تأخرنا في بعث هذه الوكالة لكن ليس ذنبنا ولا ذنب وزارة الصحة التي أريد أن أتوجه لها بالشكر على مبادرتها وعلى تقريرها وهذا ثاني قانون يعرض على مجلسنا الموقر نظرا لأهمية هذه الوكالة.

كذلك هذه الوكالة ستجنبنا تعدد وتشتت هياكل وأجهزة الرقابة لأن الرقابة سابقا كانت تتابع من قبل أربع مؤسسات أو أربع إدارات فرغم مجهوداتهم لم تكن الرقابة ذات جودة.

اليوم بفضل هذه الوكالة يمكننا رقمنة هذه الرقابة ولنا والحمد لله في تونس أخصائيين في مجال الإعلامية والرقمنة فيمكننا متابعة مسار إنتاج هذه المادة الهامة في حياة المستهلك من بداية العملية إلى نهايتها.

كذلك بفضل هذه الوكالة يمكن تشجيع المختصين وباعثي وصانعي هذه المادة لعدة أسباب أيضا ومن بينها موقعنا الاستراتيجي التونسي وقربنا من جنوب القارة الإفريقية وهي في الحقيقة تمثل سوقا كبيرة ونحن نملك خبرة في تونس فنحن من بين الأوائل في صناعة هذه المادة وحسب علمي نحتل المرتبة الثالثة.

فصناعة هذه المادة وتصديرها إلى هذه الدولة وحتى إلى دول أخرى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقة ونصف.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، عاهدناك عسكريا وجنديا من جنود المؤسسة العسكرية واليوم نريدك أن تكون جنديا من جنود وزارة الصحة.

نريد ونأمل أن يرى هذا المشروع النور ولا يبقى حبرا على ورق كبقية المشاريع المعطلة في وزارة الصحة.

أزمة الكوفيد كشفت الغطاء وقامت بتعرية واقع الصحة العمومية بتونس وبينت أن الواقع اليوم لا يليق بمواطن تونسي ضمن له الدستور في الفصل 43 الحق في الصحة وفي المواطنة وفي العيش الكريم في ظل سياسة صحية سليمة.

وقد كان التونسي يفتخر بقطاع الصحة وبالحق في الصحة الذي أفرزته الدولة الديمقراطية الوطنية بعد الاستقلال، اليوم نحن لا نرى المشاريع الصحية ولا نرى هذه السياسات لهذا نحن ككتلة الأمانة والعمل نسائلك ما هي أولويات الإصلاح بالنسبة لكم في قطاع يقدم الحياة للمواطن التونسي؟

أيضا ماذا قدمتم كتصور لإنقاذ المستشفى العمومي ومراكز الرعاية الصحية التي لم تعد تقدم اي خدمات؟

اليوم، أريد أن أعلمك السيد الوزير أن هناك شاب توفي أمام مركز الوسيط بالمرناقية رحمه الله...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار ولها دقيقتان.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

قبل الانطلاق في مناقشة مشروع قانون الوكالة وأنا سألتزم بالنظام الداخلي وسأناقش فقط مشروع القانون أردت أن أتقدم بتعازيّ الحارة لعضو مكتب المجلس معنا السيد بدر الدين القمودي على إثر وفاة والدته بإسمي وباسم كافة أعضاء مجلس نواب الشعب وسأدخل مباشرة في النقاش.

تضم تونس 41 شركة مصنعة للأدوية منها 33 بصدد صنع الأدوية وبيعها فيما تنتظر بقية الشركات تسجيل أصناف أدويتها وإتمام الإجراءات اللازمة لمباشرة عملها بصفة فعلية.

هذه الشركات المصنعة للأدوية التي تباشر العمل تضم ست شركات أجنبية مستقلة بتونس تعمل جميعها على توفير 75 بالمائة من حاجيات السوق المحلية الاستهلاكية فيما تقوم الصيدلية المركزية باستيراد بقية الحاجيات من الأدوية.

20 بالمائة من إنتاج الأدوية المصنعة محليا يتم تصديرها إلى إفريقيا والبلدان العربية وأوروبا علما وأننا نشكو نقصا في 300 دواء.

هذا النقص يعود أساسا لطول آجال الانتظار للحصول على التراخيص لتسويق الأدوية الجديدة التي تصل إلى ثلاث سنوات في بعض الأحيان.

أنا متأكدة السيد الوزير أن إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة من شأنه التسريع في إصلاحات كبرى تهم القطاع نظرا إلى توحيد المجهودات وخدمات أربع إدارات بوزارة الصحة تهتم بقطاع صناعة الأدوية ولكن كيف سيتم تحقيق التوزيع العادل للأدوية بين الجهات؟ كيف سيتم تعزيز الدور الرقابي للوكالة بهدف الحد من التجاوزات الإخلالات ذات العلاقة بتوزيع الأدوية؟ ماذا ستفعل الوزارة إزاء تنامي ظاهرة ترويج الأدوية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الذي قد يكون له مخاطر؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل البوسالمي يليه السادة النواب رضا الدلاعي وهشام حسني وفتحي رجب ونزار الصديق وعصام البحري.

المصدح للنائب المحترم عادل البوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد عادل البوسالمي

شكرا السيد الرئيس،

أود، أولا أن أرحب بحضور السيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

ثانيا أتقدم باسمي وباسم زملائي النواب بأحرّ التعازي لعائلة الفقيد نزار العمري من مدينة صفاقس وأطلب من الله أن يرزقه ويرزق أهله جميل الصبر والسلوان ونتقدم بتعازينا أيضا لإخواننا بفلسطين المحتلة إثر سقوط عشرة شهداء بمدينة جنين جراء القصف الصهيوني.

سيادة الوزير، لا يخفى عنكم أن القطاع الصحي بتونس يعاني من نقائص ومشاكل عديدة ومداخلتي هذه ليست سوى رسالة أحملها على عاتقي وكلفت بإبلاغكم بها من أهلنا في حي هلال والسيدة المنوبية التي يوجد بها مستوصف وحيد ويفتقد إلى أبسط المرافق لتغطية حاجيات سكان المنطقة ومطالبهم بداية من قاعة الاستقبال إذ أن المستوصف لا يوجد به قاعة استقبال إلى جانب فقدان الأجهزة الطبية وشبه الطبية تماما في هذا المستوصف دون اعتبار عديد النقائص الأخرى السيد الوزير.

السيد الوزير، مطالب أهالي المنطقة بسيطة لكنها بالغة الأهمية لأن من لا يعرف منطقة حي هلال والسيدة أقول إنه لا يوجد بها وسائل نقل عمومية حتى سيارات الأجرة ترفض الدخول هناك السيد الوزير، فمن حق المسنين وكبار السنّ أن يتلقوا العلاج في المنطقة على الأقل ولا يضطرون إلى مغادرة المنطقة التي تبعد عن وزارة الصحة حوالي خمس دقائق لكن للأسف السيد الوزير مهمشة تهميشا تاما.

وكنا قد تابعنا جميعا زيارة السيد رئيس الجمهورية لمنطقة حي هلال وتفاجئه من الحالة الهشة للمواطن رغم أنه يعتبر من متساكني العاصمة لذلك سيدي الوزير لي طلب شخصي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاّعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس،

أحيي السيد الوزير والوفد المرافق له ومن خلالهم أتقدم بالتحية إلى كافة أعوان الصحة بمختلف اختصاصاتهم والأدوار المهمة التي يقومون بها بالبلاد أحييهم من خلالك.

طبعا نعتبر إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة مدخلا من مداخل النهوض بواقع الصحة بالبلاد ومدخلا من مداخل الإصلاح ونحن نعتقد إذا توفرت الإمكانيات اللوجستية وتوفرت الإمكانيات البشرية وتوفرت الإرادة السياسية والجهد الوطني في دعم هذه الوكالة يمكن أن تكون فعلا مدخلا من مداخل إصلاح الصحة العمومية بالبلاد.

السيد الوزير، ونحن نتحدث عن الصحة وفي إطار الالتزام بالنظام الداخلي نحن طلبنا منكم لقاء كنواب عن جهة باجة وكان يمكننا الاكتفاء بالحديث في موضوع الوكالة لكن ربما لالتزاماتكم لم نتمكن من إبلاغكم انتظارات جزء من أهالينا بباجة والمشاكل العويصة بجهة باجة.

أول هذه المعضلات ولا تخص باجة فقط بل تخص قابس وهي المستشفى العام متعدد الاختصاصات. هذا المستشفى تمت المصادقة عليه في مؤتمر الاستثمار 2016 مؤتمر 20/20 هذا المستشفى ظل يراوح مكانه نتيجة إشكال قائم في الاتفاقية ولا تعرف الجهة مآل الاتفاقية هل هناك حل مع الجهة البريطانية لحل هذه المشكلة؟ إلى حد الآن لا جواب ونتمنى منك السيد الوزير مدنا بالإفادات اللازمة بخصوص هذا الإشكال.

نقطة أخرى، بالرائد الرسمي عدد 291 لسنة 2016 تم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف في سنة 2016 على أساس متابعة الدراسات والإنجاز لكي ينتهي إنجاز المستشفى في سبع سنوات ونصف وتقريبا انتهت الآجال ولا وجود للمستشفى.

أتصور أن حادثة عمدون كشفت واقع الصحة بجهة باجة من المفروض السيد الوزير أن تكون هناك التفاتة مهمة للجهة ونطلب أن يقع تدعيم الجهة بأطباء الاختصاص ودعم المستشفيات في الجهة بالسيارات الإدارية وبسيارات الإسعاف التي تشكو نقصا كبيرا، كذلك ندعو إلى العمل على تدعيم مستشفيات الخط الأول بأطباء صحة عمومية وندعوك السيد الوزير باسم أهالي ولاية باجة ونعرف أنكم قمتم بزيارة جهة مجاز الباب ومررت على مستشفى باجة لكن ندعوك إلى زيارة قريبة إلى الجهة ولما لا يتم مجلس جهوي للصحة حتى تقف على وضع الجهة والصعوبات الصحية وتجيب أهالينا بالجهة حول مآل المستشفى العام متعدد الاختصاصات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي والوقت المخصص له ثلاث دقائق.

السيد هشام حسني غير موجود إذن الكلمة للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ست دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

السيد الوزير، ولاية المهدية هي الولاية الوحيدة التي يوجد بها مستشفى جامعي وهي تفتقر إلى مستشفى جهوي ومن المفروض أن تكون هناك دراسة لكي يقع تركيز مستشفى جهوي بالجمّ ثم السواسي والشابة.

فيما يخص الجم كل شيء جاهز وجميع الدراسات منتهية ومقدمة بوزارتكم فمن فضلكم السيد الوزير مدنا بموعد إنجاز هذا المستشفى، ونساعد كذلك المستشفيات الأخرى لدينا كلية الطب بالمنستير وصفاقس وسوسة قريبين فنساعد بالعيادات الخاصة لكي نرسل" les internes et les residents" في انتظار إحداث هذه المستشفيات.

نعود الآن إلى قانون الوكالة، بعد أن تم استدعاء فريق من وزارتكم ومشكورين تعبوا معنا وأوضحوا لنا عدة نقاط كانت غامضة.

صراحة هذه الوكالة ستعمّ بالفائدة على المجال الطبي ونتمنى أن توفر لنا الأدوية خاصة لطب الأعصاب لأن المرضى النفسيين يصعب التحكم فيهم وانقطاع الدواء يتسبب لهم في تشنجات عديدة.

كذلك مرضى الأمراض الخبيثة عافانا وعافاكم الله السيد الوزير أحببنا أو كرهنا المتسبب فيها بكمية كبيرة هي وزارة الصحة ونسبة كبيرة أيضا من الوفيات بسبب وزارة الصحة كيف هذا؟

تعود الأمراض الخبيثة إلى أسباب عدة مثل المواد الكيميائية في تركيبة الغلال والخضر واللحوم والدواجن كلها متكونة من بروتينات مصنعة وأيضا إلى تربية الأسماك.

كل شيء أصبح مصنعا يحتوي على بروتين غير طبيعي وهناك مواد غذائية منتهية الصلاحية يتم تعليبها من جديد وحتى لو تبقى منها يتم حرقها ونتنفس هواء ملوث أويتم رميها بالبحر وهذا ما ينجر عنه انتشار للأمراض الخبيثة.

هنا دور المراقبة الصحية كانت توجد على المستوى المحلي ثلاثة أو أربعة أعوان يقومون بمراقبة كل شيء والآن قمتم بتجميعها على مستوى الهيئة العليا لمراقبة الصحة وصراحة لا تقوم بمجهود لأنها تقوم بتفقد مبرمج إلى نقطة معينة على بعد 70 كلم وتقوم بالتفقد دون ملاحظات.

مقابل ذلك نرى أن الخضر والغلال ملقاة بالشارع وعندما تبقى الغلال ملقاة على قارعة الطريق ثلاثة أو أربعة أيام في الشمس كيف لا ينجر عنها مرض السرطان فيما بعد؟

إضافة الى ذلك نحن نقوم بحملة على مصانع البلاستيك والمياه المعلبة ملقاة أمام المحلات بكثرة والخضر أيضا ملقاة في المحلات بكثرة تحت أشعة الشمس ماذا تنتظر منه؟

كذلك السمك الأزرق يباع على الأرصفة ويقوم المواطن بشرائه ماذا ننتظر بعد ذلك؟

من المتسبب في هذا؟ أنا أطالب رئيس الجمهورية بحل هذه الهيئة مثلما قام بحل الشرطة البيئية لأنها لا تقوم بأي مجهود ولا يوجد في الإحصائيات أي مخالفات ولا يوجد تطبيق لإغلاق أي مطعم وتطاول الجميع وتمادى على أمن وسلامة المواطن وكل شيء يسامح فيه المواطن إلا صحته.

كيف نتسبب إذن في وفاة مرضى السرطان؟ يأخذ المريض موعد من طبيب مختص بعد شهرين أو ثلاثة أشهر ثم يبقى ينتظر شهرين أو ثلاثة أشهر للقيام بـ" scanner أو IRM" ثم يطّلع عليه الطبيب المختص بعد شهر ثم يعلمه الطبيب بأنه يعاني من مرض السرطان.

تبدأ رحلة العلاج عن طريق الأشعة بـ "Radiothérapie "بعد ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر ثم يتلقى العلاج بـ "chimiothérapie "من ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر وكل هذا في ظل غياب الأدوية. يعني يبقى ينتظر سنتين حينها سيجد المرض منتشرا في كامل جسمه وهذا ما ينجر عنه وفاة المريض.

السيد الوزير، أكنّ لكم كل الثقة وأعرف أنكم إطار عالي من وزارة الدفاع وإنسان كفؤ أستاذ طبيب مختص ولديك إطارات ذات كفاءة بوزارة الصحة ونعرف أنك تلقيت إرث سيئ ولكن لنا الثقة التامة بأنكم ستنهضون بهذا القطاع وتقدمون لنا خدمات أخرى تفيد بلادنا لأن المواطن التونسي سمح لكم بالتعدي على قوته اليومي وعلى النقل الكارثي فحتى القطار لم يعد قادرا اليوم على التحكم في الفرامل ثم يقول الوزير أنه قام بعملية تفقد.

الآن وأنا هنا أتحدث عن الحكومة ككل قمتم بالتعدي على تلامذتنا ومروا بسنة دراسية سيئة وهم يعيشون في رعب إلى اليوم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد زير الصحة ومرحبا بالوفد المرافق لك،

يعرض علينا اليوم مشروع قانون إحداث الوكالة الوطنية للأدوية وهنا أريد إعادة ذكر مزاياها لكي يفهم المواطن المغزى من إحداث هذه الوكالة.

هذه الوكالة ستختزل التأشير على الأدوية الجديدة من سنوات لأشهر باعتبار أنها ستقوم بتجميع الأطراف الأربعة المتداخلة في قطاع الأدوية في إدارة واحدة بالوكالة بعد أن كانت مقسمة صلب الوزارة.

من المؤكد أن هذا التجميع سيكسبنا الكثير من الوقت والجهد ولأن إمكانياتنا في تصنيع الأدوية تعتبر محدودة بالمقارنة مع دول أخرى لا يمكن لهذه الوكالة التأشير في ظرف وجيز على أدوية البلدان الأخرى خاصة التي نحن في حاجة إليها أي توسيع نشاطها أكثر وهو ما يوفر مداخيل مالية أكثر.

كذلك ضم الأطراف المتداخلة في مجال الأدوية وفي الوكالة يمكّن من توحيد الإجراءات وتسريعها فضلا عن دورها في مراقبة وتوزيع الأدوية وهذا بطبيعة الحال مهم جدا وكذلك التدخل في عمليات تصبير الأدوية المصنعة في تونس.

سيدي وزير الصحة، أريد أن أستغل وجودكم للفت انتباهكم لبعض المشاريع المعطلة الراجعة اليكم بالنظر.

بالنسبة إلى المستشفى الجهوي بنفطة الذي أقرّ بالميزانية التكميلية لسنة 2012 والذي إلى حدود اليوم لم يتم الانتهاء من إكمال حتى القسط الأول منه نتيجة عديد الإشكاليات بين المقاول ومراقبي الأشغال وهذا لا يعني المواطن في شيء مع العلم أن أقسام المستشفى الجهوي القديم أغلبية أقسامها أغلقت.

كذلك مخبر التحاليل وقسم الأشعة بحامة الجريد الذي توقفت أشغاله منذ سنة 2019 بعد أن تم انجاز 80 بالمائة من هذه الأشغال. شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد عصام جابري يليه السادة النواب يسري البوّاب وشفيق زعفوري ويوسف الطرشون وبلال ابن المشري وياسين مامي.

إذن المصدح للنائب المحترم عصام جابري عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد عصام جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نعلم جيدا أن الصحة هي عمود رئيسي لبناء الدولة لذلك نحن مطالبون جميعا بإرجاع هيبة الدولة وسيادتها في الصحة العمومية بالتعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بالمقترحات والتنقيحات اللازمة لسدّ الباب أمام تجار الصحة ولوبيات الفساد في القطاع الصحي.

ربما تكون هذه الوكالة حلا للحد من السوق السوداء للأدوية وتهريبها وعدم وصولها إلى المستشفيات العمومية.

تحدثنا عن التجارة، هذه التجارة المربحة جدا في ولاية قابس التي تشهد جريمة إنسانية منذ خمسين سنة نتيجة التلوث الذي انجر عنه انتشار السرطانات وتشوهات الأجنة وهشاشة العظام وضيق التنفس وأمراض لا تحصى ولا تعد، ولم نجد يوما بيانا شديد اللهجة من وزارة الصحة تندد بخطورة الأوضاع في ولاية قابس.

لا يوجد سوى العديد من المشاريع المعطلة والمستشفى الجامعي الذي تأبى بارونات الصحة تركيزه في ولاية قابس وآخرها مراسلة من مستثمر من سويسرا لتركيز المستشفى الجامعي في ولاية قابس والمحطة الاستشفائية بالحامة.

سأحمل لك صراخ المرضى وأنين الجرحى والظلم والقهر ودموع الرجال الفقراء. سيدي الوزير إذا رأيت دموع الرجال فإن الهموم فاقت الجبال.

في الأخير سيدي الوزير، أريد أن أوصل لك صوت أهل الاختصاص مساعدي الصحة الوزارة فتحت هذا الاختصاص ثم قامت بإغلاقه لقد طالت بطالتهم رغم جلسات الاستماع مع الوزارة فالرجاء لفت النظر لهذا الملف.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

السيد الرئيس، لم تكن تونس تشكو من نقص في الدواء ولا في المواد الصحية ولم يكن بها وكالة وطنية تعنى بالدواء.

اليوم أصبحت تونس تشكو نقصا كبيرا ورهيبا في المواد الصحية وفي الأدوية والحل الذي وجدناه هو انجاز وكالة يعني نكافئ إدارات لم تقم بواجبها ونكافئ نقصا في التنسيق بين بعض الإدارات والهياكل الرقابية وفشل الدولة بإحداث وكالة ندافع على استقلاليتها عن الإدارة وعن مركز استقلال أعوانها وهي قد لا تكون مستقلة عن بعض لوبيات الدواء والمواد الصحية.

حسب رأيي منشور لتحديد أجل أقصى لإعداد الملفات ودراستها وللتنسيق بين مختلف المتداخلين في هذا الشأن كان يكون كافيا.

سيدي الرئيس، لا بد من التشديد على إشراف ورقابة سلطة الإشراف على هذه الوكالة.

أعود إلى الحديث عن جهتي وهي جهة المنستير، اليوم المنستير كقطب صحي تعاني من نقص رهيب في العملة باعتبارها جهة لم تستفد مثل بعض الجهات الأخرى من تسوية وضعية الآلية 16 والحضائر.

السيد الوزير، من يغادر هذا القطاع لا يعوض مثلا مستشفى المكنين بأكمله لا توجد به سوى ثلاث منظفات.

السيد الوزير، لا بد من إعطاء الأولوية إلى بعض الجهات التي لم تتمتع بتسوية وضعية الحضائر.

السيد الوزير، عينوا لنا عملة عن طريق تراخيص انتداب مساعدي صحة.

السيد الوزير، بالمنستير هناك إدارة جهوية لها ثلاثة مقرات اليوم المدير الجهوي للصحة ينتظر قدوم العملة نصف ساعة للقدوم من إدارة أخرى وهي إدارة مقرها أنشئ منذ بداية التسعينات، وكان هناك برنامج في إضافة القسط الثاني والأرض جاهزة والدراسة أيضا جاهزة لا نعرف السبب وراء التأجيل كذلك انعدام مخزن للأدوية والمكاتب صغيرة لا يمكن إضافة عملة بها.

من جهة أخرى السيد الوزير، الرجاء الإذن لمصالحكم المختصة اليوم قصد التسريع في إجراءات فسخ الصفقة وتوفير الاعتمادات الضرورية لإكمال مشروع بناء قسم الحروق والإصابات البليغة في جمّال. بناء هذا القسم بجمّال سيقلص الضغط على المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير.

هذه بعض مشاغل جهتي جهة المنستير وليست جميعها وإن شاء الله عن طريق الأسئلة الكتابية والشفاهية نواصل الحديث معك عن هذه الوضعية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد شفيق زعفوري

بسم الله والشفاء والطمأنينة والكرامة لكل التونسيين أينما كانوا وكل شعبنا العزيز،

سيدي الوزير المحترم،

أنتم أدرى بأن الحق في الصحة من الحق في الحياة، أنتم أعرف بأن حقوق الإنسان الصحية الأساسية من أوكد مفاهيم وتوجهات الجمهورية الجديدة.

في هذا المجال وأنتم أعلم بأن الصحة كما قال" Xavier Bichat"هي الحياة في طمأنينة الإنسان أو في سلامة الجسد والأعضاء وأن هذا المفهوم يسري على الروح والنفس والوعي والمجتمع وسلامة أركان الدولة والوطن بوجه عام.

بمنظور أكبر وأعمق عليّ الاختصار وبعجالة سأحدثكم عن جهة سيدي بوزيد.

المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد وظيفيا لا يستجيب لمتطلبات المستشفى، تداخل قسم الاستعجالي مع بقية الأقسام، غرف تتحول إلى مخازن للخردة وهذه المخازن تتحول إلى مأوى للقطط.

سيدي الوزير، هل لكم علم بالفساد الإداري المتفشي داخل المستشفى؟ لا أعتقد فحتى الأرواح يتقاضون عليها الرشوة.

لن أتكلم عن النقص في الأدوية فهو شامل بل أتكلم عن نقص في مواد التنظيف وكلي ثقة بأن تدخلكم سيكون فاعلا.

نساء يلدن بالمناطق المجاورة، مرضى القلب ينقلون من مكان إلى آخر وترفض معالجتهم نظرا للاكتظاظ بالمناطق المجاورة.

سيدي الوزير منطقة الهيشرية في أمس الحاجة إلى قسم استعجالي علما أنها تعد أكثر من 20 ألف ساكن.

السيد الوزير، من بين الوعود التي ذرت كالرماد على العيون هو المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد وتم توفير الاعتماد من" L'AFD"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بزملائي الأفاضل كما أرحب كذلك بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

المجد للعمال،

المجد للعمال لصانعي هذا الوطن وحده،

المجد للعمال الأطباء الذين في جائحة الكورونا وجدناهم وأريد أن أشدد هنا على القطاع العمومي بالذات وأقول لا عزاء للخونة الذين تاجروا بصحة التونسيين لأنه لا تهمهم قيمة الحياة وقيمة الصحة بقدر ما يهمهم فقط الربح.

المجد لكل موظفي الصحة الذين في فترة الكورونا أنقذوا ما يمكن إنقاذه وخاطروا بأرواحهم والعديد منهم قضى ونحتسبهم شهداء.

اليوم، نحن أمام جزئية هي في الواقع في علاقة بالاشتغال على مسألة إصلاح المنظومة الصحية وهو قطاع الأدوية.

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي سنصوت بنعم على تركيز هذه الوكالة، وأريد أن أعود وأقول مرة أخرى المجد للعمال وأريد أن أنبه سيدي الوزير إلى أن دمج أربع إدارات إدارة الصيدلة والدواء والمخبر الوطني لمراقبة الأدوية وإدارة التفقد الصيدلي وإدارة اليقظة الدوائية قد يؤثر على وضعية العاملين في هذه المؤسسة، ونطلب منك سيدي الوزير أن تشرف على هذه العملية بنفسك حتى لا يتم تحويلهم لأن الوضعية القانونية لهؤلاء الأعوان عندما سيتم إخضاعهم للقانون عدد 112 لسنة 1983 في علاقة بالإلحاق الإجباري فإن هذا قد يضر بوضعياتهم ونحن لن نسمح بذلك ونريد أن يأخذ كل حقه ولما لا سيدي الوزير في إطار نفس هذا القانون أن يكون هناك إلحاق اختياري كذلك لماذا؟ لأنه قد نحتاج إلى كفاءات يمكن أن تساعد في إنجاح هذه الوكالة التي نريدها أن تنجح حتى نقضي على شبكات الفساد التي تتاجر بأرواح التونسيين من خلال المتاجرة بالدواء وليس فقط خارج المساحات العمومية ولكن حتى داخلها كذلك وكلنا نعلم هذا.

لذلك لم نعد نقدر اليوم في ظل ضغوطات المالية العمومية إلى غير ذلك وأمام العجز في العملة الصعبة إلى آخره على أن نتهاون في حسن إدارة المرفق العام الصحي لا سيما قطاع الأدوية والذي يعتبر قطاعا لا يمكن قبول التنازلات فيه.

ما أريد التأكيد عليه أيضا مرتبط بضرورة إحداث فروع جهوية وأن لا نكتفي فقط بإدارة مركزية لأننا نعلم بالطبع قيمة هذه الفروع الجهوية.

كما أكرر مرة أخرى خوفي كذلك ربما أن عملية الدمج هذه في علاقة بالمؤسسات العمومية التي نريدها أن تكون عمومية لأن المؤسسة العمومية هي المؤسسة التي وجدناها ووجدها المواطن التونسي عندما كانت البلاد تعيش أزمات حقيقية ولم نجد من كان يتاجر بحياة البشر.

سيدي الوزير، لدي مطلب مهم كثيرا في علاقة ببنزرت، لدينا في رأس الجبل مستشفى كان يعمل به طبيبين اختصاص ولادة، لكن اليوم قسم الولادة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ بمقترح الوكالة، أقول بأن المقترح إيجابي في عمومه، لإيجاد هيكل لتوحيد هذه الهياكل المتفرقة ولكن أختلف بشكل واضح في المضمون خاصة أقول أن إحداث هذا الهيكل أمر مهم إن كان سيخدم مصلحة الشعب التونسي ولا يخدم مصلحة لوبيات الأدوية الذين نعرفهم جميعا ونعلم من يشرف عليها والبعض منهم كان جالسا في مكاني كنائب شعب ولا يقلقني حتى إن ذكرت الأسماء.

إذن أقول مضمونها الشعبي يكون عن طريق:

أولا، ضمان -وهذا لم أجده في القانون وأتمنى أن تضيفوا هذا باعتباركم جهة المبادرة – جميع أصناف الأدوية والمواد الصحية بصفة مستدامة وما تفترضه مقتضيات الصحة العامة. لماذا أقول هذا؟ أقوله لأنه من المهم جدا أن نذكر بأنه يجب ضمان حق عموم المواطنين في الدواء وهذا دور الدولة الاجتماعي وأعني بهذا خاصة أصحاب الأمراض المزمنة وأمراض السرطان والأمراض المزمنة بشكل عام لأن سعر بعض الأدوية تصل إلى 500 ألف دينار وإلى 600 ألف دينار وهذه التكاليف لا يقدر عليها المواطن، لذلك الأصل في الأشياء أن هذه الوكالة تتكفل بهؤلاء المرضى لأنه ليس من المعقول أن المواطن الذي لديه الإمكانيات المادية يمكنه أن يعالج نفسه والمواطن الذي لا يملك المال يموت.

النقطة الثانية، مراقبة جودة الأدوية وقد تطرقت إلى موضوع اللوبيات وإسناد السلطة الكافية لهذه الوكالة لمراقبة جودة الأدوية وما نريد أن يكون موجودا في هذه الوكالة هو ضبط الإستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء لضمان الأمن الصحي وأبرز مثال على ذلك أزمة الكوفيد التي مررنا بها ورأينا أزمة الأدوية في حالات الأزمات العالمية كل دولة تصبح لا تفكر الا بنفسها، لذلك إن لم يكن لدينا الأدوية في بلادنا وننتج هذه الأدوية في بلدنا ونحن قادرون على ذلك فلا يمكننا ضمان صحة الشعب التونسي.

سأمر إلى بعض النقاط المهمة في علاقة بالجهة، ولاية المهدية، لن أتحدث عن المستشفيات المحلية هي عبارة في الحقيقة عن مستوصفات أو مراكز صحة أساسية يسمونها مستشفيات محلية ولا يوجد بها أي مقوم من مقومات المستشفيات المحلية في ولاية المهدية وسأمر أيضا إلى الكارثة الكبرى الموجودة بالمستشفى الجامعي بالمهدية والذي يعاني من عديد الإشكاليات وتعلمون بأننا نعيش كارثة صحية خاصة وأن هذا المستشفى بكامله آيل للسقوط وخاصة وحدة التعقيم من غير المعقول أن نتلاعب بصحة التونسيين ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي والسادة النواب عماد الدين سديري، رمزي الشتوي، عمر بن عمر، نجيب عكرمي، بسمة الهمامي استعدوا.

إذن المصدح للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الصحة وكافة الوفد المرافق،

إن القانون المعروض علينا اليوم يعتبر خطوة إيجابية في طريق إصلاح قطاع الصحة لأن توحيد هياكل قطاع الصيدلة وصناعة الأدوية وضمان شفافية التصرف في الدواء ومواد الصحة بالإضافة إلى التوزيع العادل للأدوية بالجهات يعتبر من الأولويات. كما أن هذا القانون يعتبر استجابة لمطالب أهل الاختصاص منذ سنوات وبلورة حقيقية في معالجة مشاكل تصنيع وتوزيع الأدوية.

السيد وزير الصحة، الزعيم الحبيب بورقيبة رسّخ الصحة المدرسية والتي بفضلها تعافى الشعب التونسي من الأوبئة بفضل التلاقيح. أين اليوم الصحة المدرسية؟

سيدي الوزير، أستغل وجودكم اليوم في رحاب المجلس صحبة الوفد المرافق من المديرين العامين لوزارة الصحة، لإعلامكم بتذمر العديد من متساكني الحمامات من الخدمات الصحية ومن الوضع الصحي بمدينة الحمامات ليس في أحسن حال. فالدائرة الصحية بالحمامات، هذه المعتمدية التي تضم أكثر من 180 ألف ساكن والتي تحتوي على مستشفى محلي وسبعة مستوصفات بكل من براكة الساحل وبئر بورقبة، المزيرعة، الدويخلة، الأطرش وحمام الجديدي. هذه المستوصفات اليوم، تعمل يوم أو يومين في الأسبوع وتغطي السبعة مستوصفات والمستشفى محلي يغطيهم ست أطباء عامين.

قسم الولادات بالمستشفى المحلي بالحمامات لا يوجد به سوى القوابل لا يوجد به طبيب نساء وتوليد ولا أي طبيب مختص آخر أي وجوده كعدمه.

السيد الوزير، نتحدث عن تقريب الخدمات الصحية من المواطن، اليوم مواطن يوجد في ريف الحمامات يتنقل إلى المستشفى ليجري تحليل، تجهيزات موجودة أما "les produits réactifs "غير موجود.

اليوم السيد الوزير ميزانية الدائرة الصحية بالحمامات سنة 2023 مليار و85 مليون دينار وهذه ميزانية محتشمة جدا وأكثر من 50 % من الميزانية موجهة للأدوية.

المطلوب السيد الوزير دعم الاختصاصات بالمستشفى المحلي بالحمامات لتخفيف الضغط على المستشفى الجهوي الطاهر المعموري.

المطلوب سيدي الوزير، توفير الإطار الطبي وشبه الطبي ودعم الميزانية لكن هذا غير كافي يجب توفير الأمن سيدي الوزير، اليوم المستشفى المحلي بالحمامات لا يوجد به أي عون حراسة ويوميا في قسم الاستعجالي تحصل اعتداءات على الإطار الطبي وشبه الطبي كما أن مستشفى الطاهر المعموري أيضا غير مؤمن منذ يومين تم الاعتداء على طبيب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين سديري

شكرا سيدي الرئيس،

السادة أعضاء مجلس النواب،

السيد وزير الصحة ومرافقيه،

في البداية أتوجه بالشكر للجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة حول ما قامت به من جهد من أجل النظر في مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

هذا المشروع الذي وجب إيجاده وإيجاد صيغ تشريعية لتطويره ولاختصار الآجال وتفادي البيروقراطية الإدارية التي تؤسس العلاقة بين المؤسسات الأربعة المعنية بهدف ضمان سلامة وفاعلية وجودة المنتجات الطبية المرتبطة بصحة المواطن وراحته سواء كان ذلك أثناء تنظيم عملية التوزيع أو أثناء عملية المراقبة.

وإن المصادقة على هذا المشروع لا يعني دخوله حيز العمل والفاعلية إلا إذا رافق ذلك حرص أكيد من طرف المعنيين حتى يكون منجزا على أرض الواقع بتوفر الإطار البشري واللوجستي الكامل.

وحتى أكون أمينا على مشاغل المواطنين بجهة الكاف، فإني أستغل وجودكم سيدي وزير الصحة المحترم، وأدعوكم بكل لطف الى تنظيم مجلس جهوي للصحة للنظر في أهم الإشكاليات التي هي في علاقة بالإطار، وجب النظر فيها والتخفيف من تبعاتها. ففي نبر والطويرف وتاجروين وقلعة سنان وساقية سيدي يوسف، يعاني العديد من المواطنين من عديد المشاغل مثل النقص في طب الاختصاص وخاصة طب التوليد وطب الأطفال والجراحة العامة، العيادة الاستعجالية بالطويرف، تركيز قسم الجراحة بتاجروين، نقص الأدوية في جميع المستشفيات المحلية، العناية وتجديد أسطول سيارات الإسعاف بجميع المعتمديات وخاصة في تاجروين في ساقية سيدي يوسف، إنجاز القسط الثاني من مستشفى نبر المحلي، إنهاء الأشغال بمستشفى ساقية سيدي يوسف والتي هي في علاقة بتدخل من الديوان الوطني للتطهير والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. تركيز مخبر بمستشفى الساقية وإلحاق الإداريين بالمستشفى لتلافي النقص الواضح في الخدمات، تنويع الخدمات في جميع الاختصاصات الطبية بقلعة سنان حتى يكون مستشفى مستقلا عن الدائرة الصحية بتاجروين خاصة وأنها منطقة حدودية وذات أولوية، إحداث مستوصف للصحة العمومية بعمادة القصر الأحمر ومستوصف بمنطقة الشيبات بمعتمدية نبر.

المقترحات هي ضرورة إيجاد صيغة تعاقدية مع طلبة كلية الطب قبل وبعد التخرج من أجل العمل بالمناطق الداخلية وبدون شروط، توظيف آليات التجنيد لفائدة المناطق الداخلية، إيجاد صيغة استعجالية في شكل شراكة بين الإدارة الجهوية للصحة بالكاف وأطباء الاختصاص في القطاع العمومي وأعني بذلك تونس العاصمة من أجل التفرغ ولو لمدة 24 أو مدة 48 ساعة من أجل توفير الخدمات لطالبيها بمستشفى الكاف مع ضمان الحدّ الأقصى من الرفاهة المطلوبة كالنقل والإعاشة والسكن ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقة ونصف.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة المرافقين له،

نرحب بالقانون المعروض علينا الآن لما سيعود به من فائدة على قطاع الصحة ولإثراء هذا النقاش العام، أود سيدي الوزير الإجابة عن هذين السؤالين:

أولا، المهام الموكولة إلى الوكالة لها صفة شمولية حيث أنها ستصبح القلب النابض لقطاع الصحة وإن عدم نجاحها خلال السنوات الأولى يمكن أن يزيد الأمر تعقيدا، فهل قمتم بدراسة جدوى اقتصادية لهذا المرفق العمومي خاصة وأنه يعتبر مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وهذه المؤسسة مستقلة ماليا؟

ثانيا، عند التطرق إلى مسألة تمويل الوكالة، تمت الإشارة إلى إمكانية الحصول على هبات خارجية، ومن هنا يطرح السؤال بخصوص ضمان استقلالية الوكالة من اللوبيات التي عصفت بقطاع الصحة خلال السنوات السابقة والجدير بالذكر أن ولاية توزر تضررت كغيرها من الولايات الداخلية الأخرى، حيث أنها تفتقر إلى أطباء الاختصاص والأدوية خاصة مع ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض السرطانية عفانا وعفاكم الله.

سيدي الوزير، من هنا أدعو إلى مراجعة الإحصائيات والتقارير الصحية لولاية توزر التي يعاني المرضى فيها كسائر الولايات الأخرى نظرا لافتقارها للتجهيزات اللازمة لإمكانية التقصي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر بن عمر عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

أود الترحيب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

أتمنى أن احداث هذه الوكالة يكون له مردودية ونجاعة وينقص من البيروقراطية الإدارية ونتمنى أنه بعد المصادقة على هذه الوكالة يتم الإسراع في إصدار النصوص الترتيبية لتفعيل نجاعة هذا الهيكل الجديد.

سيدي الوزير، نود أن نستغل وجودكم ووجود الطاقم المرافق لكم لطرح السؤال عليكم، هل للوزارة برنامج وخطة واضحة لإصلاح قطاع الصحة؟ على اعتبار أن الصحة هي حق دستوري للمواطن من جهة، وكذلك نظرا للعيوب التي ظهرت في القطاع الصحي خلال جائحة الكورونا. وإن كانت هناك خطة لإصلاح القطاع الصحي، سيدي الوزير كيف يمكن تطبيقها في ظل تدهور البنية التحتية للمؤسسات الصحية في أغلب البلاد؟

في هذا الإطار، أود أن أوضح بعض الإشكاليات الموجودة بمعتمديتي زرمدين وبني حسان باعتباري نائب على ولاية المنستير وأمثل هذه الولاية.

يوجد بالدائرة الصحية زرمدين تسعة مراكز صحية، من بينها أربعة مراكز تم غلقها، مستوصف الأربام مغلق منذ أربعة أو خمس سنوات، مستوصف المزاوغة الشمالية مغلق منذ أربعة سنوات، مركز رعاية الأم والطفل بزرمدين صدر بشأنه قرار غلق وإزالة وإلى حدّ اليوم لا يوجد برنامج لإعادة بناء هذا المركز.

سيدي الوزير، مستوصف الناظور بمعتمدية بني حسان في وضعية كارثية، إذ أن إسداء الخدمات بهذا المستوصف يتم في مكتب وحيد مع العلم أنه بجانب هذا المستوصف يوجد عقار تابع للأملاك المصادرة ويمكن بناء هذا العقار وإضافته لهذا المستوصف.

في ظل كل هذه الإشكاليات سيدي الوزير، لا يمكن الحديث عن تقريب خدمات صحية نظرا للمساحات الكبرى الموجودة في هاتين المعتمديتين فالذهاب من المنشات إلى زرمدين يجب قطع مسافة تقارب 60 كلم لذلك يتعذر على المواطن الذهاب إلى زرمدين.

سيدي الوزير، أطلب من سيادتكم إعادة تصنيف مستشفى منزل حياة لعدة اعتبارات:

أولا، تم إحداث منطقة صناعية جديدة بمنطقة منزل حياة،

ثانيا، منطقة منزل حياة تفتح على الطريق السيارة تونس صفاقس هذا بالإضافة إلى التنامي الديمغرافي للسكان في منزل حياة.

سيدي الوزير، أطلب من سيادتكم، إفراد معتمدية بني حسان بدائرة صحية خاصة بها على اعتبارها تابعة لدائرة جمال وهذا يعتبر مشكل يمنع إسداء الخدمات.

كما أريد التعريج على قسم الولادات بزرمدين، هذا القسم لا يقدم الخدمات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، تحية إلى شهداء جنين في فلسطين المحتلة والنصر لأهالينا في فلسطين.

تحية للسيد الوزير وللوفد المرافق له وتحية أتوجه بها لمرضانا لصبرهم على قطاع الصحة المريض.

ملفات قطاع الصحة عديدة وهذا القطاع يمس مباشرة حياة المواطن واليوم نحن نناقش مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

هذا المشروع هو إضافة مهمة تساعد في التسريع على إحداث إصلاحات هيكلية للمنظومة الإدارية لقطاع الصحة، نحن نريد صحة عمومية تنهي معاناة مواطنينا لأن الحق في الصحة حق دستوري.

كما لا نريد أن يكون مصير هذه الوكالة كمصير سابقاتها من المؤسسات الصحية التي تشهد أزمة في التسيير وتحوم حولها شبهات فساد على غرار الصيدلية المركزية والشركة التونسية لصناعة الأدوية ويبدو أن هناك توجه نحو إفلاس هذه المؤسسات الوطنية بغاية خوصصتها.

هذه الملفات لابد من العمل عليها ولابد من تحميل المسؤوليات سيدي الوزير، خاصة وأن قطاع الصحة كقطاع عمومي يشهد العديد من الأزمات.

جهويا سيدي الوزير، هناك في جهة قفصة وأنا كنائب على جهة قفصة عديد المشاريع المعطلة في قطاع الصحة على غرار المستشفى المتعدد الاختصاصات المتوقف عن العمل منذ سنوات لذلك أطلب منك فتح بحث للنظر في التعطيلات التي يبدو أن جزء منها على المستوى المركزي.

سيدي الوزير، لدينا ثقة في شخصك للتسريع بإنجاز هذا المشروع الصحي الذي طال انتظاره وخاصة أن أهالينا في قفصة يعانون من تهميش هذه المنطقة وهي منطقة منسية، أهالينا ينتظرون منك الكثير للنظر لقطاع الصحة المهمش والتسريع في استكمال المشاريع المعطلة خاصة في جهة سيدي يعيش وفي زانوش وخاصة على مستوى مراكز الصحة الأساسية المتقدمة وتوفير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ نجيب عكرمي.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي وهي نائبة غير منتمية.

السادة النواب الذين سيتدخلون: السيد فخر الدين فضلون، السيد محمد أحمد، السيد لطفي الهمامي، السيدة مهى عامر والسيد محمد ماجدي يستعدون لأخذ الكلمة.

تفضلي السيدة بسمة الهمامي نائبة غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

مساء الخير يا تونس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة،

مرحبا بالإطار المرافق للسيد وزير الصحة،

يطرح علينا اليوم نحن كنواب الشعب التونسي مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ونحن نناقش إستقلالية هاته الوكالة إستقلاليتها المالية والإدارية، لنا أن نسأل عن سلطة هاته الوكالة في علاقة بوزارة الصحة مركزيا وجهويا.

نعم على أهمية الوكالة الوطنية للأدوية على مستوى التقييم والتأشير والتوزيع إلا أنه وجب علينا التعمق في تبعات هاته الوكالة وهذا الاستقلال.

فالإصلاحات الكبرى وطنيا تستدعي بالضرورة الرجوع إلى المحليات وللجهويات وكشف كلي عن احتياجات وعن انتظارات أهالينا وكيفية تطويع هاته الوكالة لحاجيات المحليات والجهات.

إن الإصلاحات الكبرى وطنيا تستدعي تقييما شاملا لكل السياسات السابقة حتى نقف على سلبياتها والتي لم تخلف سوى الفراغ والإفلاس، فما مدى الرقابة والمحاسبة لهاته الوكالة؟

الإصلاحات الكبرى الوطنية هي إرساء لسياسات أمننا القومي وما الصحة والدواء إلا لبنة من لبنات الأمن القومي والسيادة الوطنية، لذلك لنا أن نسأل سيدي الوزير، عن الأمن الصحي وعن السياسة الصحية والدوائية لوزارة الصحة فالشعب عانى في كل شبر من تونس وبكل أطيافه وفئاته وبكل الأعمار الويلات من أزمة الكورونا حين تفطنا على حين غرة أن مستشفياتنا بلا دواء وبلا أطباء وبلا إطار شبه طبي وبلا مصاعد- وهنا أود أن أترحم على الطبيب بدر الدين العلوي من جندوبة- ولا عمال نظافة أيضا فالكل اختار الهروب من أجل العمل والكرامة. فأي إجراءات اتخذتم من حينها إلى اليوم من أجل إنقاذ المؤسسات الاستشفائية؟

فبالرغم من تدخلكم الذي خلق الفارق في المستشفيات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بعناية السيد وزير الصحة وكذلك كافة الفريق المرافق له،

نحن سيدي الرئيس، نثمن ونبارك هذا الإحداث وهذا المشروع الوطني الذي من شأنه أن يحد من جانب هام من مشاكل المنظومة الصحية.

نحن على وعي دقيق بالمساعي وبالأداء الجيد الذي تقوم به وزارة الصحة وعلى رأسها السيد الوزير بالرغم من وجود الصعوبات المعلومة وهذه الصعوبات ليست وليدة الساعة بل هي من تداعيات سياسة أقل ما يقال عنها بأنها سياسة غير عقلانية طيلة الفترة السابقة والتي غابت فيها الرؤية الإستراتيجية.

نعلم جميعا بأن مرحلة التأسيس الوطني في العقدين اللذين تليا الاستقلال التونسي كان التركيز فيها على إصلاح المنظومة التربوية ولم تكن لنا عولمة في تلك الفترة ولا محاميل ولا تكنولوجيا ومع ذلك كان هنالك وعي بأهمية جانب الرؤية الإستشرافية والرؤية الاستراتيجية، وهذا أعطى مكاسب للمجتمع التونسي في مجال الصحة ولكن مع الأسف الشديد في غياب نفس الآلية المهمة الإستراتيجية فقدنا جانبا كبيرا من هذه الإنجازات التي لم تحاول الحكومات المتعاقبة النسج على منوالها.

إذن في إطار إصلاح المنظومة الصحية أو تطويرها سأركز في مداخلتي سيدي الرئيس، عناية السيد وزير الصحة على ثلاث مقومات: المقوم الأول ألا وهو مسدي الخدمة، من يقدمون الخدمة في المنظومة الصحية للمواطن باعتباره مكون ثاني وهو المستفيد من تلك الخدمة ثم الإطار العام الذي تحصل فيه تلك الخدمة الاجتماعية المهمة.

فيما يتعلق بمسدي الخدمة خلال السنوات الأخيرة، شاهدنا وقد وقفنا على إهدار أقول جيدا إهدار لطاقاتنا الطبية من خلال الهجرة غير المسبوقة من الكفاءات الطبية وغير الطبية تلك الكفاءات التي تكلفت على المجموعة الوطنية الكثير والكثير اليوم تستفيد منها أقطار أخرى هي حرية متعلقة بالمعنيون الذين هاجروا لا شك ولا اختلاف في هذا ولكن من حقنا نحن كتونسيين أن نفكر في البديل، نحن نصدر مواد أولية بمقابل ولكننا نصدر من يحدث الثروة مجانا وقد آن الأوان في التفكير في هذا. اليوم لما لا الترسيم في كلية الطب لابد أن تكون مرتبطة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

لا يمكنني أن أبدأ عملي قبل أن أشكر لجنة الصحة على المجهود المبذول.

تكمن أهمية إحداث هذه الوكالة في تجميع الأطراف الأربعة المتداخلة في قطاع الأدوية وبإحداث وكالة نكون قد اختزلنا آجال إسناد التراخيص على الأدوية الجديدة من سنوات إلى أشهر قليلة وبإحداث هذه الوكالة يمكن توفير مداخيل مالية مما يدعم ميزانية وزارة الصحة.

سيدي الوزير، سأنقل لكم طلب أهالي النفيضة وبوفيشة وهرقلة لتحويل المستشفى المحلي بالنفيضة إلى مستشفى جهوي وهو طلب جد استراتيجي، حيث سيتم تدعيم الخط الثاني بجهة سوسة كما أنه سيكون قطبا صحيا بالجهة الشمالية للولاية ويضم معتمديات النفيضة وبوفيشة وهرقلة وسيدي بوعلي وكندار. كما سيشمل معتمديات مجاورة من ولايات أخرى مثل معتمدية الناظور وصواف لقربها من مدينة النفيضة حيث تعد نسبة الوافدين على هذا المستشفى 100 ألف لذلك سيدي الوزير أقدم لكم طلب أهالي كامل المنطقة لإيلاء هذا الموضوع الأهمية الفائقة.

الطلب الثاني، مراجعة الخارطة الصحية لولاية سوسة في إسناد تراخيص السكانار للخواص والأخذ بعين الاعتبار بعد المعتمديات على ولاية سوسة وأذكر معتمدية بوفيشة التي تبعد عن مدينة سوسة 75 كلم وتبعد النفيضة 42 كلم على مركز الولاية والأخذ بعين الاعتبار نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بهذا المشروع الذي يفوق 100 ألف ساكن.

السيد الوزير، شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة وله دقيقة ونصف.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

بادئ ذي بدء أريد التذكير بالفصل 43 من الدستور الفقرة الأولى" الصحة حق لكل إنسان" وجاء بالفقرة الثانية "تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفير الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية".

من هذا المنطلق وفي وقت تشهد فيه البلاد منذ أشهر نقصا في أكثر من 300 صنف من الدواء الذي أثر على الصحة العامة للمواطنين، نعتبر أن إحداث هاته الوكالة خطوة هامة لإصلاح المنظومة الدوائية عامة وحل مختلف الإشكاليات التي يواجهها قطاع الصناعات الصيدلية وشبه الصيدلية وخاصة التسريع في معالجة الملفات المتعلقة برخص الترويج والعرض والاستهلاك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار ولها دقيقتان.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا، أريد أن أترحم على روح ابننا في صفاقس.

سيدي الوزير، معتمدية المنهلة تعاني منذ سنوات من التهميش والتجاهل لحاجيات سكانها، المنهلة تعاني من تردي الخدمات الصحية والبنية التحتية للمستوصفات والنقص في العملة وفي التجهيزات والانعدام الكلي خاصة لأدوية الأمراض المزمنة فحتى الضمادات والحقن غير متوفرة بالمستوصف مما دفع بالأهالي وخاصة ضعاف الحال للتشكي فمنذ مدة اتصل بي مواطن وأعلمني بوفاة والده لأنه لا يملك أموال لشراء دوائه ولأن المستوصف لا يوجد فيه هذا الدواء، دواء الأمراض المزمنة، فحتى قاعة انتظار

بالمستوصف غير موجودة لذلك تجد المواطنين ينتظرون في الشارع خارج المستوصف.

معتمدية المنيهلة بالرغم من كثافتها السكانية العالية إلا أنه لا يوجد بها مركز وسيط للصحة الأساسية كبقية الجهات الأخرى لتقريب ولتحسين الخدمات الصحية ولتخفيف عبء الاكتظاظ مما دفع بالمجلس المحلي للتنمية أن يتقدم بمقترح إحداث مركز وسيط بالمنطقة خاصة في ظل توفر أراضي دولية يمكن تخصيصها لمثل هاته المشاريع وهي ثلاث: رسم عقاري بحي الرفاهة ورسم عقاري بالصنهاجي ورسم عقاري ثالث بحي الجمهورية.

نحن اليوم من هذا المنبر، نطالب بتركيز مركز وسيط لتحسين الخدمات الصحية في المنطقة.

كما يعتبر قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي محمود الماطري أهم بوابة للخدمات الاستشفائية لكنه يفتقر للإطار البشري الكافي لأداء مهامه لذلك وجب تهيئة وتوسعة هذا القسم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان.

السيد محمد ماجدي

تحية إلى زملائي النواب وتحية إلى السيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

أنتم اليوم في رحاب هذا المجلس من أجل مشروع يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة ونتمنى أن تعود بالنفع قبل كل شيء على الشعب التونسي ونتمنى أن نلمس من خلالها التميز الإيجابي بين الجهات لأنه السيد الوزير كما تعلم الدواء بجهة الحوض المنجمي وبسيدي بوبكر لا يتوفر لأن المستشفيات الموجودة هناك إن صح التعبير مستشفيات خالية تماما من أطباء الاختصاص ومن معدات العمل كما نعاني في مستشفياتنا سيدي الوزير من النقص الفادح من الأعوان ففي المتلوي وفي الرديف وفي المظيلة وفي أم العرائس وفي سيدي بوبكر سيدي الوزير إن لم يتحصل المريض على سرير في جهة أخرى أؤكد لكم بأنه سيموت ولن يتلقى العلاج، ففي عديد المستشفيات نجد أن موضوع السكانار هو موضوع حارق في معتمدية المتلوي لذلك نطلب منك سيدي الوزير التدخل لحلحلة المشاريع المعطلة في الجهة وشكرا.

تحية لأبطال الصحة الفلسطينية والشفاء لجرحاهم في مواجهتهم للمحتل أثناء أدائهم لواجبهم الوطني وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النواب السادة: محمد اليحياوي، ريم المعشاوي، صابر المصمودي، محمد ضوء يستعدون لأخذ الكلمة.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة،

أولا، أتوجه بالشكر إلى لجنة الصحة وإلى الإطار الطبي وشبه الطبي الذي بذل مجهودات كبيرة أيام الكورونا فكل الشكر والتقدير.

بالنسبة إلى إحداث الوكالة، هي في الحقيقة موجودة في عديد الدول وفي التجارب المقارنة وقد أحدثت من أجل الحوكمة ومقاومة تهريب الأدوية وتجميع أربع مؤسسات عمومية وهذا بهدف الحوكمة ومقاومة الفساد.

سيدي الوزير، لدي بعض التساؤلات، كيف يمكن الملاءمة بين هذه الاستقلالية في التصرف وتطوير السياسات العمومية للدولة؟ هل سيقع التصرف في هذه الوكالة من خلال مجلس إدارة له صلاحيات مطلقة أم ستبقى سلطات السيد الوزير هي العليا كما يتناولها الفصل 7 الذي يعطي سلطة مطلقة إلى السيد الوزير؟

سيدي الوزير، أيضا مشكل تهريب الأدوية، نفتقد اليوم هذه الأدوية في المؤسسات العمومية خاصة بالنسبة إلى الأمراض المزمنة وأمراض السرطان في حين نجدها تباع في الطريق العام في بعض الدول المجاورة ونحن نعلم ذلك جيدا.

على مستوى العدالة بين الجهات، هل يمكن أن نؤسس وكالات على المستوى الجهوي لمزيد التصرف والحوكمة؟

سيدي الوزير، أيضا على مستوى الجهة، أرفع إليكم بعض تشكيات أهالينا في جهة عين دراهم، تحديدا يشكو المستشفى المحلي بعين دراهم عديد المشاكل وسأختصر على بعض النقاط فقط.

أولا، مركز تصفية الدم، هناك ثلاثة محلات موجودة داخل المستشفى ونحن نطلب تمكين المستشفى من إحداها لتحويلها إلى مركز لتصفية الدم لتخفيف الضغط ومعاناة أهالينا الذين يتنقلون في فصل الشتاء سواء في اتجاه طبرقة أو ولاية جندوبة.

ثانيا، هناك مكسب داخل هذه المستشفى بإحداث مخبر ونحن نثمن ذلك وقد زرته وهو في حالة جيدة ولكن لم يقع استلامه إلى يومنا هذا.

سيدي الوزير، أرجو أن تشكل لجنة للنظر في هذه المسألة فقد أنجز منذ عام يقع استغلال ثلاثة أو أربعة أمتار مربعة خارج هذا المخبر الذي لم يقع استلامه من طرف وزارة الصحة فإذا كان هناك إشكالا فلا بد من حله في أقرب الآجال باعتبار أنه يمكن استغلاله أيضا كمركز استعجالي للجهة.

سيدي الوزير، على مستوى الاختصاص، تعاني هذه الجهات من فقدان الاختصاص ولا بد من دعمها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الصحة وكافة الطاقم المرافق له،

في البداية، أثمن مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة كما أننا في انتظار مشاريع قوانين أخرى نحن في حاجة إليها اليوم خاصة في توفير طب الاختصاص، وعلى سبيل الذكر سأتحدث عن ولاية الكاف التي تفتقد اليوم تماما لأطباء الاختصاص، هناك 300 ألف ساكنا بولاية الكاف ولكن لا يوجد بها طبيب مختص في أمراض النساء والتوليد، لدينا اليوم أمهات قبل أن يفكرن في إنجاب طفل يفكرن في مصاريف المصحة أولا، فالمرأة الكافية اليوم لا يمكنها إنجاب الأطفال بسبب قلة ذات اليد كما أنها تعلم جيدا أن مصيرها سيكون الموت.

سيدي الوزير، أريد أن أقول كلمة كلها ألم، إن المستشفى الجهوي بالكاف اليوم لا يمكن لأي مواطن أن يسميه بالمستشفى ولكن للأسف يسمونه "باتوار" الكاف.

سيدي الوزير، لقد أتيحت لنا الفرصة اليوم بوجودكم معنا للحديث حول مشاريعنا المعطلة بجهة الكاف لأننا حاولنا مقابلتك نحن كنواب الكاف ولكن تعذر ذلك، لو يقع إنجاز هاته المشاريع المعطلة في القطاع الصحي بالكاف فستخفف علينا الكثير من الآلام، كان سينجز المستشفى الجهوي بالكاف على مرحلتين القسط الأول سنة 2012 إلى سنة 2023 ولم يقع استكماله إلى الآن وقد كانت نسبة الإنجاز 82% ، نحن في انتظار التسريع من ناحيتكم سيدي الوزير، لاستكمال هذا الإنجاز والمرور إلى القسط الثاني والذي يتمثل في إحداث خمس قاعات عمليات وقسم إنعاش.

المستشفى الجهوي صنف "ب" بالكاف، الذي تقرر إنجازه مع المستشفى الجهوي بولاية القصرين بمدينة تالة أهنئهم بهذه المناسبة والذي سينتهي إنجازه عن قريب ولكن المستشفى الجهوي بالدهماني لم يقع إنجازه إلى حد اليوم، وقد أصبح لدينا خوف اليوم من تراجع الجهة الممولة لهذا المشروع، كل أهالينا بالدهماني وبالمناطق المجاورة يتساءلون عن إنجاز هذا المستشفى الجهوي صنف "ب"، ولم يتساءلوا عن تاريخ تقديم مطلب القيام بالأشغال أو عن الذين شاركوا في ذلك، حقيقة لقد مللنا من كل هذه التساؤلات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار وله دقيقتان تفضل.

السيد صابر المصمودي

بداية، هناك سؤال من زميلي يوسف التومي حول توسعة المستوصف بزاوية سوسة وإحداث مستشفى محلي بمعتمدية الزاوية القصيبة والثريات خاصة أنها تعدّ أكثر من 50 ألف ساكن.

أردت القول، باعتباري رئيس كتلة أن الكتلة تعتبر أن الوكالة مكسب وننتظر منها خاصة التقليص في مدة إسناد التأشيرة للأدوية الجديدة ولكن لتفعيل دورها أتساءل، هل ستعمل الوكالة مع إدارة البحث ومرافقة أصحاب الاختراعات المطبقة في الصحة؟ لقد قامت رئيسة الحكومة في السنة الفارطة بتكريم باحثة اكتشفت مستحضرا صيدليا ونتمنى أن تكون هناك مرافقة لهذه الاكتشافات.

هناك مسألة أخرى، هل ستعملون على تدعيم الموارد البشرية بمختصين في البيو طب لتشمل تراخيصكم طواقم التشخيص ومعدات طبية أخرى؟ كذلك ماهي إستراتيجيتكم لبعث مراكز التكافؤ الحيوي وخاصة تطوير صناعة" Bio similaire "؟

سيدي الوزير، لا مستقبل لتونس بدون معالجة الأزمات الآنية، فاليوم لم يعد يخفى أن مستشفياتنا تستقبل عددا متصاعدا من المهاجرين غير النظاميين وهم يحملون إصابات وأمراض مختلفة سيدي الوزير، فبالإضافة إلى التكلفة المادية التي تتحمل بلادنا جزء منها تتصاعد مخاوف أبناء شعبنا من حمل المهاجرين أمراض معدية.

سيدي الوزير، وأنت الطبيب الأستاذ المختص في علم الأوبئة والخبير في الوقاية من أمراض المسافر تعلم جيدا خطورة أن يتدفق على بلادنا آلاف المهاجرين بدون أية رقابة صحية أضف إلى ذلك أن أغلبهم يتنقلون بدون هوية ولكن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو، ويستعد كل من السادة النواب محمد بن حسين وأيمن نقرة وخالد حكيم مبروكي وكمال كرعاني وعلي زغدود لأخذ الكلمة.

المصدح للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لكل الزملاء والزميلات،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له، مرحبا بكم تحت قبة مجلس نواب الشعب،

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إن رعاية مصالح المواطن في كل أبعادها وخدمته وحفظ كرامته هو جزء من حماية الوطن وهي أهداف انتخبنا الشعب لأجلها وهي أمانة لدينا.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

من هذا المنطلق أردت أن أنقل لكم جانبا من معاناة أهالي معتمديتي مدنين الجنوبية ومعتمدية سيدي مخلوف.

سيدي الوزير، إن الوضع الصحي بمدنين يكاد يكون رديئا إذ أن المستشفى الجامعي بمدنين، للأسف لا يحمل من الجامعي إلا التسمية فهو مستشفى يعاني من النقص الفادح في الإطار الطبي وخاصة طب الاختصاص، كذلك العملة منهم السواق وأعوان الحراسة أيضا مستشفى جامعي بدون آلة سكانار.

سيدي الوزير، معتمدية سيدي مخلوف التي تبعد عن مركز الولاية 20 كيلومترا يوجد بها مستشفى محليا و10 مراكز صحية ومركز وسيط وحيد كلهم بثلاثة أطباء وطبيب أسنان.

سيدي الوزير، منطقة القصبة التابعة إلى معتمدية سيدي مخلوف تضم 7 آلاف ساكنا بها مركز وسيط وبدون طبيب قار.

سيدي الوزير، نطلب أيضا تفعيل المركز الجهوي لنقل الدم بمدنين وذلك بسبب غياب الموارد البشرية ونقص في بعض الأجهزة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتمي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا،

تحية واحترام إلى كافة الحضور الكرام،

سيدي الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

السيد وزير الصحة والوفد المرافق له، مرحبا بكم تحت قبة مجلس نواب الشعب التونسي،

قبل كل شيء، من الضروري تذكير الجميع أن مجلس نواب الشعب هو صوت الشعب التونسي ينوبه في الدفاع عن حقوقه كما ينوبه في مراقبة وتقييم العمل الحكومي ولا ولن يكون مكتب ضبط للمصادقة على مشاريع قوانين في ظاهرها إصلاح ولكن كل التخوف أن يتم استخدامها لصالح اللوبيات وتكريس الفساد.

إن مشروع القانون المعروض أمامنا بخصوص إحداث وكالة وطنية للدواء ومواد الصحة كان يمكن أن يكون أفضل ممّا كان بكثير لو لم يقتصر دور الوكالة على مراقبة ومنح التراخيص إلى

مصنعي الأدوية واختصار هذا الدور في هيكل موحّد لتقوم الوكالة بمراقبة التوزيع العادل للدواء بين الجهات واعتماد معايير مراقبة ناجعة تخص القيمة المسندة للمواطن الواحد من الدواء والمواد الصيدلية وضرورة تأمين الاعتمادات اللازمة لاقتنائها وتوزيعها توزيعا عادلا.

سيدي الوزير، إن المشكل في قطاع الصحة أبدا ليس مشكلا تشريعيا فقط، فمشروع الوكالة يمكن الاستغناء عنه بتطبيقة تتولى الوزارة الإشراف عليها لتضمن الحوكمة الرشيدة في هذا المجال وتوفير الموارد المالية وتقليص الآجال لإسناد الرخص واحترام القواعد الأخلاقية،

سيدي الوزير، إن المشكل في القطاع الصحي هو عدم الرغبة الجدية في الإصلاح، ففي جهة المهدية لا يمكننا الحديث عن صحة عمومية فمعتمديات قصور الساف والبرادعة والرجيش تفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية رغم وجود عدة منشآت، المستشفى المحلي بقصور الساف لا يقدم أبسط الخدمات الصحية رغم مجهودات أبناء الجهة من حيث توفير الآلات اللازمة إلا أن الوزارة لم تتفاعل إيجابيا، وبقيت دار لقمان على حالها، نفس الشيء في كل من معتمديات البرادعة والرجيش وكل معتمديات الجهة.

سيدي الوزير، إن ولاية المهدية هي الولاية الوحيدة التي لا تحتوي على مستشفيات جهوية، لذلك ندعوك إلى التعجيل بتحويل كل من مستشفى الجم ومستشفى قصور الساف إلى مستشفيات جهوية. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

في إطار المشروع المعروض علينا اليوم المتمثل في إحداث وكالة وطنية للدواء فإنه بقدر ما ندعم تجميع عدة إدارات من شأنها إحداث الوكالة الوطنية للأدوية وتسهيل العمل، فإننا نتساءل سيدي الوزير، عن جاهزية النصوص الترتيبية والتمويل والموارد البشرية لعمل الوكالة الوطنية حتى لا يبقى حبرا على ورق أو نصا قانونيا موجودا فقط؟

سيدي الوزير، يتعلق مشروع القانون اليوم بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، بعد إذنك سيدي الوزير، أين هذا الدواء الذي سنحدث له وكالة وطنية، اليوم هناك نقص رهيب في الأدوية على مستوى الدولة التونسية، وأنا مستعد سيدي الوزير لتسمية عديد الأدوية غير الموجودة اليوم، فقد أصبح المريض يغير نوع دوائه كل ثلاثة أشهر وهذا له انعكاسات سلبية على مستوى الصحة.

نحن نعلم جيدا إستراتيجية الدولة في دعم الصيدلية المركزية على مستوى توزيع الأدوية وجلبها من الخارج وحقيقة الوضع في تونس.

سيدي الوزير، سأنتقل بك إلى ولاية القيروان التي حلمها الوحيد هو مستشفى الملك سلمان، كل سنة يقولون لنا أن بداية الأشغال ستكون في نهاية السنة القادمة أو في نهاية السنة الجارية، نتمنى اليوم بعد تمكن وزارة الصحة من حيازة الأرض بمساحة 14 هكتارا بصفة رسمية أن نسمع جوابا من سيادتكم بما أنه ليس هناك فضاء أرحب من مجلس نواب الشعب لإعطائنا حقيقة وتواريخ رسمية تجاه الشعب التونسي على موعد انطلاق الأشغال وكذلك طاقة الاستيعاب والأقسام التي ستكون موجودة فيه، لأن الصورة التي تداولت في وقت من الأوقات على صفحات التواصل الاجتماعي فيها إهانة للدولة التونسية لولاية القيروان، نتمنى أن نسمع منك اليوم حقيقة هذا المشروع وموعد انطلاقه لأن الجميع ملّ من الوعود الزائفة.

سيدي الوزير، عقدت جلسة بتاريخ 16 مارس 2022 على مستوى ولاية القيروان تضمنت وعدا بسيارتي إسعاف لمستشفى العلا وحاجب العيون ولكن إلى الآن لم يتم إيفاء الجهة بهما ونتمنى أن نحصل على ذلك بقرار من سيادتكم وأن يتواجدا في أسرع الآجال.

سيدي الوزير، كذلك بالنسبة إلى مسألة مركز تصفية الدم بولاية القيروان فهو إلى حد هذا اليوم يعاني وأصبحنا في " taux de charge " لـ 150 و200%، المركز المخصص لثلاثين مواطن أصبح يتجاوز 50 و60 مواطنا، ونتمنى أن يقع دعم ولاية القيروان بمركز سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام لتسهيل هذه العملية.

كما نتمنى أن يقع دعم لأقسام الاستعجالي التي تعتبر الخط الأول لأن الوضعية في مستشفى الأغالبة اليوم كارثية، نتمنى أن يكون هناك دعما على مستوى التجهيزات في ولاية القيروان. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

السيد رئيس المجلس،

السادة النواب المحترمون،

نرحب بالسيد وزير الصحة ونشكره على حضوره بيننا،

لا يفوتني أن أبدي كل التضامن مع أهالينا بولاية صفاقس،

سيدي الوزير، نحن ككتلة الأمانة والعمل ندعم إحداث الوكالة الوطنية للدواء والمواد الصحية وذلك للأسباب التالية:

- دعم الدور الرقابي على مختلف المنتوجات الصحية أمام تنامي ظاهرة التداوي العشوائي،
- ضرورة تأهيل منظومة صحة ناجعة،
- وضع سياسة دوائية واضحة تتضمن مخزونا وتوزيعا عادلا بين الجهات،
- ضمان سلامة وجودة الأدوية والمواد الصحية،
- ضمان السيادة الدوائية،
- التنسيق بين إدارة الصحة ممّا يضفي النجاعة والفاعلية،
- العمل على التسريع في الحصول على التراخيص،
- التسريع في إعداد النصوص الخاصة بالأدوية،
- مكافحة تقليد الأدوية،
- تطوير الاختبارات العلمية.

كما أؤكد على إحداث الوكالة الوطنية للدواء لأنها ستحلّ العديد من المشاكل وخاصة في ولاية سيدي بوزيد ولذلك، نرجو سيدي الوزير العمل على التالي:

-الإسراع في إنجاز المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد والمموّل من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 372 مليون دينار، لذلك وكما تعلمون سيدي الوزير، حيث أن المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد يفتقر إلى أدنى ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال كرعاني عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أول شيء سأترحم على المواطن التونسي أصيل ولاية صفاقس،

تحية إلى الزميلات والزملاء السادة النواب المحترمين وشكر خاص إلى لجنة الصحة،

مرحبا بك سيدي الوزير والطاقم المصاحب تحت قبة المجلس الموقر،

كلنا نعلم أن قطاع الصحة قطاع هام وحساس لحياة التونسي وأن إحداث الوكالة هو توحيد للهياكل الصحية وهي مستوحاة من تجارب الدول الأوروبية.

سيدي الكريم، حسب اعتقادي قبل تقديم مشروع إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة وقبل تدشين مقر المركز الوطني للصيادلة الجديد هل تم إصلاح قانون المهن الصيدلية؟ هل استكملتم فعلا معاينتكم للمستشفيات التونسية وشخصتم الداء الذي ينخر أغلب المؤسسات الصحية والوضع الكارثي الذي تمر به المستوصفات والمراكز الصحية للصحة وخاصة بأرياف القيروان؟

سيدي الوزير، هل تعلم أن بعض المرضى بجهة القيروان يتوفون قبل أن يحين دورهم للقيام بالأشعة أو الـ " IRM "،

هل تعلم أنه لا يوجد بمستشفى ابن الجزار بالقيروان قسما للحروق البليغة وأنتم تعلمون كثرة ظاهرة الانتحار حرقا، ومتى سيتم إحداث مستشفى الملك سلمان المشروع الجديد القديم إلى حدّ هذه اللحظة؟

نطالبكم بتقريب الخدمات الصحية إلى أريافنا كإحداث مركز الصحة الأساسية بمنطقة العزازة بمعتمدية منزل مهيري ومركز ببئر زروق الشراردة الذي تم وضع حجره الأساسي منذ سنة 1987.

كما نطالب بإحداث مركز تصفية الدم في الجهة بين معتمدية نصر الله والشراردة ومنزل المهيري وتوسعة مركز منزل المهيري وإحداث قسم استعجالي وتهيئة مستشفى نصر الله والشراردة وتوسعة مركز الصحة الأساسية بسيدي سعد لكثرة المرضى.

أخيرا نتمنى أن تحل هذه الوكالة مشكلة الشعب التونسي الصحية. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان تفضل.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية إلى نضالات شعبنا العربي في مدينة جنين وفي كل فلسطين المقاومة،

تحية إلى كل أهالينا بجهة صفاقس وتعازينا لعائلة الفقيد وإلى عموم شعبنا العظيم في داخل القطر وخارجه.

معالي وزير الصحة والوفد المرافق له،

إن صحة المواطن وتوفير الخدمات له مكفولة بالقانون وبالفصل 43 من الدستور ولا مجال للتخلي عنها لأن المرفق الصحي العمومي هو من مقومات الأمن القومي الصحي ومن ركائز السيادة الوطنية.

سيدي الوزير، عندما نقول مدينة بن قردان فإننا نتحدث عن جهة تمثل بوابة شرقية لتونس ومعبرا دوليا ومنطقة حدودية ذات أولوية دون أن ننسى الموقف المشرف والوطني لهذه المدينة الأبية في ملحمة 7 مارس 2016.

للأسف سيدي الوزير، إن الوضع الصحي في هذه الجهة هش ويفتقر إلى عديد المقومات الضرورية لتأمين صحة المواطن، حيث يفتقر المستشفى الجهوي إلى طب الاختصاص في الأقسام الخارجية والداخلية وخاصة التخدير وسكانار ولم يتم تعويض من يغادر هذه الأقسام على غرار الطب العام والإنعاش، عدم استكمال قسم التوليد والتوسعة منذ سنة 2005 والذي يعاني من غياب طب الاختصاص والآن يشتغل به طبيب وحيد.

قسم تصفية الدم، هناك نقص في الإطار العامل وكذلك في التجهيزات حيث يؤمن هذا القسم 2500 حصة في السنة.

سيدي الوزير، إن قسم الاستعجالي يشهد نقصا في الأطباء والمعدات.

بالنسبة إلى مشروع الدائرة الصحية ببنقردان فقد تم الوعد به من طرف سلطة الإشراف ولكن متى سيقع إنجاز هذا المشروع؟ فالمنطقة في حاجة ماسة إليه، ضرورة توفير الإطار الطبي وشبه الطبي بالمستوصفات وغياب مركز صحي وسيط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يستعد السادة النواب الآتي ذكرهم: بديس بالحاج علي، مراد الخزامي، محمود العامري، عبد القادر عمار، أسمة الدرويش إلى أخذ الكلمة بعد الاستراحة.

سنرفع الجلسة إلى الساعة الخامسة والربع وشكرا لكم.

(كانت الساعة الخامسة مساء ودقيقتين)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة وأربع وعشرين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركة الله سير الجلسة وأحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد بديس بالحاج علي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السادة المديرين وإطارات وزارة الصحة،

مرحبا بكم في رحاب البرلمان،

نحن اليوم في إطار المصادقة على مشروع قانون إحداث وكالة وطنية للأدوية والبرلمان الجديد مازال ينتظر ترسانة من مشاريع

القوانين وهو على أهبة الاستعداد لتمريرها لتذليل كل الصعوبات أمام الادارة التونسية ديدنه في ذلك المصلحة الوطنية لا غير.

ولعل مشروع قانون الوكالة الوطنية المعروض علينا اليوم كما ذكر الزملاء تقدم بمراحل سابقة ولم يمرر واليوم المجلس مستعد أن يمرر مشروع القانون وينتظر أكثر ما يمكن من مشاريع قوانين لخدمة الشعب التونسي وأولها مشروع قانون نحن في حاجة ماسة له هو مشروع قانون يضمن حق الأطباء من الطب العام وأطباء الاختصاص الذين يتخرجون ولا يجدون حظهم حتى يواصلوا العمل في بلادهم وهنا مسؤوليتنا كمشرعين ومسؤولية وزارة الصحة أن توفق وتعرض مشاريع قوانين تضمن حق ومصالح أبنائنا الأطباء التونسيين المتكونين في تونس وفي نفس الوقت حق الشعب التونسي وحق الدولة عليهم في ان يتشبثوا بالعمل في بلادنا.

ثانيا أنا كمشرع يهمني اليوم نجاعة أي نص قانوني جديد وهنا أتساءل سيدي الوزير على نجاعة هذه الوكالة المزمع إحداثها خاصة في الجهات كما ذكر زملاؤنا في علاقة بتوفير الأدوية وتوزيعها في المناطق الداخلية وفي جهاتنا وفي علاقة بالصيدلية المركزية كذلك وهنا سيدي الوزير سأتحدث عن المستشفيات ومؤسسات الصحة العمومية في جزيرة جربة ككل بمختلف اصنافها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد مراد الخزامي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد مراد الخزامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

نحن كتلة الأمانة والعمل نثمن مشروع الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة المقدمة من طرفكم.

يعيش المواطن التونسي وضعا صعبا في المستشفيات العمومية على مستوى وطني يتمثل في طول مدة انتظار مواعيد الفحص والعلاج قد تصل أحيانا إلى أشهر.

سيدي الوزير، لماذا لا تعمل الوزارة على رقمنة المواعيد الطبية للمرضى وذلك بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيات الاتصال.

أما على المستوى المحلي فتعرف المرافق الصحية بجهة فوشانة عديد النقائص والاشكاليات نعرضها على سيادتكم تباعا.

أولا، وضعية مركز الصحة الأساسية بنعسان حيث أن نصف المستوصف هو آيل للسقوط ومغلق منذ سنة 2019 وخصصت له الوزارة اعتمادات للصيانة بلغت 250 ألف دينار وإلى اليوم سيدي الوزير لم تر النور.

ثانيا، بكل لطف سيدي نطلب من سيادتكم إعادة فتح قسم الاستعجالي بالمركز الوسيط بفوشانة وتجهيزه مع العلم أن عدد السكان في هذه المعتمدية يفوق 100 ألف ساكن وفقدنا العديد في الكورونا وكذلك في حوادث الشغل بسبب التنقل من فوشانة إلى الياسمينات أو الحبيب ثامر.

ثالثا، وضعية مراكز الصحة الأساسية بشبدة ودوار حوش وضعية كارثية على مستوى البنية التحتية ونقص فادح في الإطار الطبي والتجهيزات.

الرجاء سيدي الوزير التفاعل مع مختلف المسائل المعروضة عليكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، نعرف أن بلادنا مدرسة من مدارس الطب عبر التاريخ لكن قطاع الصحة لا يتطور اليوم وفقا لاحتياجات المجتمع وهذا يرجع لعدة أسباب يطول شرحها.

نعرف جيدا أن المنظومة الصحية في أسوأ أوقاتها اليوم ولا تواكب التطور الذي يعيشه العالم وأغلب الخيارات السياسية السابقة لم تكن مبنية على إصلاحات حقيقية وتصورات شاملة للقطاع.

سيدي الوزير، يمكن أن نصلح القطاع بنصوص قانونية جديدة لذلك نثمن مقترح مشروع القانون المعروض علينا للنقاش والمصادقة، مشروع إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، الهدف منه واضح وجيد أن نوحد هياكل الرقابة وخصوصا في مجال المنتوجات الطبية والأدوية التي تمثل حاجة حياتية بالنسبة للمريض.

ولكن أريد أن أسأل سيدي الوزير هل أن وجود وكالة غدا سيوفر لنا جميع أنواع الأدوية في الصيدليات والمستشفيات؟ نعرف جميعا أن بلادنا تسجل اليوم نقصا فادحا في الأدوية وخاصة منها المتعلقة بالأمراض المزمنة وغيرها.

مسألة أخرى مهمة سيدي الوزير نطرحها ما مدى تأثير إحداث الوكالة على أسعار الأدوية؟ اليوم المواطن المريض في بلادنا لا تهمه الوكالات بقدر ما تهمه مسألة فقط وهي توفير الدواء بأسعار معقولة ومقبولة.

جيد أن نرى الفصل 2 من مشروع القانون الذي ينص على أن تسهر الوكالة على ضمان الشفافية في التصرف في الدواء ومواد الصحة لكن سيدي الوزير ليس المهم هو إحداث الوكالة في حد ذاتها الأهم هو كيف نضمن استقلالية الوكالة وحمايتها من لوبيات الفساد التي يمكن أن يتسربوا إليها.

في اعتقادنا استقلالية الوكالة لا تتحقق بإدارتها من أصحاب المهنة فقط بل يجب تعزيز إطارها من شخصيات من المجتمع المدني معروفة بالاستقلالية والنزاهة وهذا من أجل ضمان سيرها باستقلالية وتحقيق أهدافها من أجل مصلحة المواطن دون غيرها من المصالح.

سيدي الوزير، دائما أعتبر نفسي نائب شعب وليس نائب جهة ولكن الظرف والواقع الصحي المرير في جهة سوسة يدفعك للكلام.

اليوم المستشفيات الجامعية في سهلول وفرحات حشاد تعاني ونعرف أن هذه المستشفيات قبلة ووجهة لكل المرضى من مختلف جهات الجمهورية التونسية للأسف الطاقم الطبي وشبه الطبي أصبح منهكا في جميع الأقسام لعدم توفر التجهيزات الطبية الثقيلة والإطار المختص.

اليوم أقول بكل حسرة أن المريض أصبح ينتظر عامين كاملين حتى يحصل على موعد" IRM " وهذا شيء غير مقبول.

المحالون على شرف المهنة لا يتم تعويضهم في مستشفيات سهلول وفرحات حشاد هذا دون اعتبار هجرة الأطباء خارج البلاد وإلى طب الخواص.

سيدي الوزير، معتمدية سيدي الهاني لا تبعد أكثر من 25 كيلومتر على مركز ولاية سوسة تعيش وضعا صحيا كارثيا للغاية حيث يموت المواطنون اليوم في الطريق في طلبهم للعلاج وهذا لغياب قسم استعجالي وسيارة إسعاف مجهزة.

حالات ولادة صارت في شاحنة ودون...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقة ونصف.

السيد عبد القادر عمار

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، لا يخفى عليكم أن جهة سوسة في فصل الصيف تستضيف مليون نسمة بالإضافة إلى سكانها لكن في المقابل مستشفياتها ومؤسساتها الصحية تفتقر إلى الموارد البشرية والمعدات والتجهيزات اللازمة لمجابهة الحاجيات الناجمة عن الاكتظاظ حتى التسجيل والخلاص والمواعيد عن بعد الذي بادر به المستشفى الجامعي فرحات حشاد والذي نود أن يتعمم على كل المؤسسات سنجده عاجزا عن استيعاب الكم الهائل للمرضى نظرا للنقص الفادح في الاطار الطبي والشبه الطبي والعملة مما أجبرنا على الرجوع إلى شركات المناولة التي تعتبر تكلفتها أغلى وطريقة انتدابهم أثرت على نجاعة الخدمات ومعايير انتدابهم في حين لو كان الانتداب مباشرا من طرف المستشفى لكانت لها الكفاءة المطلوبة ومن هنا نود إعطاء صلاحيات لمدير المستشفى في خصوص الانتداب المباشر.

سيدي الوزير، في تطوير المنظومة المعلوماتية والعمل على رقمنة الإدارة وتعميم العمل بالملف الطبي والمحوصل وتسجيل المرضى بصفة آلية عبر" des bornes d'inscription " مثل ما هو موجود في مستشفى حشاد هذا كله يدخل في باب حسن تكفل واستقبال المرضى، لماذا لا تعمم تجربة النقل عبر الضغط الهوائي" transport pneumatique" الموجود في مستشفى الأطفال على كامل المستشفيات؟

وفي باب صيانة التجهيزات ومدى جاهزيتها يجب تمويل المؤسسات لتسهيل المأمورية لصيانتها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السادة والسيدات النواب أسمة درويش والمعز بنيوسف وسامي طوجاني ومنير الكموني ونور الهدى سبائطي يستعدون لأخذ الكلمة.

النائبة المحترمة السيدة أسمة درويش غير منتمية ولها أربع دقائق باعتبار أن النائبة المحترمة ريم الصغير تنازلت عن حصتها لفائدتها. تفضلي النائبة المحترمة أسمة الدرويش.

السيدة أسمة الدرويش

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له داخل قبة مجلس نواب الشعب،

سيدي الوزير، قبل كل شيء وقبل أن أكون نائبا بمجلس الشعب كنت موظفة بمستشفى الرازي ومسؤولة عن عيادات خارجية بقسم استشفائي وأتعامل مباشرة مع المرضى النفسانيين وعانيت الأمرين جراء نقص الأدوية.

سيدي الوزير، يقوم أعوان مستشفى الرازي بثلاث خطط: دور استشفائي ومرشد اجتماعي وعون أمن.

عند ذهاب أعوان مستشفى الرازي إلى مقر عملهم ينتظرون انتهاء وقت دوامهم وهم في صحة جيدة دون اعتداءات معنوية أو مادية.

في غياب الأدوية الخاصة بالمرضى النفسانيين والتي تقلل من حالات الهيجان وتعدل من سلوكهم العدائي يكون أعوان مستشفى الرازي عرضة إلى الاعتداءات وفي بعض الأحيان إلى المثول أمام القضاء فقط لأنهم يدافعون عن أنفسهم من السلوك العدائي للمرضى في حالة فقدان الأدوية.

سيدي الوزير، المريض النفسي في بعض الحالات الخاصة إذا لم يتمكن من الحصول على الدواء في الصيدلية يعود إلى القسم حيث يباشر محملا بآلات حادة وتهديد حتى بتهشيم السيارات.

سؤالي هل من شأن هذه الوكالة تفادي النقص في الأدوية الخاصة بالمرضى النفسانيين خاصة وأن أغلبهم من العائلات المعوزة ودون تغطية اجتماعية ولا يمكنه الحصول على الأدوية خارج المستشفى؟

هل سيكون لهذه الوكالة دور رقابي على التوزيع العادل للأدوية بين كافة المؤسسات الاستشفائية للدولة دون استثناء؟

سيدي الوزير، حالات الوفيات وتردي الخدمات بالمستشفيات سببها الأول هو نقص الأدوية والآلات الطبية والنقص الملحوظ في الأعوان واليوم أصبح من الواجب فتح باب الانتداب لمساعدي الصحة الذين طالت بطالتهم منذ عشر سنوات ومنهم من تجاوز سن 40 و45 سنة وبذلك سيتم إقصاؤهم من العمل بالوظيفة العمومية مع العلم أن أغلبية المستشفيات في حاجة إلى هذه الخطة لتخفيف الضغط والعبء على الممرضين الذين يقومون بدور أعوان النظافة ومساعدي الصحة في نفس الوقت.

سيدي الوزير، حان الوقت لإصدار رزنامة جلسات لصياغة القانون الأساسي لهذا القطاع والترفيع في المنح الاجتماعية المهينة لأبناء القطاع.

سيدي الوزير، علينا أن نوفر ظروف العمل اللائقة ثم نحاسب المتقاعسين.

سيدي الوزير، مستوصف الدندان ينتظر الترميم منذ سنوات ظروف عمل لا تليق بمؤسسة صحية ومنظومة " TUNEPS " في ظل التكلفة في معدل 200 ألف دينار لا يتم المشاركة فيها ولا يتحمل المديرون أخذ القرار لمنحها لأي مقاول بعد استيفاء الآجال.

حسب رأيي من لا يقدر على أخذ القرار في نطاق القانون فالأفضل أن يترك مكانه لغيره.

مستشفى القصاب فرحنا ببناء عيادات خارجية جديدة للأسف العمل منقوص والمرضى الذين يعانون من قصور يتنقلون وسط حقل للوصول إلى المستشفى للقيام بالصور والتحاليل.

وأخيرا نداء إلى السيد رئيس الجمهورية الرجاء أخذ إجراءات قانونية لحماية المسؤولين عند اتخاذ القرارات الصارمة للقضاء على الأيادي المرتعشة وإنقاذ تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد المعز بنيوسف

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الصحة،

أدعوك بسرعة، ونعلم ونعرف وطنيتكم، إلى عقد مجلس جهوي للصحة بولاية سوسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذه الولاية التي تعتبر اليوم من المراكز الأولى في تونس بمستشفى فرحات حشاد ومستشفى سهلول اللذان يقدمان خدمات كبرى للتونسيين في مجال الصحة ويكفي من معاقبة ولاية سوسة سياسيا فكل الحكومات تقريبا التي أتت بعد الثورة عاقبت هذه الولاية واليوم نرى نفس ثقافة المعاقبة تستمر في كل القطاعات تقريبا ولكن في قطاع الصحة سيدي الوزير هذا خطير جدا على صحة التونسيين لأن مستشفى سهلول الجامعي ومستشفى فرحات حشاد تقريبا يرتادهما المرضى من كل الولايات في تونس والمشاكل التي يعيشها القطاع الصحي في ولاية سوسة اليوم هي في كل القطاعات وفي كل الاختصاصات فالأطباء والممرضون اليوم يغادرون البلاد.

سيدي الوزير، لا بد من عقد جلسة على مستوى الجهة في القطاع الصحي لإنقاذ المؤسسات الصحية في ولاية سوسة أعطيك مثالا اليوم لدينا مستشفى الحبيب بيار في القلعة الكبرى فيها تقريبا 80 ألف ساكن مع المعتمديات المحيطة بها الكندار وسيدي بوعلي دون استعجالي، مستشفى الحبيب بيار دون أطباء اختصاص ثم تقول لي سنقوم بانتدابات وبعض الأشياء البسيطة التي لا توفر أية خدمة اليوم لكل المؤسسات الطبية في ولاية سوسة فأنقذوا الصحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي طوجاني عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد سامي طوجاني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية عطرة لكم سيدي الوزير وفريقكم المرافق،

تحياتي الخالصة لكافة زملائي،

إن الدائرة التي أمثلها في مجلسنا النيابي الموقر تمثل خير دليل على ما أقول، إذ أن جهتي تحوز مستشفيين محليين بسجنان وجومين ومركز صحي بغزالة الثلاثة ليس بهم أي اختصاص جميعها تشكو من نقص الإطار الطبي وشبه الطبي والإداري وحتى العمالي وحتى توفير الدواء.

قسم الاستعجالي بسجنان يفتقر إلى أهم الوسائل والمعدات وقسم تصفية الدم تجهيزاته قديمة مع افتقاد المستشفى لشبكة توزيع الأكسيجين وخزان يفي بالحاجة.

هذا المستشفى سيدي الوزير يحتاج إلى مراجعة تهيئته باعتماد نموذج هندسي يليق بمؤسسة صحية لأن عملية التوسعة تمت بشكل فيه الكثير من الارتجال رغم شساعة المساحة المخصصة للبناء.

أما بالنسبة لمستشفى جومين فإنه يفتقر إلى قسم استعجالي مهيأ ومجهز وإطار طبي محدود جدا وغير مستقر وقسم التوليد يشكو من نقص القوابل وتفتقر الصيدلية إلى الإطار المختص الصيدلي والإطار الإداري شبه منعدم عدا موظف وحيد والعيادات المختصة مفقودة تماما، أدعوكم سيدي الوزير الى مزيد تركيز الجهد في المناطق الداخلية ومراجعة منظومة الخط الصحي.

سيدي الوزير، زملائي الافاضل، بناء على ما عاشته معتمدية جومين وبالتحديد منطقة الطواجنية من فاجعة أليمة خلال الأيام الأخيرة على إثر انقلاب جرار فلاحي على شاب في مقتبل العمر وهو ابن خالتي مما أدى إلى وفاته نتيجة تأخر تدخل الحماية المدنية التي قدمت من سجنان وتكررت مثل هذه الحوادث مع فصل الصيف فإني أرفع الصوت عاليا للمطالبة بإحداث مركز للحماية المدنية وكذلك إحداث قسم استعجالي بمعتمدية جومين حفظا لأرواح العاملين في المجال الفلاحي ولبقية المتساكنين وهذا المطلب أصبح حاجة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى السيد الوزير ولمرافقيه الكرام وإلى كافة الزملاء والحضور المحترم،

نحن نبارك كل تطوّر بالإدارة العمومية وهياكلها وتشريعاتها مادام الهدف هو مقاومة البيروقراطية وتشتت المصالح وطول الآجال وتعقد الإجراءات، مما تسبب في معاناة المواطنين وهروب المستثمرين وعزوفهم.

نحن نبارك كل المشاريع مادامت في إطار حوكمة التصرف وشفافية الإجراءات وقد ورد هذا في الوثيقة المقدمة إلينا ولكن جاء أيضا في نفس الوثيقة وفي الصفحة 12 منها فقد ذكر السادة ممثلو وزارة الصحة أن المنظومة القانونية التونسية في هذا المجال قديمة ولابد من تطويرها، أي أن أولوية المعالجة اليوم هي لترسانة القوانين التي ستشتغل ضمنها هذه المؤسسات ونحن في انتظار هذه القوانين. بالإضافة إلى أن التنظيم الإداري والمالي للوكالة تضبطه أوامر لم تصدر بعد وهذا أمر طبيعي لأن القوانين تستبق هذه النصوص.

كنا ننتظر أن يتضمن هذا القانون تصور لهذا التنظيم خاصة وأنه محل تداول منذ سنوات، كنا نودّ ذلك لأن قطاع الصحة هو قطاع حيويّ وحساسّ وأن الأدوية والمواد الصحية هي باب كبير لإنفاق الأموال العمومية وباب كبير في حدّ ذاته لتدخّل لوبيات المال والفساد.

أيضا في هذا الإحداث إلحاق وجوبي لأعوان عموميين وهذا ما يحتاجه، حوار مع الأطراف الاجتماعية لذا سيدي الوزير، نحتاج مزيدا من التوضيح لبعض هذه النقاط العالقة وآليات الرقابة على هذه الوكالة.

سيدي الوزير، أريد أن أستغلّ تواجدك بيننا باعتبارك المسؤول الأول عن صحة المواطنين وباعتبارك عضو في الحكومة، لأذكر أننا في ولاية المهدية نعاني من آفة لا تقل خطرا عن جائحة الكوفيد التي تركت فيها وزارة الصحة وحدها حتى استنزفت جهودها ولم تتمكن من تجاوز الإشكال إلا بعد تظافر جهود عديد المؤسسات بما في ذلك

وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والتربية والمجتمع المدني. نفس الأمر، تعيشه وزارة الفلاحة اليوم في مواجهة الحشرة القرمزية، لقد نبهنا منذ بداية شهر أفريل إلى هذا الخطر وطالبنا بعقد مجلس وزاري بالتنسيق مع الإدارة العامة للصحة النباتية لتفعيل الخطة الوطنية ولكن إلى حدّ اليوم لم ترتق الإجراءات المتخذة إلى مستوى الكارثة آخرها تمكين كل معتمدية في ولاية المهدية من 20 كلم قلع و600 لتر دواء لكل معتمدية توجد بها مئات الكيلومترات من النباتات الموبوءة.

لم أعد أتحدث عن حماية نباتات التين الشوكي حيث...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة نور الهدى سبائطي من كتلة الأمانة والعمل ولها دقيقة ونصف.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا وسهلا بك سيدي الوزير والوفد المرافق لك،

نحن كتلة الأمانة والعمل أولا، نثمن مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة ونأمل أن تكون خطوة نحو حلحلة مشاكل نقص الأدوية والمواد الصحية للبلاد التونسية.

سيدي الوزير، ماذا أعدت وزارة الصحة لتطوير ولدعم الوضع الصحي في المناطق الداخلية المهمشة وفي الجهات المصنفة كنقطة حمراء من حيث ارتفاع نسب التلوث وارتفاع عدد المصابين بمرض السرطان وبعديد الأمراض الأخرى الخطيرة كولاية قابس عامة والدائرة الانتخابية خاصة غنوش والمطوية ووذرف ومنزل الحبيب، أين تنتصب المنطقة الصناعية.

سيدي الوزير، الرجاء الأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق ذكره وإيلاء الوضع الصحي المتردي بالجهة الأهمية التي يستحقها من خلال:

- التسريع في صيانة المستشفيات والمستوصفات ومراكز الصحة الأساسية من الداخل والخارج،خاصة وأن البعض منها آيل للسقوط،

- تغيير صنف بعض المؤسسات الصحية بالجهة للاستجابة لمطالب السكان الصحية،

- توفير التجهيزات الطبية وشبه الطبية اللازمة وتقريب الخدمات الصحية من المواطن بالجهة،

- دعم الإطار الطبي وشبه الطبي بالجهة، خاصة طب الاختصاص.

وفي الأخير سيدي الوزير، ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن السادة والسيدات النواب: زينه جيب الله، ابراهيم حسين، محمود شلغاف، مختار عيفاوي، ماجدة الورغي الاستعداد لأخذ الكلمة.

الآن النائبة المحترمة السيدة زينه جيب الله غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة زينه جيب الله

مرحبا بك سيدي الوزير ومرحبا بكافة الإطارات المرافقة لكم،

في إطار الأهداف النبيلة من وراء بعث هذا الهيكل أخص بالذكر مشروع ضروري لحوكمة التصرف في المواد الصيدلية وشبه الصيدلية وتوحيد الهياكل الثلاث في هيكل موحد لكن في المقابل، لم يتم التنصيص سيدي الوزير، على الآجال القصوى لإسناد التراخيص وهذا من شأنه خلق ضبابية لدى المستثمرين في قطاعي الأدوية والمواد الصحية.

ومن ناحية أخرى، تحدث قانون إحداث مشروع الوكالة على الإشراف دون التعمق في طبيعة العلاقة بين الوزارة والوكالة وهذا موضوع مهم نرجو الإجابة عنه سيدي الوزير وتحديد طبيعة العلاقة، هل هي علاقة أفقية أم عمودية؟

سيدي الوزير، ماهي خطتكم لدعم القطاع الصحي في المناطق الداخلية وكيفية وضع حدّ لنزيف تنقل المرضى للمراكز الوطنية للعلاج وأخص بالذكر المستشفى الجهوي بزغوان، وقد أديّتم مشكورين زيارة لهذا المستشفى لذلك نطلب أن تتبع هذه الزيارة العديد من الإنجازات، خاصة وأن المستشفى الجهوي بزغوان يفتقر إلى طب الاختصاص وإلى الأجهزة الطبية فلدينا مريض بالقلب توفي بسبب افتقار المستشفى إلى أخصائي أشعة وعدم التمكن من إسعافه.

قسم الاستعجالي يشكو من الاكتظاظ، مخبر بالمستشفى لا تتوفر فيه العديد من التحاليل أو لنقل جلّها، لذلك يضطر المرضى لإجراء هذه التحاليل بالمخابر الخاصة.

سيدي الوزير، هناك أطفال يعانون من مرض القلب من مختلف الجهات يضطرون للتنقل لتلقّي العلاج بالمراكز الوطنية يتكبدون مصاريف شتى وهاته المصاريف كفيلة بإحداث أكبر مستشفى جامعي بالجهة.

سيدي الوزير، لقد وجدت موروث قديم وهذا لا نشك فيه، موروث مع الأسف تتالت عليه العديد من السياسات ولكن سيدي الوزير في الوقت الذي تقلدت فيه هذا المنصب ستشهد وسيسجل التاريخ انجازاتكم في هذا القطاع وإنجاز الوكالة هذا سيحسب لكم ولكن علينا أن نبني عليه وأن نهتم أكثر بالمراكز الداخلية في مختلف الجهات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد إبراهيم حسين غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

أعتبر أن إحداث الوكالة الوطنية للدواء ولمواد الصحة أصبح ضرورة على غرار إحداث الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

ثانيا، لئن كانت ولاية صفاقس تحتل المرتبة السادسة وطنيا على مستوى رفاهية الحياة والتي من ضمن عناصرها الفرعية نجد مستوى الخدمات الصحية في تقرير مؤشر التنمية الجهوية إلا أن ذلك لا يحجب عديد النقائص والإشكاليات التي يعرفها القطاع الصحي بالجهة ولئن تم من خلال المخطط التنموي لسنة 2016-2020 إنجاز مشروع المستشفى الجامعي كلم 11 بطينة إلا أن قطاع الصحة لم يتجاوز نسبة 7 % من كلفة المشاريع العمومية حسب القطاع في نفس الفترة.

سيدي الوزير، بقيت العديد من المشاريع المعلنة في القطاع الصحي بصفاقس معطلة لذلك لابد من حلحلتها ومن تعصير الوحدات الصحية بمعتمدية المحرص والغريبة والصخيرة.

إن المشكل الصحي وعلاجه لا يكمن في نقص الإمكانيات لكن في الإهمال وفي فقر الإدارة ويتحدث العديد عن نقص الأجهزة وعن وجود أجهزة معطلة كما هو الأمر بالنسبة الى بقية الأجهزة الطبية.

بل إن بعض المشاريع لم تنجز مثل مشروع توسعة المشروع المحلي بالصخيرة، مشروع تصفية الدم بالصخيرة، مشروع توسعة المستشفى الجهوي بالمحرص.

وحتى بعد الانتهاء من إنجاز المستشفى الجامعي الجديد بطينة هناك اكتظاظ حاصل على المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة والمستشفى الجامعي الهادي شاكر فباستثناء تشغيله كمركز لكوفيد 19 لم يتم استغلاله إلى حدّ الآن نتيجة عدم تجهيزه وعدم توفير الإطار الطبي وشبه الطبي.

إن الضغوطات التي يشهدها كل من المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة ومستشفى الهادي شاكر مازالت نفسها إلى حد اليوم ومازال المريض يعاني من عدم حصوله على موعد للتصوير الطبي بالأشعة إلا بعد فترة تمتد بين أربعة وستة أشهر ولا تسأل عن مرضى القصور الكلوي بالمعتمديات الداخلية نتيجة غياب مركز محلّي لتصفية الدم كما أشرنا لذلك.

هذا الواقع المرير لقطاع الصحة لولاية صفاقس بكافة معتمدياتها جعل عديد المستشفيات الجهوية والمحلية والدوائر الصحية تقتصر على نسبة 70 % من نقل المرضى والمصابين وهذا الواقع نتمنى أن تعالجه وزارة الصحة بأولا الإسراع بتجهيز وفتح المستشفى الجامعي الجديد، ثانيا توفير المعدات ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمود شلغاف غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

تحية طيبة للجميع،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نظرا إلى كثرة المشاكل الصحية بجزيرة قرقنة طالبت بتحديد موعد مع سيادتكم يوم 17 ماي وقدمت تذكيرا كان ذلك يوم 16 ماي ويوم 25 ماي.

يوم 2 جوان وصلتني مراسلة من سيادتكم عن طريق السيد رئيس مجلس النواب وطلبتم مني أن أطلعكم مسبقا على المسائل موضوع النقاش. وفعلا في نفس اليوم الذي وصلتني" email " أدرجت جميع النقاط التي سأتحدث فيها مع سيادتكم وإلى حدّ الآن أنتظر تحديد موعد.

نظرا للتباطؤ الشديد اضطررت للحديث عن الإشكاليات الصحية هذه في هذه الجلسة العامة:

أولا، رفع الفضلات الطبية التي لم يتم رفعها منذ قرابة الستة أشهر بالرغم من خطورتها على صحة المواطنين وخاصة من هم المرضى وزائري المستشفى.

ثانيا، التسريع في إصلاح المصعد الكهربائي، خاصة وأن قسم العظام والجراحة والسكري والذين يجد مرضاهم صعوبة في التنقل عبر المدارج نجد أن أقسام كل هؤلاء المرضى موجودة بالطابق الأول.

الإسراع بتفعيل قسم الانعاش الذي وقع إقراره منذ سنة 2021 وهنا أود التأكيد على أمر ألا وهو في صورة تفعيل قسم الإنعاش بدرجة قسم جامعي وأقول جيدا قسم جامعي وبهذا يمكننا توفير تكاليف إرجاع الطائرة التي تم إلغاؤها منذ أكثر من عشر سنوات،

رابعا، تفعيل قاعة عمليات ثانية فمن غير المعقول أن امرأة حامل يتم إجراء عملية جراحية قيصرية لها وتجرى في نفس القاعة عمليات أخرى لأن مثل هذه العمليات تحدث تعفّنا بالقاعة.

خامسا، انتداب طبيب قلب بصفة مستمرة إلى حين انتظار إحداث قسم قلب لأن الأزمات القلبية استعجالية ولا تنتظر الصبر.

سادسا، نقص العملة من منظفين وسائقين ونقص في الإطار شبه الطبي فمستشفى قرقنة كان يضرب به المثل من حيث النظافة والآن ونظرا إلى نقص أعوان النظافة أصبح المستشفى يشكو من قلة النظافة.

سابعا، الإسراع بصيانة قسم الاستعجالي على اعتبار أنه تم توفير له 1,5 مليون دينار منذ مدة.

ثامنا، إشكالية تضاعف عدد السكان بجزيرة قرقنة إلى أكثر من عشر مرات خلال الموسم الصيفي بدون مضاعفة إمكانيات المستشفى من حيث المواد الصحية والموارد البشرية.

سيدي الوزير، إن عزلة جزر قرقنة عن اليابسة أكثر من 18 كلم يتطلب بكل إلحاح الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية وبالتالي الإسراع في حل جميع الإشكاليات الصحية المطروحة في جزر قرقنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي، غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق،

لن أتحدث عن الوكالة الوطنية للدواء ولمواد الصحة لأننا نعلم بأن دواءنا موجود في الدول المجاورة ومفقود في تونس.

لذلك أقول، إن مقاومة الفقر تنطلق أساسا من خلال تطوير المنظومة التعليمية والمنظومة الصحية، وحتى تكون المنظومة الصحية عمومية ومجانية وراقية يجب تطوير المستشفيات والمستوصفات ومراكز الصحة الأساسية والإطارات الطبية وشبه الطبية والتجهيزات ومواد الصيدليات بما يستجيب لحاجيات الشعب. لكن مع الأسف، الدولة قد تخلت عن دورها، بل ساهمت في ضرب منظومة الصحة العمومية لفائدة المصحات الخاصة، ضربا كان ممنهجا ومبرمجا والهدف منه دعم الخوصصة وفي كل المجالات وخاصة في مجال الصحة.

كيف لا، والقيروان مثلا تعد أكثر من 600 ألف ساكن بها مستشفى يسمى زورا مستشفى جامعي بمواصفات مستوصف لا تتوفر فيه أدنى التجهيزات وإن توفرت تكون في أغلب الاوقات معطلة نتيجة صفقات مشبوهة أو تعمّد تعطيلها، لا وجود لأغلب التحاليل، المواعيد تتجاوز السنة وفي بعض الأحيان المريض يموت قبل أن يصل موعده مع الطبيب أو قبل إجرائه للسكانار أو" IRM." أغلب أنواع الأدوية في المستشفيات وخاصة الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة غير متوفرة.

فمثلا معتمدية بوحجلة، تعد أكثر من 120 ألف ساكن، المستشفى الجهوي إلى حدّ الآن في طور الأشغال وكان المفروض أن يكون جاهزا منذ سنة 2012 وأغلب المرضى يتم تحويلهم إلى مركز الولاية.

أما المستوصفات في المناطق الريفية فحدث ولا حرج، نفس المسكنات لكل أنواع الأمراض نظرا لعدم توفر الأدوية.

سيدي الوزير، أما آن الأوان لانطلاق أشغال المستشفى الجامعي محمد بن سلمان بالقيروان؟ متى يتم استكمال المستشفى الجهوي ببوحجلة وتوفير طب الاختصاص في هذه المناطق المحرومة والمنسية والتي عوقبت من طرف كل الحكومات المتعاقبة؟

سيدي الوزير، أما آن الأوان لمراجعة الخارطة الصحية، مراجعة جذرية لتوزيع الإمكانيات الطبية توزيعا عادلا وللاستجابة إلى حاجيات المناطق الداخلية في مجال الصحة وتوفير طب الاختصاص والتجهيزات والأدوية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة ماجدة الورغي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسادة النواب كما نرحب أيضا بالسيد الوزير والفريق المرافق،

مشروع قانون من سنة 2008 يتأرجح بين الأروقة ينتظر برلمان 2023 للمصادقة عليه ونحن سنصادق لأننا كنواب شعب قد عاهدنا أنفسنا جميعا بأن لا نكون عثرة أمام مصلحة المواطن وأمام المصلحة العامة بصفة عامة.

لكن أردت أن أقول بأن المصادقة ستكون مصادقة على إحداث الوكالة الوطنية للأدوية حتى يمكن للأدوية أن توجد في الأسواق التونسية وحتى لا نحرم من الدواء ولا لتخفّي أشخاص وراء هذه الوكالة لتحقيق المآرب وان شاء الله هذه الجملة سيسجلها التاريخ بإذن الله حتى لا ترجعون أمامنا في يوم آخر في أن هذه الوكالة موضوع إشكال وليست موضوع لحل المشاكل ولحل مشاكل الأدوية بصفة عامة على كامل تراب الجمهورية.

أريد أن أتقدم بتحية من قلبي لكل النواب، الذين من بداية تقديم تدخلاتهم يتحدثون عن واقع أليم اليوم في قطاع الصحة، أنا لا عرف تزييف الحقائق ولا أعرف تلوين الكلمات ولكن أعرف البوح بالحقيقة سامحني سيدي الوزير أريد أن أقول لكم بأن حقيقة واقع الصحة اليوم في تونس هو واقع أليم وحظيظ وهو واقع كارثي، كانت الدول المجاورة تأتي لتونس لتلقي العلاج فيها اليوم مع الأسف نحن لم نعد نجد أين نتلقى العلاج ولا كيف نعالج، من العادي جدا أن يموت المريض قبل أن يصل إلى موعد مقابلته مع طبيبه. لذلك يمكنني أن أقول أن واقع الصحة حقيقة هو واقع أليم وهذا هو حال قطاع الصحة على كامل تراب الجمهورية.

أتحدث الآن عن مستشفى منزل بورقيبة، هذا الصرح العظيم، البناية بنيت منذ سنة 1920 كان المفروض أن تصبح اليوم معلما تاريخيا، اليوم يقع انتهاكها على مستوى هندستها المعمارية فمن السهل فقط القول بأنها بناية متداعية للسقوط والواقع أن البناية المتداعية للسقوط لم تسقط في حين أن البناية التي تم بناؤها حديثا تم رصد إخلالات فيها. من سنحاسب هنا؟

قسم الحنجرة والأنف في مستشفى منزل بورقيبة بني منذ أربع سنوات ظهرت به تشققات في الجدران في حين أن البناية القديمة إلى حدّ اليوم لم تسقط وهذه البناية القديمة تم بها تصوير فيلم فرنسي أي أن الفيلم تم تصويره في ظروف حسنة ومثل الممثلون وعادوا في صحة جيدة ولم تسقط عليهم البناية.

اليوم سنتحدث عن قسم الجراحة في مستشفى منزل بورقيبة بميزانية تقدر بـ 8 أو بـ 9 مليارات ويمكن أن تصل إلى 12 مليار. فهل من المعقول 12 مليار لقسم داخل مستشفى؟ أعلم بأن هذه الميزانية يمكن أن نبني بها مستشفى سيدي الوزير. من حقي أن أتساءل أين ذهبت الأموال أو أين تذهب الأموال في مستشفى ينتهك؟ كل يوم نجد بالمستشفى سرقات كل يوم المريض الذي ينتفع بالأكسيجين يمكن أن ينقطع عنه الأكسيجين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم شكري بن البحري غير منتمي وله ثلاث دقائق.

وعلى السادة النواب الآتي ذكرهم الاستعداد وهم السادة: عمر برهومي، صالح الصيادي، أيمن المرعوي، الأنور المرزوقي ونبيه ثابت.

تفضل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري وله ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

سيدي الرئيس، لدي أربع دقائق. شكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لديك ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

لا أربع دقائق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من تنازل لك؟

السيد شكري بن البحري

السيدة عواطف.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا، السيدة عواطف لم تتنازل لك.

السيد شكري بن البحري

الورقة موجودة لديك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سنتثبت من الأمر، على كل حال يمكنك أن تبدأ في مداخلتك إن كان لديك أربع دقائق ستأخذ أربع دقائق.

فعلا لديك أربع دقائق، نعيد الوقت للنائب المحترم شكري بن البحري.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الصحة للسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، إن النهوض بالقطاع الصحي لا يحتاج لخلق وكالات بل يتطلب أولا وأخيرا إرادة حقيقية لمحاربة الفساد واللوبيات وتوزيع عادل للخدمات الطبية وكسر للمركزية. فالعدالة الصحية "حقّ موش مزية لكل تونسي وتونسية".

سأتحدث عن ثلاث وضعيات:

الوضعية الأولى، وضعية الخدمات الصحية الكارثية فالمريض بالجهات الداخلية وفي المعتمديات وبالخصوص في معتمدية عقارب، يفتقد إلى أبسط الخدمات الصحية 50 ألف ساكن في عقارب لم يعد يطالبون بحقهم الدستوري في الصحة، بل أصبحوا يدافعون عن حقهم في البقاء على قيد الحياة، العقربي الصفاقسي التونسي إن اضطر للذهاب إلى المستوصف أو للدائرة الصحية لا يجد شيء، لا يجد أطباء ولا أطباء اختصاص ولا أعوان صحة ولا أعوان حراسة ولا أشعة ولا سكانار ولا رنين مغنطيسي ولا دواء ولا تحاليل.

وبالمناسبة، أعلمكم سيدي الوزير أننا ننتظر منذ سنة" tube radio " ومنذ أكثر من 18 شهر تعدوننا بسيارة إسعاف ونحن نطالب منذ سنوات بالاستقلالية الإدارية للمجمع ومنذ أشهر بنينا كمواطنين في إطار هبة مستوصف وسنبني مكتبا ولكن ننتظر أن تبعثوا لنا بطبيب وحيد وحتى المركز متعدد الاختصاصات ضاع من فتح باب عروض إلى آخر.

في عقارب سيدي الوزير، يجب أن يمرض في كل مرة شخص وحيد فتوجد لدينا سيارة إسعاف وحيدة وهي غير مجهزة تحمل أكثر من مريض واحد في نفس الوقت لقسم الاستعجالي بمستشفى الحبيب بورقيبة وإذا كان هناك حمولتين نعجز عن ذلك.

هذا المستشفى من المفروض أن يكون مستشفى جامعيّا ومن المفترض أن يقدم خدمات بجودة عالية وأن تتحقق المساواة ولكن المواطن بعقارب كباقي المعتمديات إن ذهب للمستشفى الجامعي يبقى هناك ينتظر بالأروقة جالسا على الأرض لا يجد" chariot " ولا سرير ولا كرسي فقط عليه أن يجد "كرذونة" يفترشها أرضا وإن توفي لا يجدون له مكانا ببيت الموتى، لا يجد لا استقبال ولا أطباء ولا أطباء جامعيين فقط لا يجد سوى الطبيب الداخلي والطبيب المقيم وأحيانا نأتي بالأطباء من المقاهي في غياب ملحوظ للرقابة وغياب ملحوظ للأطباء الجامعيين الذين نجد أسماءهم مسجلة في" tableau de garde " ولكنهم لا يباشرون عملهم ولا يؤمنون حصص الاستمرار ويقع تسجيلهم حاضرين ويجروا الفحوصات بالهاتف ويعطون "les avis médicaux " عبر "المسنجر " نتمنى أن لا يكون هذا العمل في إطار رقمنة الخدمات.

سيدي الوزير، يبقى المريض ينتظر مدة يومين في قسم الاسعاف وأسابيع في قسم الانعاش وينتظر أشهر ليجري عملية جراحية، المريض يبقي في قسم الاسعاف ينتظر وإن كان له حظ وتم قبوله في قسم من الأقسام فإن هذا يتم "بالأكتاف" أقصد هنا يرفع فوق الأكتاف ليصعد السلم لعدم وجود"ascenseur."

بالمناسبة رجاء سيدي الوزير نطلب منك أن تسأل أين وصلت صفقة 11 مصعد كهربائي التي تم تركيبها في مستشفى الحبيب بورقيبة منذ سنوات ولكن لم يقع تشغيلهم بعد، المريض سيدي الوزير إن تطلبت حالته تدخل جراحي لا يتم إجراء هذه العملية إلا عند الصباح، لهذا السبب العمليات في صفاقس بالذات تتم صباحا ولا يتم إجراؤها مساء أو في الليل.

سيدي الوزير، المريض إن رحمه الله وخرج سالما من قسم الاستعجالي يتم تعيين موعد له وهذا الموعد يحدد بعد سنة أو بعد أشهر وهنا أتحدث خاصة عن مواعيد علاج الأورام بالأشعة وعن طب العظام والأعصاب، في حين أن نفس الطبيب يمكنه معالجة هذا المرض في الحين.

المريض في المستشفى يتم الكشف عليه بمبلغ مالي هل تعلم هذا سيدي الوزير، في إطار ما سمي النشاط الخاص التكميلي وثمن الكشف الطبي 60 دينار ويكون هذا كامل أيام الأسبوع وفي غير الأوقات القانونية المرخص لها، ألا يرخص للعيادات الخارجية يومين فقط في الأسبوع يوم في المستشفى ويوم في المصحات الخاصة ويتم هذا في المساء فقط؟

سيدي الوزير، إن الخدمات الصحية العمومية في تونس تحولت إلى منظومة أكثر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر برهومي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد عمر برهومي

السيد الرئيس،

السيد الوزير والإطار المرافق،

السيدات والسادة النواب،

نبارك مشروع إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمواد الصحية التي نتمنى أن تحدث نقلة نوعية في مجال الأدوية مراقبة وتوزيعا وتسويقا في كنف الاستقلالية والمرونة لذلك أتمنى حسن الحوكمة، هذا جدير بالتنويه لكن على اعتبار أن مداخيلها متأتية من أتاوة على مصانع وموزعي الأدوية يجب الضغط على الكلفة حتى لا يتحملها أيضا المريض وحتى لا تكون عبء على الصناديق الاجتماعية.

سيدي الوزير، لابد من التدقيق في بعض المصطلحات والانتباه إلى مؤدياتها المحتملة مثلا:

أولا، إسناد الرخص الذي قد يحيلنا إلى منظومة ريعية نحن في غنى عنها كنت أحبذ تحديد شروط إسناد التراخيص.

ثانيا، ما المقصود بمواد التجميل كلها أو مواد التجميل ذات الصبغة العلاجية؟

ختاما سيدي الوزير، في علاقة بالتونسيين بالخارج بصفتي نائبا عنهم، لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات المبذولة من الجمعيات وجالياتنا بالمهجر لتوفير تجهيزات لفائدة المؤسسات الصحية تنتهي بعضها أو أغلبها بسوء التصرف في هذه التجهيزات فعلى سبيل الذكر بادر أبناء معتمدية السبالة بالمهجر بتوفير سيارة إسعاف صنف "أ" بمواصفات عالمية وهي عبارة عن غرفة عمليات متنقلة وعجز المستشفى المحلي بالسبالة على توفير مأوى لها.

هذا المستشفى الذي طالما طالبنا باستقلاليته الإدارية والمالية أرجو فض هذين الإشكالين.

وفي نفس السياق سيدي الوزير، هل فكرتم في وضعية الوحدات الصحية في المعتمديات الأكثر هجرة والتي يتضاعف عدد سكانها أربع أو خمس مرات خلال العودة الشتوية والصيفية، بتعزيز الإطارات الطبية والتجهيزات.

وشكرا سيدي الوزير على حسن الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح الصيادي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

إن الغاية من إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة هو تركيز هياكل موحدة مهمتها تنظيم القطاع في كافة مراحله وضمان شفافية التصرف في الدواء وفي مواد الصحة وهذا يندرج في إطار إصلاح المنظومة الدوائية عامة والمتعلقة بحماية صحة المستهلك وسلامة المنتجات المروجة وهنا لابدّ أن يتضمن المشروع واجب الوكالة في تحقيق التوزيع العادل للأدوية بين الجهات وفرض دورها الرقابي للحدّ من التجاوزات والاخلالات مع دعم وتشجيع الإنتاج الوطني.

سيدي الوزير، يجب وضع خطة وطنية شاملة لإصلاح المنظومة الصحية التي تعاني من نقص كبير وفي كل الحاجيات الضرورية من مواد بشرية ومن تجهيزات لأن الصحة تعد من أولويات المواطن مع إدراج الصحة المدرسية في التعليم الأساسي التي راهن عليها الزعيم بورقيبة.

المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير والذي يعتبر قطبا صحيا وله ضغط كبير ويؤمه المرضى في بعض الاختصاصات من أغلب ولايات الجمهورية يعاني من النقص الكبير في الأدوية والمواد الصحية فمثلا في بعض الأقسام لا تجد " sérum " ولا قفازات.

المرضى يقيمون بالأروقة، هناك نقص سيدي الوزير في عدد الأسرة، نقص كبير في العملة المختصين في رفع الفضلات، أديت زيارة إلى المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير، صدقني سيدي الوزير أكياس الفضلات موجودة في الأقسام لم يجدوا عملة لرفع هذه الفضلات لذلك وصل الأمر برئيس قسم أن يقول لم أقل أعطيني طبيب بل أقول أعطيني عامل لرفع الفضلات.

قسم أمراض القلب -ب- سيدي الوزير هذا القسم تم تشييده منذ تقريبا أربعة أو خمسة أشهر والفريق الطبي موجود هناك ولكن تنقصه تجهيزات لقد وصل الأمر بطبيب أن قال أنا جئت لأعمل ولم آتي لأجلس.

تفعيل الدور الإيجابي التي تقوم به مستوصفات خنيس والمنستير وهذه المستوصفات في حاجة لمزيد العناية.

كذلك سيدي الوزير، المركز الوسيط بالمنستير جاهز وتنقصه التجهيزات ليقوم بدوره الفعال في الجهة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن المرعوي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد أيمن المرعوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة وكافة الوفد المرافق له،

سيدي الوزير أردت اليوم أن أفرغ قلبي وأنقل لكم بعض مشاغل وطلبات أبناء معتمدية طينة خاصة في قطاع الصحة.

سيدي الوزير، تعد معتمدية طينة حوالي 120 ألف ساكن وتتمثل الخدمات الصحية بها في وجود ثلاث مراكز صحة أساسية فقط، لذلك سيدي الوزير، نطالب بإحداث مستشفى محلي بمعتمدية طينة كما نطالب بإحداث قسم استعجالي وقسم لتصفية الدم.

كذلك إضافة على الأقل مركزي للصحة الأساسية وتوفر طب الاختصاص بها.

كما يهمني سيدي الوزير، أن ألفت نظركم إلى مركز علاج المدمنين بطينة والدور الكبير الذي كان يقوم به في معالجة ظاهرة الإدمان والحدّ من تفاقمها لذلك أطالب بإعادة تفعيل هذا المركز لأنه يعتبر مركزا وطنيا وكإجراء مستعجل فإن المطلوب من الوزارة التمديد في قرار التخصيص لفائدة الإدارة الجهوية للصحة بصفاقس وحسب ما أفادني به المدير الجهوي للصحة لم يبق سوى مدة أربعة أشهر كآجال انتهاء مدة التخصيص الأول.

ختاما سيدي الوزير، وبصفتي عضو في لجنة الصحة يهمني أن أنقل لكم بعض الطلبات الواردة علينا والمتمثلة في تحديد روزنامة واضحة لصياغة القانون الأساسي لأعوان الصحة.

ثانيا، فتح باب الانتداب لمساعدي الصحة الذين طالت بطالتهم،

ثالثا، تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين الذين قدموا خدمات خلال جائحة كورونا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد الأنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد الأنور المرزوقي

السيد وزير الصحة المحترم مرحبا بكم وبالوفد المرافق،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب الموقر،

السيدة نائبة الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أستسمحكم بأن أبدي عددا من الملاحظات والاستفسارات بخصوص مشروع القانون المتعلق بإحداث وكالة وطنية للدواء ومواد الصحة المعروض على الجلسة العامة.

الملاحظة الأولى سيدي الوزير، تتعلق بعملية دمج الهياكل القديمة كتصرف الإدارة، المراقبة في هيكل جديد. إن فكرة الإدماج هذه، ستعطي صورة طيبة لبلادنا بصورة عامة ولقطاع الصحة والدواء بصفة خاصة، خاصة ونحن مقدمون على صنع التلاقيح والأهم من كل هذا القيمة الكبرى لهذا الدمج هو التسريع في الترخيص لكن سيدي الوزير، لم أر في هذا المشروع إجابة على عدة أسئلة تتعلق بكيفية دمج:

أولا،" les produits cosmétiques " مواد التجميل، المكملات الغذائية التي أصبحت اليوم منتشرة بكثرة ليس لدى الرياضيين فقط بل لدى أيضا الكثير من الشباب " et les produits vétérinaires " كذلك لذلك كيف سيتم دمج هذه المواد؟

سؤالي أيضا سيدي الوزير، هل تم التعاون مع إدارات أخرى في هذا المجال وخاصة مع وزارة الفلاحة؟

هل سيحافظ هذا الهيكل الجديد على ما كانت تقوم به خاصة وهذا أعرفه جيدا من خلال علاقاتي العائلية على ما كان يقوم به مركز اليقظة الدوائية في نشاطه الذي جعل منه نموذجا في العالم يقتدى به ويتمثل في الإحاطة بالمرضى إلى جانب المراقبة الدوائية كان هناك" une activité clinique " لذلك هل سيتم سيدي الوزير الإبقاء على هذه الخاصية وعلى هذه النقطة الإيجابية خاصة" activité clinique " الهامة والتي كانت ذكرت تمثل نموذجا في العالم أم لا؟

السؤال الثاني سيدي الوزير، هل فكرتم في مسألة التكوين، التكوين وما أدراك ما التكوين، أي تكوين الإطارات العليا التي ستتكفل بهذه المهام منذ انطلاق عمل الوكالة؟ بالعودة على انطلاق عمل الوكالة هل فكرتم سيدي الوزير في رصد الميزانية وهل تم رصد هذه الميزانية وخاصة ميزانية الانطلاقة أم لا؟

ثم ألا ترون أن هذا الإدماج سيثقل سير أخذ القرار صلب الوكالة وبالتالي فإن هذا الثقل قد يمس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقة ونصف.

السيد المنصف المعلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا وتحية إلى السيد المحترم السيد وزير الصحة والإطار المرافق له وللسادة النواب الحضور،

الصحة سيدي الوزير، في المناطق الداخلية تشهد العديد من النقائص وهنا أتحدث عن ولاية تطاوين غياب أطباء الاختصاص وخاصة الأشعة وما يعاني منه المواطن من أهالي تطاوين في هذا الاختصاص الغائب على مستشفى تطاوين لمدة سنوات سيدي الوزير مع وجود الفضاء ومع وجود الأجهزة الراقية والأجهزة العصرية ولكن سيدي الوزير، بغياب أطباء الاختصاص فإن هذا يكلف المواطن في هذه الجهة العديد من الأتعاب والمصاريف فلنا فيكم سيدي الوزير، الثقة الكاملة للاهتمام بهذا القطاع الصحي وعلى رأسه اختصاص الأشعة في هاته المنطقة.

سيدي الوزير، المطالبة باسترجاع وحدة أمنية للمستشفى الجهوي بتطاوين كما نطلب من سيادتكم سيدي الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق وهو آخر متدخل، تفضل.

السيد نبيه ثابت

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب مرة أخرى بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سجل التاريخ سيدي الوزير، سجل لكم وسجل للسادة نواب المجلس بعث وكالة الأدوية في عهدكم وفي عهد هؤلاء النواب، هذه الوكالة تم التفكير في بعثها منذ سنة 2014 واليوم بقانون الوكالة الوطنية للدواء ولمواد الصحة أصبحنا مطالبين بعديد النقاط القانونية الأخرى كالقانون الذي سينظم المكملات الغذائية كالقانون المنظم للأدوية بالأعشاب والذي سيوفر الدواء فكما يعلم الجميع بأن 80 بالمائة من " molécule actif " للدواء موجودة في دولتين فقط في كل العالم لذلك تعاني كل الدول من النقص في هذه الأدوية لأنه كما ذكرت تتولى دولتين في العالم فقط صنع " molécule actif " لذلك تشهد فرنسا وبقية دول العالم نقصا على مستوى الأدوية واليوم بالتدخل حسب القانون الداخلي للفصل 103هذه فرصة للسادة النواب ليضعوا مشاغل جهاتهم بوجود السيد الوزير.

اليوم لا يمكن للسيد وزير الصحة والوفد المرافق له حل مشاكل الصحة إن لم تتظافر جهود السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبتظافر جهودنا أيضا نحن كنواب لأننا مطالبين بهذا، فمطلوب منا كنواب تشريع القوانين التي ستساهم من الرفع من ميزانية وزارة الصحة لأن الميزانية التي يتم رصدها لوزارة الصحة من قبل السلطة التنفيذية هي ميزانية ضعيفة ويتمّ تمرير هذه الميزانية من قبل السادة النواب، فثلاثة أرباع هذه الميزانية موجودة في العنوان الأول ولا يمكن القيام بإصلاحات بها لذلك يجب سن قوانين تحفيزية للأطباء وقوانين تجبر الأطباء على العمل هناك اليوم " pénurie " في الأطباء وليس في أطباء الاختصاص فقط لأننا على أبواب الدخول في نقص في أطباء الاختصاص العام وإن واصلنا العمل بهذه الطريقة فإنه سيأتي يوما لن نجد في قسم الاستعجالي طبيبا عاما.

لذلك نحن أيضا كنواب شعب مطالبون بسنّ قوانين لتشجيع الأطباء على العمل بتونس وتجبرهم أيضا على العمل بتونس. أقول، لقد كنت مديرا جهويا للصحة، اليوم خرجت من تمغزة تركت بها أربعة أطباء، معتمدية تمغزة من ولاية توزر لا يوجد فيها قبل أمس طبيب garde أتحدث هنا عن الطب العام فيمكن أن يجيبني اليوم السيد الوزير ويقول يمكنك أن تأتيني بطبيب لأنتدبه لذلك يجب سن قوانين مغرية للأطباء ليبقوا في تونس وقوانين أيضا لتجبر الأطباء على البقاء في تونس.

هناك قانون تم سنه سنة 2017 في الاختصاصات الحياتية هذه كطب النساء والتوليد وأطباء الأشعة وأطباء الأطفال وأطباء القلب أنه على هؤلاء الاطباء بعد استكمال اختصاصهم العمل بالمناطق الداخلية وقد تخرجت من هؤلاء دفعة أولى السنة الفارطة ودفعة ثانية هذه السنة لذلك كان من المفروض أن نجد أربعة أطباء اختصاص في كل نوع من هذه الاختصاصات موجودة بالجهات الداخلية لم يجتازوا المناظرة، لذلك علينا نحن كنواب شعب تغيير القانون الذي تم سنه سنة 2017 ونضعه على ذمة الأطباء منذ أن يدخلوا لاختصاص الطب ويصبح كالخدمة العسكرية لأنه لم يجر المناظرة لذلك لا يتمتع بالأوراق المدنية.

كما أننا مطالبين جميعا اليوم بالعمل وأقول هذا وأعيد نحن كسلطة تشريعية وكسلطة تنفيذية وشعب مطالبين بالعمل لصالح تونس، لصالح مسار 25 جويلية، علينا بالعمل لندعم الاقتصاد وأنا كرئيس للجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة وهذه القطاعات الخدماتية علينا اليوم أن نصلح الاقتصاد بالقوانين التي نسنها نحن كنواب فيصبح بالإمكان توفير الأطباء ويمكن أن نجد مستوصفات تقدم خدمات هامة ويمكن أن نجد التجهيزات، لأنه لا يمكن أن تطالب بإصلاحات أو بتجهيزات كبيرة من وزارة الصحة بوجود ميزانية ضعيفة وثلثي الميزانية أو ثلاثة أرباع الميزانية تذهب إلى العنوان الأول.

اليوم مثلما ذكر الزميل منذ حين لا يمكن أن تجبر طبيب على أن يعمل في تونس بينما سيتقاضى بالخارج 10 آلاف أورو صحيح يجب توفير امتيازات للأطباء ليبقوا بتونس ويجب سن قوانين أيضا تجبر الأطباء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم.

الآن سنعطي الكلمة للسيد وزير الصحة للردّ على هاته الاستفسارات وللرد على كل التدخلات وأسأل السيد وزير الصحة عن الوقت التقريبي الذي تحتاجه للرد على أسئلة السادة النواب،

ساعة أو ساعة ونصف أو نصف ساعة أم تريد وقت غير محدود؟ لا بأس خذ الوقت الذي تريده السيد الوزير.

السيد علي المرابط، وزير الصحة

بسم الله والحمدالله،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بسم الله والحمد لله لأن بسم الله أفضل وخير ما نبدأ به الكلام والحمد لله أننا نلتقي اليوم في قبة مجلس نواب الشعب وهو ثمرة من ثمار 25 جويلية 2021.

وللذكرى وحتى لا ننسى في جويلية 2021 كان التونسيون يعدون أمواتهم رحمهم الله، أزمة الكوفيد والتجاذبات السياسية وانعدام الأكسجين وتعدد الأموات والمتاهات وعدم وجود استراتيجية حتى أذن سيادة رئيس الجمهورية ببعث خلية أزمة تترأسها الصحة العسكرية للأخذ بزمام الأمور.

ثم بعد ذلك اتخذ سيادة رئيس الجمهورية قرارا ببعث لجان "Taskforce " للقيام بالتلاقيح في الجهات وكان لي شرف قيادة أول "Taskforce " بزيارة أهالينا بتطاوين، لماذا أحب تطاوين؟ لأننا قمنا بتلقيح 10 آلاف مواطن ومواطنة في غضون تسعة أيام ولم نجد منهم سوى الترحاب وحسن القبول.

ثم بعد ذلك أذن سيادة رئيس الجمهورية بأيام التلقيح المكثف وتمكنت تونس من تلقيح أكثر من مليون و500 في غضون ثلاثة أيام يعني قرابة أكثر من 50 ألف مواطن تم تلقيحهم في الساعة.

هذه من نجاحات تونس ولا أتبجح بها وهذا سيذكره التاريخ وذكره المدير العام للصحة العالمية الدكتور تيدروس حين خرج يوم 20 مارس 2022 بمناسبة الذكرى 66 لاستقلال تونس ونوه بهذا النجاح.

فانظر كيف نجحت تونس في " riposte contre le covid " لماذا أتطرق لذلك؟ لأن من واجبي أن أشكر كل مهنيي الصحة بجميع أطيافهم التابعين لوزارة الصحة والصحة العسكرية وقوات الأمن الداخلي والصحة المهنية والخواص والمجتمع المدني والإعلام حيث تشاركنا جميعا وكل هياكل الدولة يدا بيد حتى نقاوم الجائحة ونقوم بالتلقيح للناس والحمد لله نجحنا.

نجاحات تونس تفوت الكوفيد وهناك من ذكر من السادة النواب " hépatites " وتعرفون أن تونس قضت على " paludisme " والملاريا، حمى المستنقعات في السنوات السبعين.

تونس لم يعد فيها أية حالة من حالات شلل الأطفال منذ سنة 1994 بفضل التلقيح فبرنامج التلقيح من أنجح البرامج في تونس، البرامج الوطنية للصحة انطلقت سنة 1986 وصلنا إلى معدلات قرابة 99% من تلقيح المواطنين التونسيين لذلك يجب أن أشكر مهنيي الصحة ولا أوفي حقهم.

لذلك يحز في نفسي أن أسمع بأن المستشفى ولا يمكن أن أكرر قولة مذبحة أو " battoir" أو أن الوضع كارثي أنا أشكر مهنيي الصحة وأطلب منكم السادة والسيدات النواب بكل لطف لما تزورون المؤسسات الصحية أن تشدوا على أيديهم وتشكروهم لأنهم أناس يعملون صباحا مساء وبعد المساء ويوم الأحد وأيضا لا ننسى "garde".

هناك من تعرض إلى مشكلة العنف ضد مهنيي الصحة العديد من المشاكل والإشكاليات صحيح ولن أتحجج بالتراكمات خلال العديد من السنوات وذلك صحيح والعديد من الإشكاليات مثلما قال الزعيم بورقيبة رحمه الله "كنا في الجهاد الأصغر وجئنا للجهاد الأكبر" تجاوزنا الكوفيد ولكن يجب الآن أن نربح الرهان ونكسب هذه المعركة خصوصا في مجال الصحة وتوفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية لأن الأغلبية لم يتطرقوا إلى الوقاية هناك من تعرض للسرطان والأمراض السرطانية لكن الأمراض السرطانية والعديد من الأمراض صحيح نختمها بالعلاج لكن يجب مقاربة أخرى جديدة وهي الوقاية ونحن في تونس حين قمنا بالقطار الوردي في أكتوبر 2021 كان للتقصي ضد سرطان الثدي للمرأة.

أول مرة في تونس أنشأنا قطارا خرج من تونس وذهب إلى الفحص والكاف إلى غير ذلك وجيراننا اتبعونا في ذلك ولا بأس فقد قلدونا في مسألة جيدة ثم يليه قطار القلب للتقصي عن الذين يعانون من ارتفاع ضغط الدم.

وإن لاحظتم 2023 أطلقنا عليها اسم سنة الوقاية والعديد من البرامج الوقائية لكن حتى الومضات الإشهارية في التلفاز والتلفزة الوطنية تقبل منا بصفة مجانية في حين التلفزات الأخرى تقبل بمقابل لكن جعلناها سنة وقاية.

وسنواصل في هذه البرامج منها الأمراض غير المنقولة وغير السارية وفي الغالب هي أمراض القلب والشرايين والأمراض السرطانية ومقاومة التدخين وأعلمكم أن تونس حصلت على اعتراف دولي يوم 27 ماي 2023 من لدن منظمة الصحة العالمية لقيامها بخطوات في مقاومة التدخين والمعذرة منذ حين أبديت ملاحظة لبعض السادة النواب المحترمين حيث يدخنون في بهو المجلس ويمكن أن يدخنوا في الخارج حتى نقدم المثال للجميع.

أشكر السيد النائب الذي قال أنه يريد الفضفضة وهناك من أتى يتحدث معي بإصبع الاتهام وقلت الفضفضة أصبحت مشكلة وحتى في بعض الجرائد ومن النواب من قال وزير الصحة أهان مجلس النواب وأهان النواب والشعب التونسي، ليس صحيحا لم أهن النواب وأنا ابن الشعب وكلنا أبناء الشعب التونسي وجبنا البلاد والحمد لله من الشمال إلى الجنوب ونعرف أهالينا في كل البلاد والحمد لله بطبيعة العمل والحمد لله وشرف كبير لي انتمائي للمؤسسة العسكرية فكل الاحترام للسيدات والسادة النواب والاحترام متبادل.

أردت أن أقدم هاته التوطئة حتى أبرز أن هناك أمورا يجب إصلاحها سويا وسأحترم جدول المجلس سيدي الرئيس وسأنطلق بالوكالة.

لن نصعبها كثيرا المشكلة ليست في نقص الدواء فحسب بل هناك مشكلة كيفية إعطاء التراخيص للدواء وليست هناك استراتيجية للدواء فجاءت هذه المنظومة، الوكالة الوطنية للدواء الموجودة في أغلب دول العالم وعند جيراننا أيضا والدول التي تقدمت في الصناعة الدوائية وأعيد الصناعة الدوائية لأن من أهدافها هي تشجيع الصناعة والتصنيع الدوائي في بلادنا لماذا قلت لا نصعبها هي سهلة.

والوكالة الوطنية بها أربعة هياكل موجودة حاليا وهي التفقديات الصيدلانية بين قوسين لهم الضابطة العدلية، للنائبين الذين تساءلا عن الضابطة العدلية، إدارة الصيدلة والدواء واليقظة

الدوائية وهذا لن يمس اليقظة الدوائية" clinique" ليس نفس الشيء حيث سنرى المفاعلات السلبية للدواء إذن الأمور واضحة وأهم شيء هو مخبر مراقبة الأدوية.

أربعة هياكل موجودة حتى على " budget " لن يحدث مشكل بما أنه سيقع" une fusion " للهياكل ولا يوجد" un impact financier direct immédiat " ولن نبقى إلى حين تكوين الوكالة ليس هذا الاتجاه بل الاتجاه هو هيكل هرمي" une structure pyramidale " يعني آمر أو مدير عام للإشراف على هذه الوكالة وتسييرها والأفراد الآخرون الموجودون في الهياكل الأخرى سينضمون انضماما أو الحاقا وجوبيا وهم بطبعهم يريدون الوكالة وحتى مؤخرا قدموا طلبات حتى تصبح الوكالة لهم نشجعهم على ذلك ولهذا قلت لا نصعب الأمر.

في الفصل الأخير، أنا أشاطركم الرأي وأعتبر خمس سنوات صحيح مدة طويلة وكأن هناك بعض التراخي وأنتم على حق السيدات والسادة النواب في خصوص النصوص الترتيبية التي لم تصدر مع النص القانوني لكن يمكن أن أقول لكم بأن هناك فريقا بصدد العمل على النصوص الترتيبية لأن هذا المشروع لديه مدة وليس جديدا وشكرا لمن قال من النواب سيحسب لك كوزير صحة أقول لا سيحسب لكم أنتم أعضاء مجلس نواب الشعب 2023 سيحسب لكم أن تفاعلتم ومررتم هذا القانون في حين لم يرغب من سبقوكم في تمريره.

وفي هذا أريد أن أقول لمن يخاف اللوبيات هو لم يمرر من قبل لسبب ما لكننا الحمد لله رؤيتنا واضحة سيمرر بعد إذنكم وبعد مصادقتكم لأن فيه مصلحة لبلادنا ما معنى ذلك؟ يعني سنشجع الاستثمار الأجنبي والمصانع الأجنبية التي قال البعض هناك من أغلق وغادر سيصبح حافزا جديدا للتصنيع والاستثمار في تونس.

نشجع مصنعينا لأن " AMM " والبعض قال ثلاث وأربع سنوات ليس صحيحا بل ست سنوات وهذا غير معقول وهدفنا أن يكون هذا الترخيص سنة لكن يجب أن نعمل والحمد لله خلال السنتين اللتين تلتا 25 جويلية عودنا الناس أن نعمل وننجز ثم نتكلم بل نعمل ثم حين تصبح " AMM " سنة أو حتى تسعة أشهر وقتها نصرح بما أنجزناه.

إذن هذه الوكالة ستشجع الاستثمار والتصنيع الدوائي وهو " un des piliers de notre stratégie de santé " التي تمت المصادقة عليها الصحة تونس 2022 / 2030 ومن بين " les 4 piliers" هو التصنيع الدوائي.

منذ حين تحدثت مع أحد السادة النواب المحترمين حتى في تصنيع الدواء، الدواء وما تابعه " Blister " والعلبة والقارورة كل ذلك نود صنعه في تونس.

صحيح لا يمكن صنع كل الدواء في تونس وفي العالم أجمع وهناك أشياء يمكن أن نصنعها في تونس ونحاول أن نصنع أكثر الأشياء في تونس ونوفر الدواء خصوصا البعض منكم أشار إلى الأدوية الحياتية صحيح هناك بعض النقص في الأدوية وإن أردتم سأعطيكم فيما بعد الأرقام.

ستعتمد هذه الوكالة الرقمنة لتسهل التعاملات إلى أكبر حد مع الأطراف التي تعتمد الدواء، ستقول لي متى تبدأ بدأنا فيها وهناك مشروع "صحتي" ممول منذ على الأقل سنة بدأ العمل فيه" c'est la digitalisation du circuit de médicament."

ما هو الاشكال الآن يذهب الشخص للإدارة الأولى ويحمل ملفه كما تفضل أحدكم بالقول ويبقى ستة أشهر ثم يقال له تنقص ورقة يستظهر بها وبعد ستة أشهر يذهب إلى إدارة أخرى وبعد عامين أو ثلاث سنوات يقال له بأن الأوراق منقوصة يعني ليس هناك تنظيم ولا حكمة في التنظيم.

" Les compléments alimentaires " لم تكن موجودة يعني كل ما هو مكمل غذائي مطلق وأيضا les dispositifs médicaux فيها مشكل.

وهذه الوكالة ستعطي التصور لاستراتيجية المنظومة الدوائية التي نعمل عليها الآن في مجال الأمن القومي الدوائي مع رئاسة الجمهورية وبتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية.

هناك من تحدث عن" la bureaucratie" وأتصور أن" la digitalisation va éviter cette bureaucratie "يعني بعد ستة أشهر لن يقال لك تنقص ورقة أو أن الاسم غير واضح وإن شاء الله هناك تطبيقة لتسهيل المعاملات وأكرر أن هذا سيمكننا من كسب عظيم لمصنعي الأدوية المحليين أو الأجانب.

إحداث فروع جهوية للوكالة لم لا، ولكن لنبدأ أولا وليس هناك مشكل من إحداث فروع للجهات تثمينا لعمل الجهات والوكالة الوطنية لو تعلمون شاركنا وأردنا أن نأوي الوكالة الافريقية للأدوية وكنا في المرتبة الثالثة من أصل سبعة بفضل المجهودات و " la technicité " للتونسيين فلم نقدم المال ولم نعد بذلك ولا بتوفير سيارات قدموا لنا " une grille " عملنا عليها ومخابر وكيف تكون الإدارة ومن سيعمل وكنا في المرتبة الثالثة وهذا كسب عظيم.

طرح سؤال حول ما قد يؤثر على وضعية العملة لن يكون ذلك لأن من كان يعمل في الأربع مؤسسات ستنضم لبعضها بالعكس سنعطي تسهيلا من كان في الإدارة 1 سينتقل الى الإدارة 2 وسيكون في الإدارات الأربع لأن أغلبهم مستوى عال إما صيادلة أو أطباء أو مهندسون أو أطباء حيوانات لأن هناك من تساءل عن الأدوية الخاصة بأطباء الحيوانات فهي موجودة ويوجد طبيب حيوانات في إحدى هذه المؤسسات وأكرر مرة أخرى بأنها مؤسسة لفائدة الشعب.

وقد أعد لي الفريق المرافق الذي أشكره على الصمود معي ومعكم اليوم إجابات لو تريدون سأقرؤها هي أكثر دقة لماذا وكالة مركزية فقط وعدم وجود فروع؟ إذن سيقع التفكير لاحقا ولا أريد "سـ" قلت لم لا فروع في الجهات مثل الصيدلية المركزية لها فروعا في الجهات بالعكس ستسهل وكما تعرفون أن في بعض الجهات ببلادنا هناك مصنعون ومعامل للأدوية سنقرب لهم الخدمات.

اختصار الآجال سيعطي أكثر نجاعة وفاعلية على المنظومة الصحية.

تتمتع الوكالة بالاستقلال المالي والإداري لم لا بالعكس نحن نثمن ونريد أن نشجع مهني الصحة بكل الطرق يعني إن كانت هناك إمكانية ويرى السادة والسيدات النواب المحترمون صيغة أخرى في الفصل 6 فلم لا وهدفنا هو مصلحة بلادنا من خلال المصادقة على القانون المتعلق بهذه الوكالة.

إن تريدون، بعد إذنك السيد الرئيس والسادة النواب هل أجيب بصفة عامة أم لا؟ ما يريحني، حسنا لا بأس أريد أن أعرج على بعض التدخلات من السادة النواب الذين طلبوا مقابلتي، طلبكم

على الرأس والعين وتلقيت مطالبكم لكن لدي 20 طلب مقابلة هناك من بعثت فرادى أو من الجهة ككل وهناك من أرسله بمفرده أو عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب وهناك من هاتفني أو بالبريد الالكتروني.

إذن ارتأيت مع السيد رئيس المجلس واحتراما للسيدات والسادة النواب أن أحضر بينكم ونتحاور حسب تساؤلاتكم مثل اليوم تبارك الله العديد من التساؤلات خاصة بالجهات وكما ترون تتشابه الطلبات هناك نقص لسيارة الإسعاف أو من ليس على علم بجلبها أو من ينسى أنه تم إرساء مراكز وأقسام استشفائية وسكانار و "IRM " وسيارات إسعاف جديدة ببعض الجهات وإن شاء الله تكونون على دراية لكن نسيتم ذكر ذلك.

إذن سأحضر معكم يوما أو يومين مرفقا بالأسئلة ومصلحتنا واحدة ونعمل سويا لصالح من؟ للمواطن التونسي وهو رأس مال هذه البلاد ليست لدينا ثروات طبيعية كبيرة لدينا المادة الشخمة، المواطن، مواردنا البشرية التي نعمل عليها وأهم ما نعمل عليه هو صحته، الصحة البدنية والصحة النفسية والصحة الاجتماعية والوقاية.

حول الوضع الصحي المتردي في بعض الجهات ما حز في نفسي منذ حين أن السيدة النائبة تشير لي بإصبعها كأنني المسؤول على شيء مر عليه قرابة سنة غير معقول لكن أتحمل المسؤولية في الإصلاح مثلما تتحملون معي المسؤولية في تمرير القوانين التي تهم بلادنا ومصلحتها لعشرات السنين، وزارة الصحة وكافة الإطارات العليا بالوزارة الإدارة المركزية أو بالجهات واعون بالنقائص وبحكم اختصاصي أعرف هذه النقائص حتى من قبل لأنها ليست وليدة الساعة كما قالت السيدة النائبة مستشفى تشقق والبنايات القديمة مازالت موجودة حيث قاموا بتصوير فيلم والحمد لله أنه لم يهدم عليهم الحمد لله فإن سقط عليهم فهو كارثة.

مستشفى المهدية مثلا فيه مشكلة مثل قابس لذلك مساحة الاستيعاب فيه نقصت لأنه بني خلال سنوات 80 ومن الثمانينات وحتى 2020 أصبح عرضة إلى المشاكل والحمد لله أن وفقنا الله لأخذ القرار الصائب في مستشفى المهدية بتفريغ جناح حتى لا يسقط على المواطنين ويموتون لأنهم رأس مالنا.

والآن الإصلاحات جارية في مستشفى قابس أو مستشفى المهدية لكن صحيح هناك تعطيل وما نقوم به على أمل أن تنجز خلال عام كان هناك قليل من البطء والتعطيل حيث صارت جائحة الكوفيد فلم يعمل العديد من المقاولين ثم حين استعدوا للعمل ارتفعت الأسعار إذن بحثنا عن صيغة لمساعدتهم في دفع أجرة العاملين ولا يمكن أن نقول لهم لا اتفقنا معكم في 2017 على سعر معين ويبقى نفسه في 2023.

يجب أن نتعاون حتى نجد لهم الآليات والتقييم متواصل للحاجيات من موارد بشرية وتجهيزات وصيانة التي أعتقد أنكم تعرفون أن هناك بعض التعقيدات الإدارية يعني حين تقتني سكانار مطالب أن لا تتم صيانته إلا من السيد أو " la firme " الذي اشتريت منه وهذا ما يحدث قليلا من الإشكاليات كما هو الحال في سكانار مدنين والقصرين وسليانة والسيد الذي وضعها لا يمكنه أن يشتري " tube cathodique " بـ 80 ألف دولار.

بالنسبة إلينا هو ليس عذرا ذهب إلى المحكمة والقضاء هو الفيصل بيننا لكن المواطن مازال دون سكانار في مدنين إن شاء الله سيتم تركيبه موفى الشهر حيث وصلت هبة مثلما وصلت هبة إلى جربة سكانار في العام قبل الفارط.

لدينا العديد من آلات السكانار في برنامج "الصحة عزيزة" مع الاتحاد الأوروبي إن شاء الله في شهري فيفري ومارس 2024 وفيها سكانار وécho وسيارات إسعاف وأنا شخصيا بكل تواضع أراقب لمن توجه سيارات الإسعاف وليس سرا لأن طاقم الفريق المرافق يعرفون أن يوم الجمعة احضروا قائمة 14 سيارة اسعاف لمن ستوجه ورفضتها لأن التوزيع تراءى لي غير سوي.

إذن تكون لنا دراية عن سيارات الإسعاف الموجودة بما فيها صواف حيث تحصلت على سيارة إسعاف في 2022 لكن لم يعملوا بها ثم حصلوا على أخرى من برنامج "الصحة عزيزة" يعملون بها أي واحدة فقط يعملون بها، صواف تبارك الله العاملين هناك الصغار والكبار لكن يستعملون سيارة إسعاف واحدة وما هي المشكلة الكبيرة لا يوجد مأوى لسيارة الإسعاف فهل هذه مشكلة حسب رأيكم؟ أعتقد أنها ليست مشكلة لأنها تؤدي الخدمات المطلوبة بالأخص حين تنقل مريضا لا قدر الله يكون في حالة حرجة.

تدعيم الهياكل المتواجدة والتسريع في استكمال المشاريع المعطلة.

مستشفى الملك سلمان من 2017 وهذا أمر مخجل حين نصرح أنه من 2017 وصحيح أن هناك إشكاليات لكن دوما نرجع للمواطن الذي ينتظر مرفقا عموميا للصحة والمستشفيان الموجودان في القيروان وأقدم تحياتي للعاملين هناك حيث يعملون عملا جبارا لكنها لم تعد تفي بالحاجة وربما أنكم تعرفون نوعا ما التاريخ أن هناك أحد المستشفيات كان نزلا وليس مستشفى حقيقيا.

إحكام توزيع الإمكانيات المادية والبشرية بصفة عادلة خاصة لفائدة المناطق الداخلية صحيح أن هنالك نقصا في الموارد البشرية لكن يجب أن نقول أيضا " une mauvaise répartition de timing " ما بين الجهات تمت الإشارة إليها من طرف أحد السادة النواب يعني أكثر الناس في الصحة العمومية يعملون في الصباح فقط، وما نفكر فيه هو أن هناك أناسا سيعملون في الصباح وآخرون في المساء له 36 أو 40 ساعة يعملهم صباحا أو مساء لماذا؟ حتى نقلص من ضغط الاستعجالي وكما تعرفون فإن أقسام الاستعجالي في الغالب ممتلئة بالناس الذين لا يجدون مكانا في العيادات العادية.

إذن أهم شيء هو ترشيد الاستهلاك ورقمنة المنظومة الصحية " il est inadmissible en 2023 que le système de santé n'est pas digitalisé, n'est pas informatisé" يمكن القول ما المشكل؟ المشكلة كبيرة لأنه سيوفر لنا " la traçabilité et la transparence."

السيدة النائبة قالت لا توجد قفازات و "compresse " سنبحث عنها وحين نبحث بالإعلامية عن القفازات نعلم أين وجهت بحسب العدد.

دوما أكرر تدعيم البرامج الوقائية والتوعوية والتحسيسية للكبار والصغار إلى الصيانة، العناية اللازمة وخاصة البناءات والتجهيزات الثقيلة والمصاعد الكهربائية وهي معضلة كبيرة وقد قمنا بدراسة في بداية العام على كل المصاعد الموجودة في مستشفياتنا وأكثر من 3/1 لها أكثر من 20 سنة فيجب تغييرها وتستحق الإمكانيات لكن تعرفون أن تغيير المصعد ليس سهلا يعني لا يمكن غلق قسم كامل لأجل مصعد.

إذن هناك أناس يعملون في وزارة الصحة وليس الوضع كارثي كما أشار إليه البعض سامحه الله.

الانطلاق في إعداد المخططات المديرية لمختلف الهياكل الصحية لترشيد تنفيذ المشاريع العمومية ما معنى؟ يعني أن هناك رؤية واعذروني في العبارة لا يوجد بناء فوضوي في المستشفى إضافة قسم من هنا أو أن الفريق تفاقم فأضيف ثلاثة أو أربعة مكاتب لا ليس هكذا هناك حاجة حسب النشاط وكم يؤم من المرضى ونوعهم.

البعض من السادة النواب ذكر مستشفى أو اثنين يؤمهم من كامل الجمهورية ونحمد الله أن هذا المستشفى له إشعاع كبير على كامل الجمهورية لكن لا يعني أن مستشفياتهم تفتقر إلى آلات ومعدات فقط للتذكير هناك قافلة صحية ذهبت إلى توزر حيث قاموا بعمليات جراحية على العينين بما توفر من معدات.

المعدات موجودة وصحيح ليست نفسها لكن حين بعثنا " de carcinologie"centre في جندوبة فيه كل المعدات. لا يعني أن كل شيء متوفر لكن من الممكن أن نحسن ونطور ناهيك أن الآلات تتجدد كل خمس أو عشر سنوات فيما مضى مثلا ولا أدري من لحق بموضوع "التصويرة الكحلاء" scope " التي كان يطلبها الطبيب والآن لم تعد موجودة هناك آلة التصوير الطبي لكن ما نتوخاه الآن كل ما هو تصوير رقمي وأيضا الطاولة رقمية حتى لا تكون سوداء ونحن نعمل على ذلك حتى تتكامل كل المنظومة حين يكون لدينا ملف طبي رقمي.

ما يهمنا سويا هو مراجعة المنظومة القانونية تدريجيا ناهيك أن هناك قانونا من سنة 1973 يعني قرابة 50 سنة ينظم مهنة الصيدلة وتعرفون الصحة ليست طبيبا فقط بل طبيب وصيدلي وطب الأسنان والممرض والتقنيين والإداريين والإعلاميين أي مراجعة كل المنظومة القانونية تدريجيا.

وهناك من قال من السادة النواب أنه ينتظر ترسانة القوانين سنمدكم بها فقد وجدت عدة قوانين لكن للأسف هناك قوانين تم تمريرها على المجلس سابقا ولم تجد حظها وإن شاء الله نقول دوما رؤيتنا دوما واضحة والحمد لله ونعرف أين نسير، إذن لا أظن أن هناك من يعيش في تونس ولا يحبها كلنا نحبها إذن نعمل سويا لما فيه خير تونس.

ومع هذا دوما تعرفون لضمان نجاح مسألة ما يجب التقييم، التقييم الدوري للمنظومة الصحية واعتماد خطة عمل متحركة " dynamique " حسب المستجدات.

صحيح أن هناك نقص الأدوية في بعض الأحيان وفي إحدى المرات تحدثت مع زملاء في بلدان أخرى قالوا لي أجل هناك بلد أجنبي لا يوجد فيه" paracétamol " وهو بلد قوي يعني من البلدان الغنية في حين أن من يأتون لتونس يأخذون معهم هذا الدواء حين يغادرون في الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

لكن هذا ليس عذرا يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتوفير الدواء وأعيد ما قلته من البداية تشجيع المصنعين المحليين وتشجيع المصنعين الأجانب للاستثمار في بلادنا والبحث عن أسواق جديدة.

في العام الفارط سمعتم عن إشكاليات بعض الأدوية وهناك أيضا أيادي خبيثة أرادوا إعادة مشكلة أخرى لدواء معين غير موجود يستعمله العديد ممن يعانون من الأمراض المزمنة اتخذنا احتياطاتنا والحمد لله لا يوجد أي إشكال يعني" il faut anticiper."

لذلك أقول بأن هناك تراكمات وإشكاليات لكن يجب أن نعمل سويا وكل الحضور هنا ومن ليس حاضرا والسيد رئيس الجمهورية له دوما عناية خاصة للمنظومة الدوائية لتوفير السيولة حيث يكمن إشكال فيها في ما يخص الصيدلية المركزية التي لها تراكمات منذ 2016 حوالي 700 مليار.

وقد أذن السيد الرئيس مشكور في العام الفارط 2022 حتى حصلت الصيدلية المركزية على 200 مليار وفي هذا العام أيضا آذن في ميزانية 2023 أن تحصل على 200 مليار أخرى لكن لدينا أيضا"toute une stratégie de la restructuration " للمنظومة الدوائية وربما سنتحدث عن " restructuration " للمنظومة الدوائية وإن شاء الله في المرة القادمة السيد الرئيس نتشاور في خصوصها.

وأيضا في خصوص المنظومة الدوائية الحرص على تكوين مخزون استراتيجي وهناك مخزون استراتيجي حسب نوع الدواء الأغلب ثلاثة أشهر أو شهر.

صحيح أن المواطن كما هو الشأن لدينا حين نسمع بشيء ما ينقص في بعض الأحيان يعمد إلى تخزين الدواء خوفا من انقطاعه والحمد لله أنني أجده في صيدلية ما إن لم أجده في أخرى وهذا لا يشمل كل الأدوية.

وكذلك هناك بعض الخلل في بعض المستشفيات خاصة في المستشفى الذي ذكرته السيدة النائبة هناك خلل في " prescription " في الوصفات الطبية وهناك لجنة تفقدية في الأثناء.

العوامل المتسببة إذن نقص المواد الأولية لبعض المواد المصنعة محليا وقد طرح الإشكال منذ الكوفيد حيث كثر استعمال المضادات الحيوية وبعض البلدان لم تعد تقدم المواد الأولية التي يصنعون بها مثلا هناك البلد الوحيد الذي يصنع في العالم المادة الأولية للقفازات توقف عن البيع إذن حدثت أزمة في أواخر 2022 في القفازات والآن توقفت الحمد لله.

الضغط العالمي وتزايد الطلب الدولي مما أدى إلى عدم استجابة بعض المزودين للكميات المطلوبة ويطلبون السداد مسبقا. وقد بحثنا عن الإشكاليات التي تخص السيولة وقد وجدنا بعض الحلول في ضخ الاعتمادات.

التنسيق أيضا جار مع وزارة الشؤون الاجتماعية مشكورة لتحسين نسق استخلاص مستحقات الصيدلية لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض ناهيك أن السيد الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية للبلاد التونسية بالنيابة كان له اليوم اجتماع مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية ثم التحق بي.

نفس الشيء صار لدينا في المدة الأخيرة التنسيق مع منظمة الصحة العالمية لإعداد استراتيجية تخص مجال الأدوية وخطة عمل لمجابهة حالات النقص.

تقول لي لماذا تذهب لـ" OMS" ؟ لأن بلدانا أخرى اشتكت من نفس الإشكاليات وساعدتها" OMS " في التصور أو الإجراءات لتفادي هذا النقص في بعض الأحيان.

النقطة الأخيرة التي سأقولها في ما يخص نقص الأدوية هو أن إحداث الوكالة الوطنية للأدوية من شأنه التسريع في تنظيم القطاع.

إذن أطلب منكم بكل لطف المصادقة على هذا القانون.

لو تسمح السيد الرئيس أجيب عن جل الأسئلة على ما أعتقد هذا في انتظار العودة والإجابة بكل إطناب وبكل دقة حتى على قرمبالية "والسماح على ما نشرته على الفايسبوك".

إذن مشروع المستشفى الجهوي سبيبة بولاية القصرين تم إعداد ملف طلب العروض باختيار قائمة مختصرة للمقاولات في مرحلة أولى في طور الدرس من طرف الصندوق السعودي من المنتظر إعلان طلب العروض في سبتمبر 2023.

هناك مشكلة لا أعرف مدى علمكم بها طلب العروض في بعض الأحيان يصدر مرة واثنتين ويرجع دون جدوى وهذه مشكلة كبيرة ونعرف وضعية بعض المقاولين حيث يقول ندخل على مشروع كبير فماذا سنفعل.

إذن يتردد ثم حين يدخل نجد معه إشكالا وإن شاء الله الآن مع وزارة التجهيز هناك قانون صدر في المجال سيصبح كل ما هو بناءات تعنى به سلطة الاشراف وتبقى وزارة الصحة تعنى بالصحة.

بخصوص مشروع المستشفى الجهوي بمكثر هو قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وهو في مرحلة الدراسات بكلفة 52 مليار.

مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة تم مؤخرا اختيار مكتب الدراسات من طرف وزارة التجهيز يعني حصلت عليه في طور إمضاء العقد والانطلاق في الدراسات في أوت 2023 وتمت زيارة لولاية قفصة خلال الشهر الفارط.

الجهة الصحية بتطاوين تتذكرون حديثي منذ حين عن تطاوين وحبي الخاص لها والجنوب التونسي بصفة عامة تطاوين وقبلي ومدنين وتلك الربوع الجميلة لقد عشت فيها مع الصحة العسكرية وكانت من أحلى أيام الشغل مع وزارة الدفاع الوطني " et les dunes de sables sont des dunes d'or " والحمد لله حين يذهب أيا كان إلى جنوبنا يرتاح.

طلب مني بعض السيدات والسادة النواب المحترمون أن أزور مناطقهم وجهاتهم ودون طلب منكم لأني أزورها بالفعل وزياراتنا ميدانية حتى لا أقول فجئية وجنوبنا التونسي جماله في الصيف حيث يكون الطقس معتدلا وفي العام الفارط في نفس هذا الوقت ذهبت في 6 جويلية إلى تطاوين وسألوني في الإذاعات هل أن الطقس ساخن أقول لهم لا فإن الحرارة في حدود 45 درجة.

ولم لا نذهب وإن كانت درجات الحرارة 45 و50 في الصباح وفي الليل وفي المرة الفارطة نويت القيام بزيارة فجئية لقابس ومشكورة السيدة النائبة هاتفتني للسؤال عني ولم نتمكن من الزيارة على إثر وقوع حادث مرور وهدى الله من تسبب لنا في الحادث ولكن باقون على العهد ولا يصعب علينا شيء.

وبالنسبة لجهة تطاوين تم استكمال أشغال بناء قسم العيادات الخارجية في شهر ماي 2023 وقيمة المشروع 1.8 مليار.

بناء مستشفى محلي بالسمار وانطلقت الاشغال يوم 8 سبتمبر 2021 وتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 60% وسيتم تهيئة قسم العيادات الخارجية القديم لإيواء قسم الإنعاش الطبي في مرحلة طلب العروض.

وإن شاء الله سأقوم بزيارة لرمادة لا أعلم هل تعرفونها؟

مستشفى مطماطة حيث تم الإعلان عن طلب العروض وتم فتحها في نوفمبر 2022 وهو مشروع جهوي وهناك في بعض الأحيان مشروع نود أن نتعاون السيدات والسادة النواب على مستوى الجهة في ما يخص الصحة هناك المدير الجهوي للصحة مثلما أشار الدكتور نبيه ثابت فالمدير الجهوي للصحة بالنسبة لي يمثل السلطة والوزير في جهته وله كل الصلاحيات حتى يتولى ما هو صالح للجهة لأنه على عين المكان.

والسيد المدير الجهوي للصحة بالقصرين قدم مطلبا للتنحي منذ عامين ومازال مواصلا في عمله في نشاط "تبارك الله عليه" ناهيك أنه في المدة الأخيرة تمكن من فتح خمسة أقسام استشفائية مغلقة منذ عامين أو ثلاثة أعوام، هل تريدون أن أمدكم بتاريخ المطلب الذي قدم؟ ليس هو من قدم المطلب بل قدم من طرف الغير، وفي مستشفى القصرين استعاد القسم الاستعجالي عمله وقد نشر ذلك في صفحة الإدارة الجهوية لأن السادة المديرين الجهويين ينشطون وقد طلبت منهم نشر أنشطتهم على صفحات إداراتهم.

انطلقت الدراسات في خصوص مستشفى غار الدماء وأظن السيد النائب عن الجهة يعرف الإشكاليات الحاصلة لا أعرف هل تريد أن أذكر بها أم لا؟ قطعة أرض كانت بسعر معين وتغير السعر فيما بعد وأصبح مضاعفا عشر مرات وتمت المفاهمة بتعليمات قيادية معه وطلبنا الاطلاع على ذلك وكانت الأمور جيدة وهذا مكسب وإن شاء الله سنواصل فيه وقد بدأنا في ذلك.

مستشفى الكاف قسم الاستعجالي نسبة التقدم 95% مشروع جهوي بعد التفاوض مع المقاول لاستكمال الاشغال كما تم اقتناء آلة السكانار من طرف المجلس الجهوي وسيقع تركيزها قريبا في شهر أوت القادم.

الجهة الصحية بقابس، التنسيق مع المصالح الجهوية يعني الولاية والإدارة الجهوية للصحة لدعم التجهيزات والتسريع لاستكمال الاشغال.

هناك من تساءل عن مستجدات المشروع الذي أعلن عنه سيادة رئيس الجمهورية قطب علاجي للأورام هو هبة صينية ومن الممكن قدوم المجموعة خلال هذا الأسبوع أو الأسبوع القادم وسنتفق كيف ستتم الأمور وسيكون بتعليمات من سيادة الرئيس مرة أخرى مركز " carcinologie " ومعه قسم لهشاشة العظام التي ذكرها أحد السادة النواب وهي أحد مشاكلنا هناك.

وسأعيد مرة أخرى الوضع الصحي ووزارة الصحة محل متابعة حينية من طرف السيد رئيس الجمهورية ونشكره على دعمه لنا وتشجيعه حتى نوفر الصحة للمواطن التونسي.

بخصوص التجهيزات، تمت برمجة اقتناء آلة سكانار للمستشفى الجهوي بمساكن في إطار برنامج الصحة عزيزة الذي سيركز عشرات آلات السكانار إذن سنوزعها في أماكن متعددة من البلاد التونسية.

هناك من السادة النواب من ذكر بأن آلة السكانار وقسم تصوير بالأشعة متوفرة في ظل غياب الطبيب.

في قابس هناك طبيبة في " l'année civile " ستباشر لكن ما ربحناه في" télémédecine " هي " télé radiologie "وفي" IRM " وسكانار يمكن للتقني وقد قام بتكوين في هذا المجال أي يقوم بسكانار أو" IRM "ويطلع عليه في مكان آخر والأمر معمول به إضافة إلى ذلك أن قانون" télémédecine " صدر في أفريل 2022 ويكسبنا الوقت وهناك من قال التقرير يستغرق شهرا أو شهرين لكتابته هو اطلع عليه ولا أقول معمول به في دول العالم بل حتى في تونس والخاص فلماذا لا نركزه في العمومي؟

وبالعكس أرسلنا نصا قانونيا وحتى الأطباء الذين يطلعون على التقارير عن بعد سيقع احتسابهم مثل المناوبة و"garde " بما أنه يؤدي عملا لتلك المستشفى.

أول التجارب التي صارت في تونس في " télé radiologie " هي توزر أرأيتم مدى جمالية الجنوب التونسي مثل الشمال وكل الأماكن الأخرى ولكن هناك تجارب قدمت ثمارها والآن إن شاء الله كل الأماكن التي ليست لديها أو لا يمكننا ان نوفر فيها حاليا طبيب أشعة بصفة دائمة لأنه حتى مع" télé radiologie " هناك أطباء يتنقلون وهناك منظومة سأحدثكم عنها هي منظومة دعم الجهات وهناك 10 اختصاصات طبية يذهبون للجهات و "garde" فيها بعض المال الاضافي أكثر من "garde "العادية لتحفيزهم.

لذلك في مجال الرقمنة والصحة الرقمية تواصل إنجاز المشاريع الرقمية وتم تأهيل البنية التحتية لـ 18 مؤسسة بكلفة 5 مليون دينار وتم نشر طلب عروض دولي لاقتناء منظومة وتجهيزات لرقمنة وتخزين وتبادل الصور الطبية بكلفة 10 مليون دينار.

نحن بصدد إعداد طلب عروض لاقتناء حواسيب وتجهيزات إعلامية أخرى لتعميم المنظومات المعلوماتية في المؤسسات الصحية وإن شاء الله ربما يتم تعويض الحواسيب بـ " des tablettes " فهي أفضل للتنقل من سرير إلى آخر وخاصة لتدوين الملف الطبي.

بالنسبة إلى طب الاختصاص، الإجراءات المعتمدة تخفيف الإجراءات الإدارية لانتداب الأطباء.

مواصلة برنامج دعم الاختصاص بالجهات ذات الأولوية يعني حصص الاستمرار يذهب الطبيب في تونس أو المنستير أو صفاقس للجهات الداخلية" garde" 24 ساعة في عشرة اختصاصات: طب النساء والتوليد، طب الأطفال، الجراحة العامة، جراحة العظام، التخدير والانعاش، التصوير الطبي، أمراض القلب، الإنعاش الطبي، أمراض العيون، البيولوجيا الطبية.

مع هذا في هذه المنظومة تكوين أطباء الاختصاص لفائدة الجهات ذات الأولوية منذ 2017 هناك منظومة جديدة حين يجتاز" résidanat " يمضي أنه سيذهب للجهات، 15 طبي وجراحي.

تجنيد أطباء الاختصاص مثلا الاشكال الذي لدينا إن شاء الله نتداوله في مجلس نواب الشعب اذ بعد أن أمضى البعض هداهم الله لم يذهبوا للجهات مثلا في العام الفارط 16 طبيب طب القلب وطب الأطفال لم يذهب سوى 7 والآخرون لم يجتازوا بتاتا إذن سنرى الآليات القانونية مادام قد أمضى فسيذهب حتى يتمكن من أداء الاختصاص.

فيما يتعلق بتجنيد أطباء الاختصاص تم تجنيد 470 طبيب اختصاص في سنة 2022 و184 خلال السداسي الأول من 2023 في إطار" année civile "يعني بعد أن يجتاز اختصاصه يمضي سنة أو ستة أشهر ولا أقول المناطق الداخلية لأن كل المناطق تحتاج لكن ماذا وجدنا خلال هذ العام في المدة الأخيرة أنه حين يمضي سنة في الخدمة المدنية قلنا يمضي ثلاثة أشهر في المستشفى الجامعي بمدنين وأذكر أنه مستشفى جامعي كبير فيه العديد من الاختصاصات الطبية والأساتذة الجامعيين يعملون هناك أشكرهم وأشد على أيديهم ولا يمكن أن أقول لا يعملون شيئا هم يعملون ليلا صباحا مساء، إذن لا يمكن لي إلا أن أشكرهم وأطلب منهم أن يواصلوا العمل في تلك الأماكن سواء كانوا أصيلي تلك المنطقة أم لا لأن في اعتقادي أننا في تونس ليس لدينا جهويات صحيح أن الفرد يود أن يخدم جهته مثلما تفضل السيدات والسادة النواب كل منهم يدافع عن جهته والمسألة معقولة ومقبولة لكن في الطب نعمل في كل الأماكن.

صحيح نود الرجوع إلى منطقتنا وفي بعض الأحيان يقولون لي ليس لدينا أطباء فأقول لهم أنتم الآن تبارك الله السيدات والسادة نواب الشعب تعرفون الناس هناك إن كان هناك أطباء من جهاتكم يريدون العمل مرحبا وإن تريدون في المرة القادمة نمدكم بعدد الأماكن الشاغرة التي صدر فيها الطلب للانتدابات ولا يأتون سواء في الطب العام أو في طب الاختصاص مثلا في هذا العام لدينا طلب في 161 طبيب اختصاص ويمكن انتدابهم.

صحيح أن المغريات كثيرة في الخارج ولكن سنحاول أن نحسن عبر آليات إن شاء الله.

هناك سؤال حول صندوق 18/18 -سأتي على سؤالك السيد النائب لقد انطلقنا من الجنوب، أو سيد الرئيس من قدم مطلبا لمقابلتي لن أجيبه اليوم، وباجة قدمت مطلبا.

من الهام جدا تلافي نقص أطباء الاختصاص وما يهم كل الجهات وليس فقط الجهات الداخلية وحتى تونس الكبرى في بعض الأحيان هناك اختصاصات غير موجودة.

بخصوص إحداث برنامج دعم أطباء الاختصاص بالجهات ذات الأولوية وتعرفون أن هناك جهات مصنفة "أ" وجهات مصنفة "ب" وحتى الأجر الشهري تضاف إليه إما 700 أو 1000 دينار شهريا لتحفيزه للعمل في تلك المناطق.

فتح خطط للإقامة في الطب للجهات ذات الأولوية تحدثت عن ذلك.

تجنيد أطباء الاختصاص للعمل بالجهات ذات الأولوية تحدثت عنه.

الانتداب المباشر لأطباء الاختصاص ونفس الشيء في خصوص الكاف صحيح أنه لا يوجد طبيب نساء وتوليد لكن تعرفون جيدا أنه تم التعاقد مع الطبيب الذي يعمل هناك ليباشر الحوامل والمرضى.

هناك ملاحظة قيلت أود أن أعرج عليها في ما يخص إحدى الجهات التي ليس فيها طبيب نساء وتوليد وفيها قوابل أريد شكرهن وأشد على أيديهن للمجهود الذي يبذلنه وأظنكم تعرفون بعد الاستقلال تم تكوين العديد والعديد من القوابل حتى يتولين توليد النساء التونسيات حين كانت المرأة أو المولود يتوفى عند الولادة، القوابل التي كونهن بورقيبة رحمه الله هن اللواتي تولين توليد أولئك النسوة، نساء تونس، أمهاتنا جميعا وأخواتنا تلك القوابل اللواتي حرصن على تقديم برنامج التنظيم العائلي والصحة الإنجابية، القوابل والممرضين والتقنيين الساميين ومهني الصحة يقومون بعمل جبار ومهم أشكرهن شخصيا وأقول بأن وزير الصحة هو الذي يرعى مصالح منظوري وزارة الصحة ولا أحد يشاركه في ذلك ومن يريد مشاركته مرحبا به لتحديد مصالحهم من عمل في أريحية من مسؤولية وزير الصحة والطاقم العامل معه.

صندوق 18/18 طرح في شأنه سؤال وقد أبدى تقرير المحاسبات الأول ملاحظات وتمت الإجابة عنها جميعا والاتجاه نحو رفع التحفظات الأساسية مع نشره في أفضل الآجال وهذه ملاحظات عامة.

بالنسبة إلى إحداث مجامع الصحة تم إعداد برنامج في الغرض بالتنسيق مع وزارة المالية لأنه لا يهم وزارة الصحة فقط بصفة تدريجية ويتم تعزيز أسطول النقل وتجديده في إطار برنامج الصحة الأساسية منها سيارة الإسعاف لعقارب.

ما أريد التطرق إليه هو تسميات مركز صنف 2 ومركز صنف 3 بالنسبة إلينا هو توفير الخدمات الصحية للمواطن وقائيا مثلا التلقيح بالنسبة للصغار وقد انطلقنا في برنامج جديد في سنة 2023 بالتشارك مع وزارة المرأة هو التقصي لمرض طيف التوحد أو التوحد، عدة صغار لا نتفطن إليهم إلا بعد الدخول إلى المدرسة ولهم خلل في دراستهم فماذا قلنا؟ قلنا نحاول التقصي عن التوحد أو طيف التوحد منذ عمر السنة عند التلقيح أو في روضات الأطفال وتم ويتم تكوين الممرضات حتى يتفطن ويجدن التعامل مع أطفال طيف التوحد.

الجانب الصحي للمهاجرين والتعامل مع مسألة المهاجرين من الناحية الصحية هو تعامل إنساني بالنسبة إلينا المهاجر هو إنسان ونتعامل معه بإنسانية يلي ذلك إن كان نظاميا أو غير نظامي هناك جهات مختصة تتولى ذلك.

حين يأتي إنسان إلى الاستعجالي وهناك منشور منذ 2019 يقول بأنه يجب على مهني الصحة بالاستعجالي التكفل به ولا يطالبه بأية وثيقة لأننا "توانسة" إنسانيين ولدينا أخلاقياتنا.

تقديم خدمات علاجية ليس فقط الخدمات العلاجية فالمهاجرون مدرجون في كل ما هو منظومة وقائية مثلا تمتعهم بالوقاية من الامراض المنقولة جنسيا السيدا كما يتمتعون بالحملات التحسيسية التي تتم حولها في المناطق بصفة مجانية حماية لهم وللمحيطين بهم.

ومرض السل لا يعدي عبر التنفس بل عن طريق رذاذ البصاق حين يتكلم أحد مصاب بجانبنا تحدث العدوى ونحن نعتقد أن المهاجرين بعيدين عنا ونستغرب أن يقول ذلك من كان يعمل بوزارة الصحة ويعرف ذلك.

صحيح هناك إشكال ونأخذ ذلك بعين الاعتبار وهناك من تحدث عن المؤسسة السجنية وفيها طرق التعامل مع كل الأمراض المنقولة وليس فقط مع مرض السل يعني لدينا احتياطات يتم اتخاذها حين يكون هناك مريض وقد تفطنا الى 57 حالة لأننا تعهدنا بذلك عن قرار وتعاملنا معهم بإنسانية لأن التونسيين كلنا إنسانيين.

هناك سؤال ورد عن تنفيذ الوزارة لأحكام قضائية باتة هناك وحدة تشريع ونزاعات بوزارة الصحة هي التي تعد تقارير نشاط بصفة سنوية وتضم إلى جانب نشاطها المتعلق بإعداد النصوص محورا هاما يتعلق بالنزاعات الإدارية وذلك بالإضافة إلى ملفاتها القضائية العدلية والمالية. ووزارة الصحة تحترم كافة قرارات السلط القضائية وتسعى دائما إلى تنفيذ القرارات القضائية على غرار القرارات المتعلقة بالتعويض مثلا أو القرارات المتأتية من المحكمة الإدارية.

جهة أريانة الآن نصعد للشمال، مستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة ومشروع ابن نفيس للأمراض الرئوية الذي تأخر أظن من سنة 2017 ورئيس المصلحة به سيحال قريبا على التقاعد وهو لم يكتمل بعد وسيكتمل في 2024.

مشروع " carcino 2ème tranche " نهاية الأشغال في 2024 وهناك مشروع جديد الآن بصدد الدراسة هو مشروع قسم سرطان الأطفال وتعرفون أن سرطانات الأطفال في تزايد مستمر لماذا؟ لأن التقصي في تونس تحسن بالنسبة للصغار وأيضا الكبار ونتفطن أكثر لمرض السرطان لماذا؟ لأن المعدل العمري للتونسي ازداد وأصبح أمل الحياة عند الولادة 76 إذن المواطن التونسي يعيش أكثر وتطور الطب وأصبحنا نتفطن ونقوم بالتقصي أكثر للسرطان لكن أيضا "dépistage ".

نحن في تونس الحمد لله بفضل برنامج تقصي سرطان الثدي لدى المرأة مكننا من تحقيق نقص الحجم وهذا ليس وليد اللحظة بل من سنوات 80 و90 والبرنامج بدأ تحديدا من 94 لكن التحفيز والتوعية بدأ منذ عديد السنوات والقوابل وأطباء النساء والتوليد هم من يكشفون عن المرأة وأيضا توعية للمرأة كل أكتوبر تفحص نفسها وتتأكد عدم وجود أعراض.

أيضا دعم البحث بإحداث مركز المحاكاة الطبية ويوجد فقط خمسة مراكز في العالم، العقار موجود وستنطلق الأشغال إن شاء الله.

المستشفى الجهوي بمدنين دعم البنية التحتية بمشروع صيانة بـ 9 مليون دينار للمستشفى الجهوي وبرمجة السكانار كما قلت في موفى شهر أوت القادم مازال في فرنسا وسيصل إلى الديوانة التونسية.

مستشفى جمال زرته وهو رائع تبارك الله على من يعملون هناك صحيح هناك مشروع الجناح الجديد الذي يجب أن يكتمل وتم الإذن باستكمال أشغال قسم الجراحة يوم 9 ماي 2023 ودراسة تحويله إلى مستشفى جهوي إن شاء الله.

حول المراكز المؤهلة للقيام بدراسات التكافؤ الحيوي، وقع تنقيح القوانين المتعلقة بالدراسات الكلينيكية "les essais cliniques " منذ سنة 2015 وصدر نص في الغرض سنة 2020.

ومركز الشلبي بالكاهية "pharmacovigilance " وقع تأهيله للقيام بهذه الدراسات وأول دراسة صدرت تحصلت على الموافقة على رخصة ترويج في شهر جوان 2023.

أعود إلى المستشفى الجهوي بجربة أشغال التوسعة تتم برمجتها في أفضل الآجال وهناك من تساءل لماذا لم يتم تخصيص سيارة إسعاف صنف "أ" لجربة، جربة أو غيرها لأنه لم يتم اقتناء سيارات إسعاف صنف "أ" منذ سنة 2017 وحتى 80 سيارات الإسعاف التي جاءت في العام الفارط ضمن الصحة عزيزة صنف "ب".

والآن هناك مشروع لتحويل صنف "ب" قامت به" Samu 01" بتونس مشكورة تحويل صنف "ب" لـ "أ" وتمت برمجة اقتناء سيارة إسعاف صنف "أ" ضمن برنامج الصحة عزيزة الجديد حيث طلبنا سيارات إسعاف صنف "أ" وصنف "ب".

بالنسبة إلى سبيطلة استئناف الأشغال ونسبة التقدم 80%.

بخصوص القصرين يمكن أن أقول مسألة هامة جدا وجيدة أنه انطلق استغلال قاعة القسطرة أواخر شهر ماي هناك طبيبين مختصين في القلب وهناك القسطرة التي تصير في القصرين.

لدينا برنامج اسمه " plan infarctus " وأيا كان في الجمهورية نحوله إلى أقرب قاعة قسطرة حتى تتم مداواته وهذا لازال في إطار الدرس.

استغلال خمسة أقسام للأعصاب والعيون والمجاري البولية والإنعاش والاستعجالي في القصرين.

في عين دراهم، إحداث مركز لتصفية الدم في طور الإنجاز والمخبر الذي تحدث عنه السيد النائب المحترم بصدد الاستلام بعد رفع بعض التحفظات.

وهناك أيضا مركز تصفية الدم داخل مستشفى عين دراهم الحالي مكان المخبر القديم حيث تم إعلان طلب عروض وتحويل الاعتمادات اللازمة وقيمته 230 مليون.

أعود إلى المستشفى الجامعي بالمهدية وجود وحدة تعقيم بالمهدية مبرمجة إثر الانتهاء من مشروع دعم الأسس واقتناء الآلات بعد الإنجاز في غضون أشهر سيتم الانتهاء من قسم تصفية الدم وهو يمكن القول مجهز تنقصه 400 مليون يعني اتفقنا مع الولاية لتقاسم المبلغ.

إذن تم الانتهاء من قسم تصفية الدم وسيقع إحداث قاعة قسطرة.

مستشفى المهدية هو مستشفى جامعي ليس به قاعة قسطرة وتم رصد الأموال تقريبا مليار منذ مدة وطلبت من الطبيب الأستاذ الاستشفائي الجامعي هناك التقيته مؤخرا وآخر أجل لتحقيق هذا المكسب وليس حلما للمواطن التونسي الى حدود موفى العام وأنا أقول إن شاء الله سيجهز قبل ذلك الأجل بتكاتف الجهود إذن للسادة النواب في المهدية لديكم عمل.

مستشفى القيروان البرنامج الوظيفي هناك من طلب تحديد عدد الأسرة الأرجح أن هذا معروف ولن نسقط شيئا، البرنامج الوظيفي 16 قاعة عمليات وتم الاتفاق على هذا منذ البدء، طاقة الاستيعاب 500 سرير والمساحة المغطاة 62 ألف متر مربع.

تسليم العروض للمقاولات أكتوبر 2023 ومتوقع انطلاق الاشغال إن شاء الله ديسمبر 2023.

جهة العلا تملك سيارتي إسعاف في حالة حسنة منها واحدة تسلمتها في 2021.

حاجب العيون لها ثلاث سيارات في حالة حسنة.

أنا لدي الإحصائيات وأراقب سيارات الإسعاف التي تعمل جيدا والمتوسطة والتي لا تعمل حين يمدوني بالجرد أطلب بصفة عامة ودوما نحبذ الجديد لكن بخصوص سيارة الإسعاف أجل الحياة ليس عاما أو عامين وما أستغربه هو عدم تشغيل سيارة الإسعاف لأنه ليس لها مأوى إذن نشغلها حسب الموجود لدينا.

عقارب تم اقتراح تخصيص سيارة إسعاف لمركز عقارب من ضمن مخزون الوزارة.

بالنسبة إلى آلة التصوير هناك مشكل تركيز آلة أنبوب الاشعة غدا الخميس إن شاء الله بعد أن تم الانتهاء من الإجراءات الديوانية ليس لأنني هنا ولكن بطبعها ستتم غدا.

بالنسبة إلى عقارب أظن أنه من أفضل المستشفيات نظيف وعملته متفانون وليس فيه اكتظاظ وسيارات الإسعاف في العام الفارط حين وقعت مشكلة عقارب حين وقعت شوشرة تنقل المرضى على أحسن وجه.

آخر سؤال في مجال مقاومة الفساد أتصور برنامج الرقمنة وتأهيل المنظومة المعلوماتية هو من سيساعدنا للحد من مظاهر الفساد.

بخصوص تكثيف مهمات التفقد اليوم حضرت معي السيدة المديرة العامة لإدارة التفقد الإداري والمالي.

الجهة الصحية بباجة، هناك برنامج دعم الهياكل الصحية بالجهة في إطار تنفيذ برنامج وزارة الصحة لسنة 2023 وأسطول سيارات الإسعاف إن شاء الله مع برنامج الصحة عزيزة لها حصتها.

أتمنى أن أكون قد أجبت على معظم الأسئلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة الزملاء من فضلكم،

يجب أن نفهم جيدا أنه لا يمكن لأي من السادة الزملاء الحصول على الكلمة إلا بالمصدح وبإذن من رئاسة المجلس.

يجب أن نتفق على أمر معين أولا، أساس جلسة اليوم هو النظر في قانون الوكالة واتّفقنا مع السيدة رئيسة الحكومة ومع السادة الوزراء أن تعقد جلسات حوارية وقد تفضل اليوم السيد وزير الصحة وعرضت عليه المسألة ووافق على ذلك وتطرح أسئلة السادة النواب ثم يتولى الرد عليها بعد ذلك بصورة مستفيضة.

الشيء الثابت أن السيد الوزير، وبارك الله فيه على توليه المسألة، وستنعقد جلسات حوارية، يوم 17 مع السيدة وزيرة التجهيز والإسكان، ويوم 24 مع السيد وزير الشباب والرياضة، ويجب على الجميع أن يعلم أنه بحكم النظام الانتخابي في دوائر فردية بنظام الدورتين أصبحت لديهم علاقة مباشرة بالسادة النواب الذين يمثلون صوت ناخبهم وصوت دوائرهم لإيصاله إلى الوظيفة التنفيذية وبذلك تكون لديها فرصة لإعطاء رأيها وتبين موقفها وتتولى الردود.

والمسألة الهامة لماذا نقوم بشكر الإعلام، خاصة الإعلام الهادف الذي يكون في المقدمة؟ حتى يبيّن مدى النشاط الذي يقوم به السادة النواب ومدى قيامهم بواجبهم في إيصال صوت ناخبهم وكذلك يمكن الوظيفة التنفيذية والسادة أعضاء الحكومة ورئيسة الحكومة من الإجابة على كل التساؤلات أو بيان المشاريع في المستقبل.

يجب علينا أن نتفق أولا، السادة رؤساء الكتل والسادة غير المنتمين اقتراحنا للتفاعل مع ردود السيد الوزير حصول كل الكتل وكذلك الأمر الى كل ممثل عن غير المنتمين على خمس دقائق هذا فيما يتعلق بحصة اليوم.

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة تفضل.

السيد علي بوزوزيه، نائب رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

لديّ تعقيب صغير على ما ذكره السيد وزير الصحة مع احتراماتي له، نحن نشكرك على دفاعك عن منظوريك ولكنهم يعانون ظروف مادية صعبة والقاسي والداني يعلم جيدا هذه المسألة في وزارة الصحة ابتداء من العامل وصولا إلى المتصرف مستشار بوزارة الصحة أعتقد أنهم يحصلون على أضعف الأجور في تونس، بالنسبة الى أعوان مستشفى القصاب بدوار هيشر لم يتمكنوا من شراء أضحية العيد هذه السنة لأن مديرة المستشفى لم تتجاوب ولم تتحاور معهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلك السيد النائب المحترم،

لقد اتّفق السادة رؤساء الكتل والسادة النواب غير المنتمين للحصول على خمس دقائق للتفاعل مع السيد الوزير، لذلك يجب علينا أن نحترم هذا النظام، هل سنحترم النظام أم لا؟ نحن نتفق معك إذا كانت مدة حصولك على الكلمة ثلاث دقائق ولكن الآن السيد الوزير أجاب بأريحية وقد طلب السادة رؤساء الكتل والنواب غير المنتمين التفاعل مع كلمته ثم نحن سنمر الآن إلى التصويت، من فضلكم فهذه أبجديات النظام.

الكلمة للسيد يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيد الرئيس،

كل الشكر للسيد الوزير على رحابة صدره وعلى ما تفضل به من توضيحات ومن تفاعل مع أسئلة الزملاء النواب ونريد أن نتفاعل نحن بالمثل مع ما تفضل به من إجابات.

في الواقع نحن انتظرنا شيئا آخر سيدي الرئيس لأن السيد الوزير المحترم ربما كانت مداخلته على الأقل في نصفها الأول قبل أن يدخل في الإجابة على أسئلة الزملاء بشكل مباشر كانت فقط تشخيص للوضع الصحي في البلاد، بمعنى أن لدينا "المشكلة كذا والنقص كذا" إلى آخره، ونحن في الواقع كنا ننتظر شيئا آخر، والسيد الوزير كذلك مع كل احترامي له اكتفى بالإشارة إلى وجود إستراتيجيات إعادة بناء منظومة الأدوية، وقد كنا ننتظر معرفة ماهي هذه الإستراتيجية؟ وإن كانت وضعت بالفعل أم أننا سننتظر وضعها؟

كذلك تحدث عن مراجعة منظومة قانونية تدريجيا وهذا نتحّمل نحن فيه جزء من المسؤولية لأننا نحن كذلك معنيون بتقديم مبادرات تشريعية في علاقة بمسألة قانون الصيدلة وإلى آخره ولكن الأصل في الأشياء كذلك أن وزارة الصحة كان من الأجدر أن تقدم إلينا مشاريع القوانين التي ننتظرها لكي نعيد النظر فيما تفضل بالإشارة إليه من قوانين وعلى حدّ عبارة السيد الوزير هي قوانين بالية وقديمة جدا ولم تعد تفي بالغرض فنحن نطلب التسريع في ذلك وكنا سنكون سعداء لو عرضت علينا مشاريع هذه القوانين.

كما تحدث السيد الوزير عن مشكلة السيولة في علاقة بالتزود بالأدوية إلى آخره وقد قدم لنا كذلك تشخيصا لحل مشكلة التغطية الاجتماعية إلى آخره وقد اكتفى بذلك، ولكن بالنسبة إلينا ما هو الحل الجذري في المستقبل وليس لما حصل أو لما قمنا به خلال السنوات الفارطة.

سيدي الوزير، لقد سمعنا حديثا حول التنسيق مع منظمة الصحة العالمية لإعداد إستراتيجية، وقد كنا ننتظر أن نسمع عن هذه الإستراتيجية اليوم وفيما تتمثل وما هي عناصرها الأساسية؟ نحن نريد حلولا، نريد تقديم جملة من القرارات لأن السيد الوزير الذي يمثل السلطة التنفيذية معني بتقديم الحلول وليس بتشخيص الواقع الصحي بالبلاد وتقديم إحصائيات حول "النقص الفلاني بالمكان الفلاني وبالمستشفى الفلاني" إلى آخره.

لقد بلغ إلى مسامعنا أنه سيكون هناك تنسيق مع وزارة التجهيز وقد سمعنا كلمة "سنحاول" أكثر من عشرة مرات في خطاب السيد الوزير، نحن نريد سلطة تنفيذية، تنفذ قراراتها، تقرر وتفعل.

كما وقع الحديث أيضا عن مغريات متعلقة بأطباء الاختصاص وبالأشخاص التي تهاجر إلى الخارج وإلى آخره، كنا ننتظر أيضا أن يبين لنا السيد الوزير، ماهي الإستراتيجية التي تتوخاها الدولة لكي لا تذهب ثمرة التعليم التونسي إلى الخارج ولكي تكون مفيدة لهذه البلاد؟ ماذا فعلتم لكي ننقذ بلادنا من هجرة هذه الأدمغة في قطاع الصحة على الأقل؟ ونحن نريد إجراءات عملية ونريد أن نسمع حلولا عملية.

صحيح يجب علينا أن نشكر القوابل وهذا ما قلته في مداخلتي، المجد لكل أعوان الصحة وعلى رأسهم القوابل، ولكن سيدي الوزير فإن هذا الشكر لا يمنع أن يتواجد أيضا أطباء الاختصاص في هذا القطاع هو أمر ضروري مع اعترافنا بجميل هؤلاء ولكن لابدّ من طب الاختصاص وتوفيره خاصة في قضية الولادة التي تتسبب في الوفيات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ يوسف.

الكلمة للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب تفضل.

المصدح للسيد علي زغدود لمدة خمس دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

تحية مرة أخرى إلى السيد وزير الصحة،

بإسمي وباسم كتلة لينتصر الشعب وكل زملائي النواب داخل هذه الكتلة كنا نأمل من السيد الوزير أن يأتي على عديد النقاط التي تكرّم بها زملائنا والتي كانت نتاج معاينات ميدانية وكل ما تم ذكره من طرف زملائي النواب خاصة بكتلة لينتصر الشعب كانت جراء معاينات ميدانية قام بها زملائي النواب داخل جهاتهم وكل النقاط المذكورة كانت موجودة ضمن نقائص الجهة، كنا ننتظر توضيحا أكثر في مستوى مستشفى مارث وكلية الطب بقابس كذلك وضعية المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد كنا ننتظر أكثر تفاصيل لهذا الوضع.

أيضا وضعية الحوض المنجمي ونعلم جيدا مدى إستراتيجية هذه المنطقة وكنا نريد أن يوضح السيد الوزير وضعية المشهد الصحي في الحوض المنجمي، حول طب الاختصاص بمستشفى تطاوين ورمادة كانت الإجابة مختصرة ومقتضبة وأهالينا في هذه المناطق ينتظرون المزيد من التفاصيل والمزيد من التوضيحات.

أيضا فيما يتعلق بجهة مكثر، المطلوب تاريخ بداية الانطلاق الفعلي لأشغال المستشفى الجهوي بمكثر الذي برمج منذ سنة 2013 إذا نحن نتحدث عن عشر سنوات مضت.

أيضا فيما يتعلق بمنطقة رواد من ولاية أريانة حول إحداث مستشفى جهوي، وتعد هذه المعتمدية أكثر من 300 ألف ساكن وتجاورها معتمدية قلعة الأندلس وهنا السؤال الذي توجه به متساكني ونائب هذه المنطقة هو مطلب الجهة منذ سنة 2016 في إحداث مستشفى جهوي بمنطقة رواد.

أيضا وضعية المستشفى الجهوي بن قردان الذي كنت قد قدمت فيه تفصيلا وتدقيقا بعد زيارة ميدانية ومعاينة والتي بينت أن هناك مبنى يتبع للصحة العمومية ولكنه خالي من كل أقسام الاختصاص مع عدم وجود سيارة إسعاف التي استولى عليها الدواعش سنة 2016 وتم تحطيمها وإلى الآن جهة بن قردان هذه المنطقة الحدودية التي يزورها كل يوم أكثر من 6 آلاف مسافر تفتقر إلى سيارة إسعاف مجهزة منذ سنة 2016.

أيضا سأستغل هذه الفسحة الصوتية لأبلغ بإسمي وباسم كتلة لينتصر الشعب حتى نوضح لعموم شعبنا داخل القطر وفي الوطن العربي أن الاعتداء الآثم على شعبنا العربي في فلسطين وفي جنين

تدقيقا جريمة إنسانية بامتياز في ضوء صمت متواطئ من قبل نظام عالمي تورط في عنصريته وتحول إلى خادم طيّع للكيان الصهيوني الغاشم وفي ضوء بيانات الإدانة التي تبقى مجرد خطابات جوفاء إذا لم تتحول إلى مقاومة وتصدي.

إن كتلة لينتصر الشعب دعت منذ 13 مارس إلى عقد جلسة لمجلس نواب الشعب والانشغال الجدي بالجريمة التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني الأعزل.

إن كتلة لينتصر الشعب تدعو جميع الأحرار في العالم إلى فضح جرائم الكيان الصهيوني ومقاومة كل أشكال التطبيع معه.

زملائي زميلاتي النواب، إن ما يقع اليوم أيضا في مدينة صفاقس وعديد مناطق الجمهورية جراء الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء، كان قد تم الاشتغال عليه في فترة رئاسة المرزوقي ويرجع تاريخ إلغاء التأشيرة لعديد الدول الإفريقية إلى 5 جوان 2014 تحت عنوان "تونس وإفريقيا جنوب الصحراء من أجل اندماج مستديم"، الذي لم تتم دراسة تداعياته على البلاد وعلى حجم المعاملات والتبادل بين الدول التي تم رفع التأشيرة عنها بات اليوم من الضروري إيجاد حل لهذا الوضع وعلى الديبلوماسية والخارجية التونسية أخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأمن القومي للبلاد كذلك هناك تساهلا كبيرا في الحدود لمواجهة هذا التوافد اليومي للأفارقة جنوب الصحراء لابد من أخذ التدابير اللازمة لحماية أمن البلاد دون السقوط في منطق العنصرية والشعارات الحقوقية التي يراد بها إدخال البلاد في وضع أزمة.

أيضا المستشفى الجهوي بالقصرين، أجوبة لا علاقة لها بالواقع ...

السيد رئيس مجلس النواب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيد الرئيس،

في حقيقة الأمر أردنا أن تكون الخمس دقائق وكما ذكرت سابقا للتفاعل مع السادة الوزراء، يمكن أن هناك بعض الأسئلة التي لم تقع الإجابة عنها ويمكن في بعض الأحيان للتدقيق، وهي تعتبر تجربة أولى وسأحاول تجميع بعض الأسئلة، ونحن نحاول دائما تطوير عملنا البرلماني وكما ذكر زميلي السيد علي زغدود منذ قليل وهي تعتبر حقيقة أريد أن أتوجه بها إلى حكومتنا فالبرلمانيون اليوم في التصاق بشعبهم ويعون جيدا بكل ما يحصل بجهتهم.

وبالنسبة الى التدهور الأمني الذي يحصل في جهة صفاقس فقد كنا راسلنا في خصوص هذه المسألة منذ 5 جوان، وهنا لدينا بعض الملاحظات حول الهجرة غير الشرعية وغير النظامية، نتمنى سيدي الوزير، أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار، هناك " les formes multirésistantes qui pourraient apparaitre " بعد هذا العمل الجبار وقد مررنا من صحة " curative الى préventive " يجب علينا أن نحافظ على هذه المسألة وقد عملت عليها بلادنا منذ سنوات.

هناك مسألة القسط الثاني للإدارة الجهوية للصحة بالمنستير التي تحدث عنها بعض الزملاء، نتمنى أن تكون هناك إجابة حول هذه المسألة وحول إمكانية تدعيم مستشفيات المنستير خاصة فيما يتعلق بالعملة.

هناك زميل للأسف لم يتدخل اليوم من معتمدية الفوار لديهم نفس الإشكالية وهي تتمثل في عدد الأطباء، بحيث أن هناك طبيبين فقط في قسم الاستعجالي والتوليد والطب العام.

كذلك نفس المسألة بالنسبة الى زميل حول مجمّع صحي بمنزل شاكر، كما تحدثت زميلتي من أريانة حول قطب الصحة للأم والطفل كذلك لم تكن هناك إجابة وعن تطور المشروع الخماسي لميزانية 2020/2016 لمستشفى عبد الرحمان مامي.

كذلك بالنسبة الى مسألة معتمدية الزاوية والقصيبة على المستوى التوزيع بالمستشفى المحلي والمستوصف وأيضا في علاقة بعمل التفقدية الإدارية والمالية، كنا نتمنى أن يكون هناك تواصل معكم سيدي الوزير لوجود بعض الملفات العالقة، أعتقد أنه لا يمكننا الحديث عن ذلك خلال الجلسة العامة، هل هناك إمكانية أن يتواصل معكم زميلي من الكتلة في بعض المواضيع؟ وبارك الله فيكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيد الرئيس،

سيدي الوزير، إن هذه الفرصة التي أتيحت لنا لمقابلتك اليوم لطرح الإشكاليات الحارقة الموجودة في كل مناطقنا وجهاتنا، يعتبر موضوع الصحة اليوم من أهم المواضيع، فالمؤسسات الصحية تشهد معاناة يومية لذلك أردنا أن نحصل على حلول اليوم.

هناك بعض الأسئلة التي طرحت حول المستشفى الجهوي بولاية سيدي بوزيد وقد كان لي الشرف أن عملت سنة 2009 و2010 في سيدي بوزيد وتحملت المسؤولية هناك وتبيّنت لي الوضعية جيدا وسأتحدث عن موضوع بسيط جدا ستفهم من خلاله كل شيء، لقد تعرضت لتوعّك كلوي في تلك الفترة ولكن عندما ذهبت إلى المستشفى لم يتعرّف عليّ الإطار الطبي وقد بقيت طيلة ساعة ونصف فوق السرير المتحرك الخاص بالإسعاف ثم بعد ذلك اتصل سائقي هاتفيا بالمدير الجهوي فبعد أن كنت وحيدا أصبح حولي سبعة أشخاص وخلال عشرة دقائق ذهبت كل الآلام وأصبحت أشعر بتحسن كبير وكل ذلك بسبب المحاباة وعندما أفقت وأنزاح الألم تساءلت ما الذي حصل ؟ قيل لي أنّها مكالمات أجريت من هنا وهناك، قلت له أن الأمر غير معقول ولا يعقل البتّة، أسفت كثيرا لما حصل وتساءلت عن مصير المواطن البسيط؟

سيدي الوزير، أعتقد أن هذا الوضع لا يزال على حاله وقد تحدث زملائي عن وضعية مستشفى سيدي بوزيد وكل المستشفيات وسأذكر البقية لأنها معاناة يومية سيدي الوزير واليوم فرصة لنبني مع بعضنا البعض بالنسبة إلى مستشفى فرحات حشاد ومستشفى سهلول سوسة ومستشفى الحروق البليغة بن عروس وعن بعض مراكز الصحة الأساسية خاصة المناطق الريفية التي تفتح فيها المراكز الصحية ليوم فقط.

سيدي الوزير، ونحن نتحدث أيضا عن الأطباء الذين لا يتمكنون من القدوم إليها في بعض الأحيان هناك معاناة كبيرة جدا ونحن نعلم جيدا حرصك الكبير سيدي الوزير فيما يتعلق بهذه المسألة وقد عاينت التجاوب التام للسادة أعضاء مجلس النواب

بالنسبة الى مشروع الوكالة ولأي مشروع قانون سيعم بالفائدة على البلاد وسنتحدى كل الصعوبات للمصادقة ولتسهيل الأمور عليكم وعلى شعبنا.

لقد غضب نواب سيدي بوزيد ونواب سوسة لأنه لم يقع التطرق إلى مسألة المستشفيات التي بها العديد من الإشكاليات والنواقص كذلك الحال بالنسبة إلى مستشفى بن عروس وقابس وجندوبة ومرناق أيضا فإن الوضعية شائكة جدا ونعلم جيدا حجم المسؤولية ونترجم هذا الغضب في السعي إلى الحصول على حلول بل بالعكس فنحن نعلم جيدا المجهود الكبير الذي تبذله الوزارة لكي تطور وتحسن.

يتحدث الفصل 43 من الدستور حول مسألة الصحة والصحة مسؤولية الدولة لذلك يجب علينا أن نحافظ على مؤسساتنا ونطورها، والأبعد من ذلك أنه يمكن تأطير بعض الإطارات الموجودة وغيرها، كما أن لدي معلومة بأن بعض المديرين لم يتغيروا منذ زمن طويل وأعتقد أن التغيير يخلق روحا جديدة لأن الإنسان الذي يبقى في نفس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا حضرة النائب المحترم فخري عبد الخالق.

الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيد الرئيس،

أرحب مجددا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

سأكون مختلفا قليلا سيدي الوزير، أعلم جيدا أن وزارة الصحة مرت بعديد المشاكل وعندما نتحدث عن وزارة الصحة فيجب علينا أن نعلم جيدا أنها وزارة سيادية بامتياز لأنها تهم صحة المواطن التونسي وخاصة في ظل الأزمات الموجودة في الصناديق الاجتماعية خاصة في ظل وجود نقص في السيولة المالية على مستوى وزارة المالية ونعلم جيدا أن هناك عديد النقص في الأدوية.

سيدي الوزير، يجب أن نتحدث بصراحة أكثر مع بعضنا البعض فإن ذلك من شأنه أن يمكننا من إيجاد الحلول، فبالنسبة لي كعضو مجلس نواب أو ككتلة وطنية مستقلة تقوم بدورها تجاه هذا البلاد لا يمكن للحال أن يستقيم بدون أن أعمل في تناغم مع كل السلطات المسؤولة في البلاد بما فيها الوزارات المعنية بالمسائل الحياتية لكل التونسيين، فعندما أقول الصحة، التربية، المؤسسات العسكرية والأمنية فهؤلاء لديهم الأولوية القصوى وهنا أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من خلال منع الإنتدابات المسلطة علينا.

لقد تحدثنا اليوم حول مسألة البناءات صراحة جميعها تشهد نقائص في كامل الجمهورية كما أنّ عديد المشاريع معطلة بسبب عدم توفر السيولة المالية لتغطية تلك المشاريع لأن هناك مشاريع تمت المصادقة عليها سنة 2017، وقد ارتفعت أسعار أجور متعهدي الأشغال اليوم وبالتالي يجب تدعيم ميزانية وزارة الصحة هذا ما يجب علينا التطرق إليه كنواب مع وزارة الصحة.

علينا استثناء وزارة الصحة من منع الانتداب اليوم، لأن النقص الحاصل في الإطار الطبي وشبه الطبي الذي ساهم بدوره في تعطيل بعث المستشفيات الموجودة والتي لم تفتح أبوابها إلى حد هذا اليوم، هل سنواصل بناء المستشفيات دون أن نفعل المستشفيات التي لدينا؟ علينا حلّ هذه المسألة أولا، لا يمكن اليوم غضّ الطرف عنها بإمكانكم أن تسألوا عن عدد المستشفيات والأقسام المغلقة اليوم.

أنا أعلم كل ذلك جيدا ولدي كل الإحصائيات وهي موجودة، لكن المسألة لن تحل مع وزير الصحة فقط بل بنا نحن كنواب وبإستراتيجية دولة كاملة وبإعطائها قيمة لهذه المسألة وأن تقوم إن لزم الأمر باكتتاب خاص بوزارة الصحة، وقد ذكرت ذلك في يوم ما سيدي الوزير، أن صندوق 18/18 تم به التحيّل لأنه وقع تحويله إلى سداد أجور الموظفين وعندها كانت الدولة في حاجة لذلك كما تمت تغطية " PNT " لمكافحة الكوفيد ونحن نعلم جيدا كل هذه الحقائق ولن أحمّل الوزير الحالي ووزارة الصحة هذه المسألة لأنها إستراتيجية وطنية يجب تفعيلها، لكي نتمكن اليوم من إنقاذ ما يجب إنقاذه، يجب علينا أن نغير القوانين اليوم، يجب على الدولة تحدث قانونا تلزم فيه أطباء الاختصاص بالتبرع لخدمة الدولة خمس سنوات في كامل تراب الجمهورية، يجب وضعه بقانون وبدون نقاش فنحن غير ملزمين بجلب أطباء الاختصاص من روسيا أو من الصين للعمل بجهة الكاف أو بجهة أخرى، فيجب على أبناء الوطن القيام بذلك وذلك ليس فضلا أن يعمل بالمناطق الداخلية وبالتالي يجب تغيير هذه القوانين وعلينا المساهمة في هذا الإطار.

سيدي الوزير، أنا أكبر فيك شجاعتك لأن هناك أشياء في طريق الإصلاح ولكن أريد قول مسألة فقط إن التعاون مع السادة النواب واستقبالهم بالوزارة يساعد في تجاوز كل ذلك وكان بإمكاننا اليوم الخوض في مسائل تشريعية تهم الصحة وتجاوز الخوض في المسائل الجهوية وقد كان بإمكانك أنت أو مدير ديوان الحصول على كل هذه المسائل.

يجب أن تعقد جلسة قطاعية في مجلس نواب الشعب خاصة بالصحة وبالتالي تنبثق عليها مجالس جهوية في كامل تراب الجمهورية وبذلك يكون عملنا صحيحا. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية تفضل.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

أعتقد أنه كان من الأجدر عدم الخوض في بعض المسائل مثل البناءات وإلى غير ذلك، نحن نعلم جيدا الدور الكبير الذي تقوم به وزارة التجهيز التي تشرف مباشرة على ذلك ووزارة الصحة في علاقة بهذه المسألة في الجانب الصحي، وهناك معلومة صغيرة، فقد نشأت في المؤسسة العسكرية وأعلم جيدا أن السيد الوزير عسكري ولا أشك في وطنيته وفي إرادته السياسية للعمل على النهوض بقطاع الصحة ولكن في حقيقة الأمر لقد فاجئني وذكرت ذلك منذ قليل في المباشر في علاقة بالقصرين.

سيدي الوزير، هل تعلم أنه بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع هناك مستشفى جهوي ستغلق أبوابه لأنه لم يتوفر به "البنج " لمدة ستة أشهر وجميع العمليات توقّفت؟

سيدي الوزير، هل تعلم أن الخمسة أقسام التي أحدثت في عهد المندوب الجهوي للصحة ولا يزال في هذا المنصب إلى حد الآن قد تعطلت في التنفيذ لمدة خمس سنوات في عهده ولم يتم فتح سوى قسم الاستعجالي وذلك تحت ضغط المجتمع المدني وما إلى ذلك.

بالنسبة إلى مسألة طب الاختصاص في القصرين هناك أشخاص تمكنوا من النجاح في مناظرة " Résidanat " باسم القصرين.

سيدي الوزير، الأشخاص التي تحيلوا على الدولة والمفترض أنهم قد نجحوا في هذه المناظرة باسم القصرين ولم يلتحقوا فأنا أعتبر أنه تحيل على تونس فما الذي يمكننا القيام به تجاه هؤلاء؟

سيدي الوزير، هل تعلم أن المستشفى الجهوي بسبيطلة يفترض أن تبدأ أشغاله منذ سنة 2012 لازال يعاني من إشكاليات كبيرة إلى حد الآن؟ لأن متعهد الأشغال يعمل شهر واحد فقط وتتعطل أشغاله طيلة ستة أشهر ولم يقع حل هذه المسألة إلى يومنا هذا.

لقد لاحظت مسألة صغيرة في علاقة بالتدخين في الهو الخارجي لقاعة الجلسات، سيدي الوزير أنا أدعوك إلى القيام بزيارة إلى المستشفى الجهوي بالقصرين وأن تطلب جلب" organigramme " الخاص بالموظفين وأن تقوم بالاطلاع على أسماء الموظفين الحاضرين بمراكز عملهم كما أنك ستلاحظ بمكاتب النظار وفي أروقة المستشفى أن هناك رائحة السجائر، فماذا سنقول عن الإطار شبه الطبي الذي يعمل هناك بما أن رائحة التدخين تسبب لنا القلق الشديد.

سيدي الوزير، أنت تعلم جيدا أن هناك العديد من حالات الوفيات بما فيهم الطفلة الصغيرة التي تبلغ الثمانية سنوات التي توفيت لعدم وجود سائق في كامل الإدارة ويبقى الطبيب يبحث طيلة أربع ساعات عن سيارة إسعاف لتوجه من قسم الاستعجالي إلى قسم الأطفال وهي مسافة تقدر بـ 400 مترا ثم يقوم بسياقة سيارة الإسعاف هذه عامل عادي بعد ذلك، كنا نتوقع أننا في دولة نروم أن تكون اجتماعية وإذا قلت بأنها دولة اجتماعية فإن الصحة حق دستوري وأن القطاعات الحيوية بالنسبة الى المواطن التونسي.

وهنا كنا نتوقع أننا سنتحدث عن عدالة الخارطة الصحية، فالمواطنين بالجهات الداخلية ولأخذ موعد للذهاب إلى مستشفيات جهوية بمناطق أخرى فإلى جانب أنه لا يمكنه ذلك ماديا ولكن إذا أمكنه ذلك فإنه سيحصل على موعد بعد ستة أشهر، هناك طفلة صغيرة لديها ثقب في قلبها غير قادرة على أخذ موعد بمستشفى سهلول وهي من جهة القصرين حتى تتمكن من القيام بهذه العملية.

سيدي الوزير، معذرة فبالرغم من أنكم تبذلون العديد من المجهودات ولكن في الواقع فإن الوضع الصحي في جهاتنا وخاصة الجهات الداخلية في واقع آخر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي عن مجموعة غير المنتمين تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

مساء الخير يا تونس،

شكرا سيدي وزير الصحة على ردودكم على الاستفهامات، شكرا أيضا على الروح المرحة التي تخللت إجاباتكم.

تحدثتم عديد المرات وذكرتم مصطلح إستراتيجية وهذا شيء إيجابي جدا ولكن نودّ أن توضحوا لنا الإستراتيجية الوطنية الشاملة في مجال الصحة والسياسة العامة للدولة الدوائية الصحية البشرية والحيوانية كسياسة أمن قومي لأن سياسة الأمن القومي هي ثابت من ثوابت السيادة الوطنية، نود أن توضح لنا طبيعة العلاقة بين الشراكة فيما بين الخاص والعام وسبل تطويرها، كما نود أن نعرف خطة وزارتكم للتصدي للوبيات الفساد والاحتكار في جميع الميادين التي تهم الوكالة الصيادلة، البياطرة، المصحات الخاصة.

نريد أن ننوّه أن المنظومة الصحية تفتقد إلى قانون أساسي منظم للقطاع وهناك نقصا في تشغيل مساعدي الصحة خاصة الذين طالت بطالتهم خمس سنوات.

نود أن ننوه إلى ضرورة تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين الذين قدموا خدمات وتضحيات خلال جائحة الكورونا.

إن المستشفى الجهوي بسليانة بدون سكانار طيلة سنتين ونصف وكذلك طبيب مختص، شكرا لاجتهادات الطب العام في قراءة السكانار عندما كان متوفر في ذلك الوقت.

سيدي الوزير، هناك دعوة من قبل الأطباء الشبان وهم المتربصون، حافظوا عليهم من فضلكم ومتّعوهم بحقوقهم وقوموا بتحفيزهم فهؤلاء هم مستقبل تونس.

فيما يتعلق بمركز طب التوليد ببنزرت، هناك إشارة على أنه لم يقع ذكره، المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة المنستير جاهز منذ أربعة أشهر ولكن تنقصه التجهيزات. مستشفى متعدد الاختصاصات بباجة، لم ينجز بعد، في دقة هناك مستوصف غير مستغل، لما لا يكون " SAMU " أو حتى مركز لإقامة النساء ضحايا العنف.

إن معتمدية سيدي هاني بلا قسم استعجالي ولا مستشفى، أما عن صفاقس فإن هناك طلب ملح في مركز معالجة الإدمان بطينة وقرقنة، منظومة النشاط الخاص التكميلي بصفاقس ومحاولة خوصصة القطاع الصحي، الوضع الوبائي الكارثي بصفاقس ارتفاع حالات "السل والبوصفير والسيدا" دون ذكر الفيروسات الجديدة، وقد تكتمت الوزارة عن الأخبار فماهي خطتها للحد من هذه الكارثة؟

وضعية النفايات الطبية بمستشفيات صفاقس كيف يتم التخلص منها؟

ختاما وشيء من الإيجابية، يحتفل الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بمرور خمسون سنة على إنشائه، هاته المنشأة الوطنية ذات المهمة الوطنية عندما رسمت الدولة سياسة التنظيم العائلي كانت تقوم بدور توعوي كبير للغاية وكانت تنتقل إلى الجهات وإلى الولايات وإلى الأرياف وكانت تقوم بدور التأطير في مجال الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وكانت خير مرافق للعائلة التونسية، اليوم كذلك تحمل على عاتقها مشاكل الإدمان في صفوف الشباب ومشاكل الأمراض المنقولة جنسيا في صفوف الشباب بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على ترسيخ مواطنة المواطن التونسي وتأطيره.

الشكر وكل الشكر للمنظمات الداعمة، الشكر وكل الشكر على هاته المحبة والشكر وكل الشكر على هذا الالتزام بالوطنية وشكرا سيدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

شكرا للسادة النواب على تدخلاتهم، وهذا هو الدور الذي يقومون به بكل وضوح وفق الصلاحيات الدستورية، صلاحيات دستور 25 جويلية، الصلاحيات التشريعية والرقابية وقد رأيتم سيدي الوزير حماس السادة النواب لأننا نعيش مشاكل حقيقية ونعيش ضغطا كبيرا وفعلا أنا أحيي السادة النواب على صبرهم وتحمّلهم لضغوطات من ناخبيهم ومن المواطنين ولذلك أعتقد أنّهم

عندما يتحدّثون بهذا الحماس يجب على الحكومة والوظيفة التنفيذية والسيد رئيس الجمهورية تفهم وضع هذا القطاع والمجهودات التي يقوم بها قطاع الصحة وأحيّيك سيدي الوزير وأحيّي الفريق المصاحب لكم الذي عاش هذه اللحظات وهذا اليوم الحافل بالتدخّلات ولكن هناك أزمة حقيقية سيدي الوزير وخاصة هجرة أطبائنا وهجرة أدمغتنا.

هناك أزمة حقيقية وأنتم تعرفون ذلك وكذلك فريق الإطارات المصاحب لكم يعرف ماهي المشاكل الموجودة في المستشفيات ومشاكل الصحة العمومية.

عشنا في فترة الستينات والسبعينات، عندما ندخل إلى مستشفى يجد المواطن الدواء والقبول الحسن وما إلى ذلك الآن كلّ ذلك فُقد والأسباب متعدّدة وهي أسباب لا تتحمّلها وزارة الصحة العمومية أو وزارة الصحة لوحدها، ففي السابق كانت تسمّى وزارة الصحة العمومية والآن أصبحت تسمّى وزارة الصحة لضغوطات معيّنة لا يهمّ هذا الحديث الآن.

الآن هناك واقع والآن أستسمحكم سيدي الوزير والحكومة ككل والوظيفة التنفيذية ككل أن تعرف الأزمة الموجودة، هناك أزمة موجودة وقد عبرتم السيد الوزير على استعدادكم للحضور لمجلس النواب ومناقشة الوضع الصحي في البلاد وما طلبه السادة النواب والسادة رؤساء الكتل معرفة ما هي الاستراتيجية المستقبلية لأنّ في تونس نقولها صراحة استشرت ثقافة اليأس ووظيفتنا الآن التشريعية والتنفيذية هي استبعاد ثقافة اليأس وتحويلها إلى ثقافة الأمل وثقافة الأمل نكتسبها عندما يكون هناك رؤى واضحة.

وهنا معالي سيادة الوزير مع تقديري لمجهوداتكم ومع احترامي لمجهودات الحكومة ومجهودات كل مكوّن من المكوّنات الموجودة والتي تعمل لصالح الوطن، نقول أنّه الآن حان الوقت لفتح هذه الملفات كما يجب ونحدّد الرؤية المستقبلية والسادة النواب عندما يعبّرون فإنّهم يعبّرون عما يشعر به الشعب وأعتقد أنّكم أيضا متفاعلون مع ما يشعر به الشعب ولذلك كما قال السادة النواب والسادة رؤساء الكتل والمتدخّلون الذين طلبوا الكلمة في الأخير نضع اليد في اليد سويا لخدمة المصلحة العليا للوطن لنستبعد ثقافة اليأس ونعوّضها بثقافة الأمل وكامل المجلس يضع نفسه في الواجهة الأمامية ليدافع عن 25 جويلية.

وللدفاع عن 25 جويلية يجب أن تكون هناك إنجازات ورؤى واضحة ولذلك أعتقد وأنّ هذه المسألة وهذا الأمر ليس عليكم بعزيز ولعلّنا في المستقبل أي في الأسابيع المقبلة سنستقبلكم في جلسة حوارية ومن خلال هذه الجلسة الحوارية نرى استراتيجية مستقبلية لكي نزرع الأمل في مجتمعنا ولكي نطرح جملة القوانين ومن جملتهم قانون المسؤولية الطبية الذي ربما السادة الأطباء لديهم تخوّف من الوضع الموجود فلنناقشه وليعرف كل طرف ماهي حقوقه وماهي التزاماته.

هذه مسائل هامّة وهامّة جدّا والسيد الوزير أعوّل على رحابة صدركم وأعوّل على ما أظهرتموه من تفهّم ونقول أنّ المستقبل، مستقبلنا سواء الوظيفة التشريعية أو الوظيفة التنفيذية هو فقط لخدمة المصلحة العليا للوطن لا أكثر ولا أقل ونحن في الصف الأول كما أنتم في الصف الأوّل للدفاع عن مصلحة الوطن وشكرا.

الآن، نتقدّم في العمل ونمرّ إلى التصويت على مشروع القانون والتصويت على الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين الرجاء الاستعداد للتصويت.

السيد رئيس اللجنة تفضل.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

شكرا سيدي الرئيس،

ورد على مكتب المجلس 7 مقترحات تعديل 6 منها تعتبر لاغية شكلا وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 74.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل ذلك لا بد من التصويت هل أنّنا نقبل مناقشة هذا القانون أم لا هذا التصويت الأوّل ولذلك السادة النواب عليكم التصويت أوّلا بخصوص قبول مناقشة هذا القانون.

الاستعداد للتصويت.

بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 122 نعم 1 محتفظ و3 معارضين، المجموع 126.

وقعت المصادقة على مناقشة فصول مشروع هذا القانون. الكلمة للسيد رئيس اللّجنة أو أعضاء اللّجنة.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

شكرا سيدي الرئيس،

ورد على مكتب المجلس سبعة مقترحات تعديل ستة منها تعتبر لاغية وفقا لمقتضيات الفصل 74 من النظام الداخلي في فقرته الأولى والتي تنصّ على أنّ مقترحات التعديل المتعلّقة بمشروع أو مقترح القانون تقدم وجوبا عن طريق التطبيقة الإعلامية المعدة للغرض في أجل أقصاه أربعة أيّام من نشر المشروع والتقرير على الموقع الالكتروني للمجلس وبالتالي فإنّ مقترحات التعديل الواردة علينا تعتبر لاغية شكلا أي هناك مقترح تعديل واحد يخصّ الفصل 6.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

فلنبدأ بالفصل بالفصل وعندما نصل إلى الفصل 6 تعرض علينا مشروع التعديل.

نقرأ الفصل الأوّل وإذا وقعت المصادقة عليه نواصل، لقد وقعت المصادقة على مناقشة مشروع القانون الآن فصلا فصلا تقرؤون الفصل الأوّل إذا وقعت المصادقة عليه نمرّ إلى الفصل الثاني.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

نبدأ بالعنوان سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن التصويت على عنوان مشروع القانون تفضّل بقراءة العنوان.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

العنوان:

مشروع القانون

المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت.

بداية عملية التصويت والموافقة على العنوان.

انتهاء التصويت، 120 نعم،5 محتفظين ومعترض وحيد المجموع 126 تفضّل السيد رئيس اللّجنة.

السيد هشام حسني يطلب نقطة نظام تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

نقطة نظام طبقا للفصل 74 من النظام الداخلي، النظام الداخلي يعطي للنواب حق تقديم مقترحات تعديل على المنصّة الالكترونية التي هي غير موجودة وبالتالي الآجال تصبح لاغية شكلا وبالتالي فكلّ مقترح تعديل يقدّم فعلى اللّجنة أن تعتمده في مناقشة هذا القانون.

النقطة الثانية سيدي الرئيس، منذ حين تقدّمت بطلب تنازل الكلمة لزميلي بلال ابن المشري ولكنّ الإدارة مررت الطلب وكأنّه طلب كلمة والورقة التي قمت بتعميرها هي استمارة تنازل عن كلمة لفائدة زميلي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد بلال ابن المشري تفضّل.

السيد بلال ابن المشري

مواصلة لنفس كلام زميلي بخصوص الفصل 74 من النظام الداخلي تقديم مقترحات التعديل يكون عبر تطبيقة الكترونية إلى حدّ الآن هي غير موجودة بالمجلس ولم يتم إعطائنا أي وسيلة أخرى لتقديم مقترحات التعديل وبالتالي فإنّ الست مقترحات التعديل التي قدّمناها لا تعتبر لاغية كما تفضّل السيد رئيس اللّجنة ونطالب بعرضها على الجلسة العامّة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل الكلمة للسيد رئيس اللّجنة لمواصلة النظر في فصول القانون.

السيد المقرر

الفصل الأول:

تحدث مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تسمى "الوكالة الوطنية للدّواء ومواد الصحّة"، ويشار إليها فيما يلي بـ"الوكالة".

وتخضع الوكالة لإشراف الوزارة المكلفة بالصحة ويكون مقرها بتونس العاصمة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت على الفصل الأول، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 107 نعم ،10 محتفظ ،1 لا المجموع 118، وقعت المصادقة على الفصل 1 تفضل السيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 2:

تسهر الوكالة عند تنفيذ مهامها على ضمان شفافية التصرف في الدواء ومواد الصحة واستقلالية أعمال وآراء وقرارات الهياكل والمؤسسات والخبراء المتداخلين في تنفيذ مهامها. وللغرض تكلّف خاصة بالمهام التالية:

- المساهمة في اقتراح السياسة الوطنية في مجال الدواء ومواد الصحة،

- إسناد أو اقتراح إسناد التراخيص، وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل، في ميدان صنع وتسجيل وتوريد وتصدير وتوزيع وتسويق الدواء ومواد الصحة ومكوّناتها،

- تعليق أو منع أو اقتراح تعليق أو منع تسجيل وصنع وتوريد وتصدير وتوزيع وتسويق الدواء ومواد الصحة ومكوّناتها وذلك وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل،

- إسناد التراخيص في إجراء التجارب السريرية ومراقبتها وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل،

- ضمان حماية وفعالية وجودة الدواء ومواد الصحة ومكوّناتها وخاصة منها الأدوية ذات الاستعمال البشري والاستعمال البيطري والمستلزمات الطبية والمكمّلات الغذائية ومواد التجميل وغيرها من المواد الصحية التي تهدف إلى الوقاية أو التشخيص أو العلاج،

- تقييم العلاقة بين إيجابيات ومخاطر الدواء ومواد الصحة طيلة فترة استعمالها وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية،

- مراقبة المواد السّمية والمواد المخدرة والمواد المؤثرة عقليا،

- مراقبة عمليات الإعلام والتنمية والإشهار المتعلقة بالدواء ومواد الصحة،

- تقديم المعلومة الملائمة لمهنيي الصحة والمرضى حول الاستعمال الرشيد للدواء ومواد الصحة،

- مكافحة تقليد الدواء ومواد الصحة ومسالك الإتّجار غير المشروع وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية،

- تطوير الاختبارات العلمية والفنية اللازمة لأداء مهامّها،

- المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير للدواء ومواد الصحة بالقطاعين العمومي والخاص،

- مراقبة المواد المرخص فيها من قبل الوكالة بعد تسويقها،

- السهر على ترشيد استعمال الدواء ومواد الصحة والمستلزمات الطبية بالقطاعين العمومي والخاص،

- مراقبة الآثار غير المرغوب فيها للدواء ومواد الصحة وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية،

- إجراء تفقّد دوري للمؤسسات الخاضعة لرقابتها،

- تشجيع الإنتاج الوطني للدواء ومواد الصحة،

- السهر على تطبيق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل في ميدان صنع وتسجيل وتوريد وتصدير وتوزيع وتسويق الدواء ومواد الصحة ومكوّناتها،

- اقتراح الأحكام الترتيبية والمعايير المتعلقة بالدواء ومواد الصحة ومكوّناتها وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية،

- ابداء الرأي حول مشاريع النصوص القانونية ذات العلاقة بمجال نشاطها،

- اقتراح وتطوير برامج الشراكة والتعاون الدولي والإقليمي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت على الفصل 2 بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 106 نعم، 13محتفظ، 6 لا المجموع 125 وقعت المصادقة على هذا الفصل. تفضل السيد رئيس اللجنة.

تفضل السيد يوسف الطرشون يطلب الكلمة.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس، بكلّ لطف سمعنا ما قاله زميلنا بلال ابن المشري في علاقة بمقترحات التعديل التي تفضلوا بها وأرسلوها إلى اللجنة ولكنّ اللجنة لم توضّح إن كانت مقترحات التعديل وصلتها أم لم تصلها، في حال وصلتها لماذا لا تعرض على التصويت وفي حال لم تصلها توضّح لنا اللجنة ذلك وبما أن المنصة الرقمية غير متوفّرة فإنّنا نريد توضيحا من طرف اللجنة قبل المرور إلى التصويت وتجاوز مسألة مقترحات التعديل.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سيد يوسف، في النظام الداخلي الذي أنت فيه المقرّر يقول أنّه لا يمكن الاستناد إلى عدم توفّر المنظومة الإعلامية فالآجال واضحة طبق الفصل 74 حيث تقدّم المقترحات إلى مكتب الضبط ثمّ توجّه إرسالية إلى كافة النوّاب يوم 14 جوان 2023 للإعلام بفتح آجال تقديم مقترحات التعديل لأربعة أيّام عملا بالفصل 74 من النظام الدّاخلي ومقترحات التعديل يجب أن تنشر على الموقع الرسمي في الآجال. وبالتالي إذا لم يكن هناك منصة هناك مكتب ضبط حسب النظام الداخلي الذي صادق عليه المجلس.

تفضل الكلمة الآن لرئيس اللّجنة.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

بالنسبة للسيد يوسف أعلمكم أنّ مقترحات التعديل وصلت اليوم للجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس اللّجنة الرجاء التفضل بمواصلة قراءة الفصول.

السيد المقرر

الفصل 3:

تدخل ضمن مجال اختصاص الوكالة المواد التالية:

- الأدوية بما فيها التلاقيح والأمصال وبواعث التجاوب والمستلزمات الطبية والمكملات الغذائية وغيرها من مواد الصحة غير الدوائية المعدة للاستعمال البشري أو للاستعمال البيطري،

- مواد التجميل.

وتضبط القائمة التفصيلية للمواد المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل بمقتضى قرار من الوزير المكلّف بالصحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 109 نعم، 12محتفظ، 3 لا، المجموع 124 وقعت المصادقة على هذا الفصل. تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد المقرر

الفصل 4.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الانتظار قليلا السيد صالح مباركي يطلب نقطة نظام. تفضّل.

السيد صالح مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

ما يفهم من مشروع هذا القانون أنّ هذا الهيكل له صلاحيات كبيرة وهنا يقول -تعليق أو منع أو اقتراح تعليق أو منع تسجيل في هذه الحالة هل هو يقرّر أو يقترح؟ هناك خيارين، إسناد أو اقتراح اسناد التراخيص، تعليق أو منع أ اقتراح تعليق أو منع التسجيل ما هذا؟ هو عنده سلطة تقديرية إمّا أن يعدّل أو أن يقترح ثمّ إنّ مشروع القانون لم يتعرّض إلى علاقة الهيكل الجديد بالصيدلية المركزية وهل أنّ الصيدلية المركزية سيقع إلغاؤها أو أنّها ستواصل عملها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد محمّد بن حسين يطلب نقطة نظام.

السيد محمّد بن حسين

سيدي الرئيس، لماذا هذا الإصرار على خلق جو مشحون داخل الجلسة العامّة؟ حدث قبل ذلك وأنّ مقترحات التعديل وقع إدراجها في نفس اليوم وقد اعتمدناها في هذه الجلسة العامّة، زملاء اقترحوا مقترحات تعديل ولم تُقبل إذا سيادتك ترى أنّه من الممكن تمرير مقترحات التعديل نمررها في هذه الجلسة فالجلسة العامّة هي سيدة نفسها وقد حدث هذا الأمر سابقا، لماذا كلّما تتحسّن الأجواء نصر على إعادة شحنها؟ مع الشكر سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضّل السيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

شكرا.

الفصل 4:

يضبط التنظيم الإداري والفني والمالي للوكالة وكذلك طرق سيرها بمقتضى أمر.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية التصويت.

انتهاء التصويت، 103 نعم،16 محتفظ و7 لا، المجموع 126 وقعت المصادقة على هذا الفصل. تفضل سيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 5:

يضبط الهيكل التنظيمي للوكالة ونظام الخطط الوظيفية لأعوانها بمقتضى أوامر.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية التصويت.

انتهاء التصويت، 105 نعم،14 محتفظ و6 لا، المجموع 125، وقعت المصادقة على هذا الفصل. تفضل سيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 6:

يخضع أعوان الوكالة للقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذا وقع فيه تعديل تفضّل السيد رئيس اللّجنة.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

نعم ورد فيه تعديل من قبل خمسة نواب وهم السيد محمّد أمين الورغي، سامي رايس، آمال المؤدّب، صالح سالمي والفاضل بنتركية. ويتمثل التعديل في إلغاء مقتضيات الفصل 6 وتعويضها بمقتضيات جديدة ليصبح الفصل كما يلي:

"يخضع أعوان الوكالة لقانون عدد 78 لسنة 1985 والمؤرخ في 5 أوت 1985 كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 28 لسنة 1999 المؤرخ في 3 أفريل 1999 والمتعلق بالقانون الأساسي لأعوان الدواوين والمنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس ماله بصفة مباشرة وكلية".

نعرض هذا المقترح على التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل ذلك من يدافع على هذا المقترح ومن يعارض هذا المقترح؟

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

يدافع عن هذا المقترح السيد محمّد أمين الورغي أو عند الاقتضاء سامي رايس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد محمّد أمين الورغي، المصدح للسيد محمّد أمين الورغي.

السيد محمّد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس، نرحّب بالسيد الوزير والطاقم المصاحب له،

مشاكل وزارة الصحة في كلّ الجهات والسادة أوضحوا مشكورين كلّ هذه المشاكل، ومن بين هذه المشاكل هو نقص في الأطباء وأطباء الاختصاص هذا يعود إلى مشكل مادي بامتياز ونحن اليوم لا نريد أن يكون هذا سببا أو عائقا في خدمة الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، لذلك اقترحنا إلغاء مقتضيات الفصل 6 وتعويضها بمقتضيات جديدة ليصبح الفصل كما يلي:

"يخضع أعوان الوكالة الوطنية للقانون عدد 78 لسنة 1985 والمؤرخ في 5 أوت 1985 كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 28 لسنة 1999 المؤرخ في 3 أفريل 1999 والمتعلق بالقانون الأساسي لأعوان الدواوين والمنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس ماله بصفة مباشرة وكلية"

وهذا لماذا؟ لكي تكون الوكالة ناجعة أكثر وتقوم بأدائها على أحسن وجه ولهذا سيكون النظام الأساسي المتمثّل في الفصل 6 جاذبا للمهارات والكفاءات التي لا يمكن تحقيقها بالنظام الأساسي المنطبق الحالي في الفصل 6 على صيغته الأصلية على أعوان وإطارات في مختلف الهياكل التي سيتمّ إدماجها وأنت تعلم سيدي الوزير أنّ أغلب الهياكل التي سيتم ادماجها هم الأطباء والصيادلة والأطباء البياطرة يجب أن يكون لهم منح تشجيعية للالتحاق بالوكالة ويقومون بمهمّتهم على أكمل وجه. فقط هذا هو مقترح التعديل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا التعديل وإلاّ فنمر إلى التصويت، تفضل الكلمة للسيد المعز بنيوسف.

السيد المعز بنيوسف

سيدي الرئيس، بالنسبة للإخوة في وزارة الصحة حسب الفصل 6 يطلبون ضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية وهم يريدون أن يتقاضوا رواتب كالموظفين العموميين ونحن كبرلمان نطالب أن يتقاضوا كأعوان في الوكالة أو في الديوان أعتقد أنّ الوضع المادي للبلاد اليوم ذهبت فيه الوزارة أكثر من البرلمان فأدعو إلى التصويت بلا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا السادة النواب الاستعداد للتصويت على هذا المقترح مقترح التعديل من يوافق على هذا المقترح ومن يعارض هذا المقترح أو من يحتفظ بصوته بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 40 نعم،11 محتفظ و69 لا، المجموع 120 وقع رفض هذا المقترح إذا اللّجنة تقرأ لنا الفصل في صيغته الأصلية.

السيد المقرر

الفصل 6:

يخضع أعوان الوكالة للقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت على هذا الفصل في صيغته الأصلية، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت. 94 نعم ،17 محتفظ و15 لا، المجموع 126 وقعت المصادقة على هذا الفصل.

نقطة نظام يطلبها السيد هشام حسني تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

يبدو من خلال الفصلين الأوّل والسادس أن هناك تناقضا حيث جاء في الفصل الأوّل: "تحدث مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية" وهنا نصوّت في الفصل 6 على: "يخضع أعوان الوكالة للقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية" يعني هنا نصوّت على

الصبغة الإدارية المفقودة في الفصل الأول أرجو من وزارة الصحة توضيح هذا قبل المصادقة على القانون برمّته وبالتالي تكون وجاهة المقترح الذي تقدّم به زميلنا في محلّها في تناسق مع الفصل الأوّل وهذا قراءتي للفصلين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد رئيس اللّجنة نواصل النظر في الفصول.

السيد مقرر

الفصل 7:

تضبط قائمة الخدمات التي تسديها الوكالة وشروط إسنادها وكذلك تعريفاتها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالصحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت على الفصل 7.

انتهاء التصويت، 107 نعم ،9 محتفظ و5 لا، المجموع 121 وقعت المصادقة على الفصل 7 تفضل سيدي رئيس اللجنة.

السيد المقرر

الفصل 8:

تتكون ميزانية الوكالة من الموارد والنفقات التالية:

أ – الموارد:

- الاعتمادات والمنح المسندة من قبل الدولة،

- المعاليم والأتاوى المحمولة على المستغلين مقابل الخدمات المسداة من الوكالة،

- مبالغ الصلح والخطايا،

-الهبات والوصايا،

- المداخيل التي تحصل عليها من التصرف في ممتلكاتها،

- فوائد التأخير على مبالغ الاستخلاص،

- إتاوات توظيف مدخراتها المالية،

- المداخيل العرضية،

- محاصيل ومداخيل الممتلكات المنقولة والعقارية،

- كل الموارد الأخرى التي يمكن أن ترجع للوكالة طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

ب- النفقات:

- نفقات تسيير الوكالة،

- المصاريف اللازمة لإنجاز المهام الموكولة للوكالة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت على الفصل 8.

انتهاء التصويت 112نعم ،9 محتفظ و2 لا، المجموع 123 وقعت المصادقة على هذا الفصل. تفضل سيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 9:

تحال للوكالة التجهيزات والمعدات الراجعة بالنظر للمؤسسات والهياكل المنحلّة وفقا للتشريع الجاري به العمل كما يلحق أعوانها وجوبا بالوكالة.

وتحدث بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالصحة لجنة تتولى إتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي للأعوان المعنيين. انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت 110نعم ،12محتفظ و1 لا، المجموع 123 وقعت المصادقة على هذا الفصل.

تفضل السيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 10:

مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من الفصل 9 من هذا القانون، تحيل الدولة على وجه الملكية لفائدة الوكالة العقارات والمنقولات والمعدّات التابعة لملك الدولة الخاص واللازمة للقيام بمهامها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

وتحدث بقرار مشترك من الوزراء المكلفين بالصحة والمالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية لجنة تتولى جرد العقارات والمنقولات والمعدات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وتحرر كشفا فيها وتحدد قيمتها وذلك قصد إحالتها إلى الوكالة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 108 نعم ،9محتفظ و1لا المجموع 118 وقعت المصادقة على هذا الفصل.

تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد المقرر

الفصل 11:

في صورة حلّ الوكالة تلحق جميع ممتلكاتها إلى الدولة التي تتولى تنفيذ تعهداتها طبقا للتشريع الجاري به العمل. انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 110 تعم ،10محتفظ و1لا، المجموع 121 وقعت المصادقة على هذا الفصل. تفضل سيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 12:

يمكن للوكالة في إطار القيام بمهامها وبعد موافقة سلطة الإشراف تقديم المساندة الفنية وإسداء خدماتها بالخارج.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهى التصويت، 106 نعم ،13 محتفظ و2 لا، المجموع 121 وقعت المصادقة على هذا الفصل.

تفضل السيد رئيس اللّجنة.

السيد مقرر

الفصل 13:

تتم معاينة المخالفات للأحكام التشريعية المتعلقة بالدواء ومواد الصحة وخاصة منها القانون عدد 54 لسنة 1969 المؤرخ في 26 جويلية 1969 المتعلق بالمواد السمية والقانون عدد 55 لسنة 1973

المؤرخ في 3 أوت 1973 المتعلق بتنظيم المهن الصيدلية والقانون عدد 91 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 المتعلق بتنظيم صناعة وتسجيل الأدوية المعدة للطب البشري، وذلك من قبل الصيادلة المتفقدين. انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهى التصويت، 105 نعم ،14 محتفظ و2 لا، المجموع 121 وقع المصادقة على هذا الفصل.

تفضل السيد رئيس اللّجنة.

السيد المقرر

الفصل 14:

تواصل المؤسسات والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة المكلفة بالصحة مهامها التي تدخل في مجال اختصاص الوكالة إلى حين تركيز الوكالة التي تحلّ محلّ تلك المؤسسات والهياكل في أداء مهامها وفي جميع الحقوق والالتزامات المحمولة عليها.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهى التصويت، 107 نعم ،12 محتفظ و3 لا، المجموع 122 وقعت المصادقة على هذا الفصل.

تفضل السيد رئيس اللّجنة.

السيد مقرر

الفصل 15:

تلغى تدريجيا جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون في أجل أقصاه ثلاث (3) سنوات من تاريخ نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 106 نعم ،14 محتفظ و2 لا، المجموع 122 وقعت المصادقة على هذا الفصل.

الآن الرجاء الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمّته.

السادة النواب الاستعداد للتصويت، بداية عملية التصويت.

انتهاء التصويت، 111 نعم،11 محتفظ و1 لا، المجموع 123 بذلك تمّت المصادقة على مشروع القانون المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة عدد2023/01.

شكرا للسيد الوزير وكافة مرافقيه، شكرا للّجنة، شكرا لجميع الزملاء على مداخلاتكم.

توجيه سؤال شفاهي
الى السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير، أستسمحكم المرور إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا والنقطة الثانية تتعلّق بتوجيه سؤال شفاهي الى السيد وزير الصحة تبعا لقرار مكتب المجلس في 15 جوان 2023 وذلك عملا بمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 130 من النظام الداخلي والسؤال للسيدة النائبة ألفة المرواني، وتجدر الإشارة إلى أنّ إجراءات السؤال الشفاهي تخضع للضوابط المنصوص عليها بالفصل 130 من النظام الداخلي وذلك كالتالي:

أوّلا يتولى النائب عرض سؤاله في مدّة لا تتجاوز عشر دقائق،

يتولّى عضو الحكومة جوابه في نفس الجلسة في مدّة لا تتجاوز خمس دقائق،

للنائب فقط الحق في التعقيب مرّة واحدة فقط ولمدّة لا تتجاوز خمس دقائق.

والكلمة للزميلة المحترمة ألفة المرواني. تفضّلي.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة النائبة ألفة المرواني

السيدة ألفة المرواني

شكرا سيدي رئيس المجلس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

السؤال الأول الموجّه للسيد وزير الصحة حول أسباب غلق مستوصف بن عروس في حي المستوصف وهي أسباب غير واضحة ومريبة حقيقة.

في الحقيقة سألت العديد من الأطراف ووجدت إجابات متضاربة، هناك من يقول أن هذا قرار أحادي وفي غير محلّه وهناك من يقول أنّه قرار مبني على " expertise " يعني اختبار فنّي وهو أنّ هذا المبنى هو مبنى آيل للسقوط في كلّيته وهناك أطراف أخرى تؤكّد أنّ الجزء الآيل للسقوط هو في جزء منه فقط في 2 قاعات تستوجب الصيانة فقط وهي الصيدلية و"salle de soin " الموجودة في مدخل المستوصف على الجانب الأيمن، وإذا كان هذا صحيحا وأنّ قاعتين فقط تستوجب الصيانة فنصدر قرار غلق كامل المستوصف هذا في تقديري و بلغة الصحة كأن شخص لديه" intervention " على يديه قمنا بقتله.

قمت بزيارة ميدانية سيدي الوزير للمستوصف كنت أعتقد أنّ المبنى سقط أو على الأقل هناك تشققات في الجدران وأحدثت تشرخات عميقة فلم أجد شيئا وأنا بحكم تجربة بلدية سابقة زرت العديد من المباني الآيلة للسقوط ومتداعية ورأيت ما معنى آيلة للسقوط، في الحقيقة في مقرّ مستوصف بن عروس ليس هناك أيّ تشققات إلاّ في القاعتين المذكورتين في الـ" expertise " حسب معلوماتي وهي قاعات جانبية في المقابل زرت مستوصف في مرناق وهو مستوصف الكبّوطي وعندي صور تبلغ التشققات فيه حجم 3 أصابع ولم يتم فيه قرار إخلاء أو قرار غلق حقيقة وإلى اليوم هو مازال يعمل.

في الحقيقة، أريد القول أنّ مستوصف بن عروس الكائن في حيّ المستوصف مبني بالحجارة تطبّبنا فيه منذ الصغر أعمدته حديدية مبنى ما شاء الله" robuste " وهذا ما يجعلني أشكّك في هذه الدراسة الفنية التي قالت أنّ المبنى كلّه متداعي وأتساءل عن نوايا قرار الغلق الكلي وخاصّة عندما نعلم أنّ " chaise dentaire " كانت موجودة في مستوصف بن عروس نُهبت وأهمّ ما سرق فيه هي الـplaque" électronique"، هذا الكرسي موجود الآن في مرناق وقد تمّت فيه

"expertise"من قبل مركز الدراسات الفنية والصيانة الطبية البيولوجية والاستشفائية وقُدرت تكلفة إصلاحه بـ12.297.400 وعندما نعلم كذلك أنّ الكرسي الموجود في المستوصف في مرناق نُهبت منه كذلك الـ " plaque électronique " عندما نعلم أنّ تكلفة إصلاحه وهي 40 % من تكلفة إصلاحه 599.710 15 حسب الدراسة والاختبار الفني الذي قمتم به عدد 1586 حينها نشكّ سيدي الوزير وأنّ هناك سبب للتجهيزات المنهوبة، ثمّ أين تجهيزات المستوصف هل وقع فيها جرد قبل أن تصبح أكوام في رادس الغابة في الحقيقة لا أعلم إن وقع فيها جرد أم لا أين تجهيزات الدولة وأين تجهيزات المواطنين؟ لا نعلم شيئا.

صحيح هناك طلب جرد موجود أمامي الآن عدد 2650 في 13 ماي 2022 تاريخ المراسلة، أين معدّات بن عروس؟ أين تجهيزات الدولة؟ أين تجهيزات المستوصف؟ إنّه أكوام في غابة رادس تصبّ عليه الأمطار والرياح.

أريد أن أتساءل هل أن مستوصف آيل للسقوط يتمّ اقتراحه في مخطط تنمية سابق ليصبح مركز وسيط باعتبار أنّ كل ذلك صحيح وبالرجوع إلى المنشور عدد 61 لسنة 2003 الصادر عن وزارة الصحة حول الغلق الوقتي لبعض الأقسام أو الوحدات الطبية، تؤكّد فيه الوزارة أنّ قرار الغلق يجب أن يكون لظروف استثنائية وتوجز مدّته لأدنى حد ممكن إذا استحال العمل به، بعد التحرّي والتروي لعدم ادخال اضطراب على إسداء الخدمات للمرضى وهو ما وقعنا فيه حاليا، هذا مستوصف مغلق حاليا لما يقارب السنتين محجور منهوب وضعيف الحال يعاني أين يعالج ضعاف الحال؟

في الحقيقة، هم وجدوا الحل بين ظفرين إحالة المرضى إلى مستوصف حي الملعب الذي لا تتجاوز مساحته 70متر مربّع يستقطب كلّ يوم آلاف المرضى من بن عروس، مركز ولاية بن عروس بدوائرها الشرقية والغربية ولكم أن تتخيّلوا الوضعية باعتبار قرار الغلق منذ عامين أو أكثر ومرفق صحي عمومي مغلق ولا يوجد أيّ مؤشر على عودة النشاط به.

في الحقيقة، سيدي الوزير أطلب من سيادتكم فتح بحث لتتبّع الموضوع والأسباب التي تكمن وراء الإضرار بالمواطن وإهدار المال العام، أموال الدولة وأتساءل متى ستنطلق أشغال التهيئة ليعود هذا المرفق لسالف نشاطه، هذا السؤال الأوّل وهذه الوثائق موجودة.

بالنسبة للسؤال الثاني، السؤال الثاني بناية تابعة لوزارة الصحة كائنة بنهج غرة ماي ببن عروس كان من المفروض أن تكون مركز تحاليل تابعة للهيئة الوطنية للسلامة الغذائية والتي من المفروض قبل أن تنتهي الأشغال وتصل نسبة الأشغال 3/2 نقوم بطلب عروض سواء في التجهيزات للمركز أو في الموارد البشرية، أكثر من عشر سنوات من انتهاء الأشغال والحكومات السابقة تغطّ في نوم عميق لا أستطيع أن أقول شيئا آخر، هذا الموقع مغلق وهو بناية في موقع استراتيجي بجانب مستشفى الحروق البليغة أمام المركز الثقافي والرياضي الجديد ببن عروس خارج دورة الإنتاج هذا في تقديري أيضا يدخل في خانة إهدار المال العام لأنّنا "حضّرنا الحصيرة قبل الجامع" كما يقول المثل.

متى يتم فتحه واستغلاله خاصّة وأنّ هناك أضرار لحقت بالبنية التحتية جراء الغلق؟

في الحقيقة، لقد سُعدت عندما مررت أمامه ووجدت فيه القليل من الأشغال.

السؤال الثالث، أحاول أن أُوجز وهو حول المركز الوطني للأمراض السرطانية هو مشروع حسب بطاقة التقديم المعدّة من الوزارة بالغ الأهمية نظرا لارتفاع عدد مرضى السرطان والعائق الكبير هو أنّنا لا نملك مراكز للأمراض السرطانية.

المشروع تمّ فيه تمكين وزارة الصحة من قطعة أرض تابعة للبلدية تبعا لمراسلة أولى في 8 نوفمبر 2017 عدد 8084 موجّهة لبلدية بن عروس وكانت البلدية سريعة الاستجابة ووافقت على الطلب في غضون يومين فقط بتاريخ 10 نوفمبر 2017 بمصادقة النيابة الخصوصية للمجلس وخصّصت لهذا المشروع مساحة 4 هكتارات الرسم العقاري عدد 80208/603 كائنة بجانب مستشفى الحروق.

تمّت مراسلة الوزارة بالموافقة يوم 18 نوفمبر إلى حدّ الآن الأمور واضحة، التكلفة التقديرية 200 مليار و363 ألف سنة 2017، مشروع مموّل بقرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وتمّ توقيع اتّفاقية القرض بتاريخ 16 نوفمبر 2017، على ماذا تمّ التوقيع؟ تمّ التوقيع على 200 مليار قرض تونسي وعلى هبة، هبة كويتية تقدّر بـ 300 ألف دينار كويتي لإنجاز الدراسات اللاّزمة يعني أنّ كلّ شيء جاهز.

نحن اليوم في سنة 2023 أين هو هذا المشروع؟ ما هو مآل القرض؟ ما هو مآل الهبة؟ ست سنوات ولا يوجد أثر لهذا المشروع ولديّ كلّ الوثائق وكلّ المراسلات، كتاب بالوثائق والمراسلات.

نفس الشيء، وحدة إنعاش الأطفال في مركز الحروق البليغة كلفته 200 ألف دينار سنة 2016 الدراسات موجودة والتمويلات جاهزة منذ سنة 2016 لكن إلى حدّ الآن المشروع معطّل، أطفال يتعرضون للحرق 4 و6 و8 و15 سنة مستشفى الحروق لا يقبل معالجتهم ومستشفى باب سعدون لا يقبلهم لأنّه لا يملك اختصاص حروق، يعني طفل يُحرق ومستشفى الحروق الذي هو طب الاختصاص لا يقبله وباب سعدون لا يوجد به اختصاص حروق لا يقبله هذا مشروع وحدة إنعاش الأطفال معطّل.

مؤخرا خسرنا طفل عمره أربع سنوات حروق درجة ثانية بمنطقة داخلية وبالتقصّي علمنا أنّ الوزارة أعطت هذه الصفقة لمقاول أتمنّى أن أكون مخطئة، هذا المشروع أخذه نفس المقاول الذي يصلح العيادات الخارجية في مستشفى الحروق البليغة، الأشغال تقدّمت بنسبة 70% ولكنّ الأشغال توقفت منذ مدّة وهذا أين أقيم وأمرّ من أمام المبنى كلّ يوم أعتقد أنّ المقاول لم يعد قادرا على إتمام المشروع وهذا هو نفس المقاول وهذه بدعة في الصفقات العمومية إذا كان ما أقوله صحيح بدعة كيف لنفس المقاول أن يأخذ مشروعين يعجز في الأوّل فكيف سيكمل الثاني وهو وحدة الإنعاش، وحدة أمراض القلب بمستشفى ...

إجابة السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الوزير لتقديم الجواب.

السيد وزير الصحة

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أشكر السيدات والسادة النواب على رحابة صدرهم وكذلك لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة وأعيد القول إن تمرير هذا القانون يحسب للمجلس شكرا لكم.

أشكر السيدة النائبة على سؤالها وبين ظفرين هناك سؤال شفاهي للسيدة النائبة فاطمة المسدي من صفاقس وآخر أجل للإجابة عليه هو 20 جويلية وهناك سؤالين كتابيين من السيد عصام شوشان الذي ورد علينا يوم 23 جوان وآخر أجل للإجابة الكتابية يوم 7 جويلية وسؤال للنائب محمّد الهادي العلاني من مكثر الذي ستصله كذلك الإجابة كتابيا.

في خصوص سؤال السيدة النائبة حول أسباب غلق مستوصف بن عروس الكائن بحي المستوصف يتعلّق الأمر بمركز صحة أساسية صنف 3 تداعت بعض أجزائه للسقوط وأصبحت تهدّد سلامة العاملين فيه ومرتديه، صحيح هو سقوط جزء من حائط الصيدلية والـ " salle de soin " لكن نحن لا نستطيع المجازفة بصحة المواطنين وبصحة مهني الصحة العاملين فيه، صحيح جزء لكن ذلك القرار تمّ إثر معاينة وجود تشققات وتصدّعات قام مدير مركز رعاية الصحة الأساسية، بعد استشارة إدارة البناءات بالوزارة، بإنجاز اختبار فني للبناية من قبل مكتب دراسات والذي أفضى إلى معاينة تداعي الهيكل الحامل للبناية للسقوط وبناء عليه قررت المصالح المعنية بالوزارة بتاريخ 21 ماي 2021 إخلاء البناية وتمّ إخلاء البناية يوم 31 ماي ونقل النشاط إلى مستوصف حي الملعب الذي يبعد 2 كم على مستوصف بن عروس.

بخصوص التجهيزات التي تساءلت عنها كل" matériels et fichiers "وجّه إلى حي الملعب وهناك"matériels bureautiques "وجّه إلى centre scolaire" بالمروج والchaise dentaire إلى مرناق.

وفيما يخصّ العيادات، في حي الملعب العيادات لا تجري الكشف لـ 1000 مريض في اليوم يجري 35 عيادة في اليوم نحن نتابع ولدينا " statistiques "حتى بعد أن توجّه إليه المواطنين.

تمّ إخلاء المستوصف يوم 31 ماي وعرض ملف هدم المركز وإعادة بنائه على أنظار اللّجنة الوطنية بتاريخ 22 ماي 2022 وحُظي بالموافقة، مشروع الهدم وإعادة بناء المركز مبدئيا بكلفة 700 مليون وهناك ترتيب مع وزارة المالية يحتلّ المرتبة 51 وطنيا حيث لا يعتبر مشروعا ذي أولوية خاصة بالمقارنة مع جهات أخرى خاصّة وأنّ جهة بن عروس تتوفر فيها 50 مركز صحة أساسية ومستشفى جهوي ومستشفى جامعي.

في ماي 2022 تم تقديم مشروع صيانة المركز على خلفية اختبار مكتب استشارات الذي قدّر أنّ الإشكال جزئي وحصري في الصيدلية وأنّ التكلفة تقدّر بـ 62 مليون وهنا نرى أنّ التكلفة انخفضت كثيرا 10/1 التي وقعت الموافقة عليها من طرف وزارة الصحة.

وفي نوفمبر 2022 وقع فحص المشروع المقترح للصيانة من طرف اللّجنة القارّة للبناءات المدنية وطُلب تقديم مشروع استشارة لمهندس استشاري للقيام باختبار شامل.

في فيفري 2023، اللّجنة القارّة للبناءات المدنية تقرّر تعيين مهندس استشاري عن طريق الاستشارة للقيام باختبار شامل بالمركز الصحي وذلك باعتبار أنّ الاختبار المتوفّر لا يفي بالحاجة.

في جوان 2023 يعني الشهر الفارط تم إصدار طلب تزوّد للمهندس الاستشاري بمبلغ 5.8 ألف دينار للقيام باختبار شامل "désignation d'expertise approfondie" يعني " est-ce que le centre sera démoli en totalité ou en partie " ووقع دفع مستحقاته المالية وننتظر ماذا سيقول ولكن لدينا أيضا فكرة أخرى ربّما لن يبقى مركز صحة أساسية بل يصبح" un centre polyclinique dentaire " لأنّ في تونس الكبرى لا يوجد" dentaire polyclinique" و"polyclinique dentaire " الوحيدة الموجودة لدينا في كامل الجمهورية موجودة في ولاية المنستير وموجود في المستشفيات الجامعية مثل الرابطة وشارل نيكول، طب أسنان، لكن ليس لدينا polyclinique dentaire " الذين يذهبون إليه الصغار والكبار هذا هو الجواب على سؤالك الأوّل.

السؤال الثاني بخصوص عدم دخول مركز التحاليل بنهج غرة ماي حيز الاستغلال، أُسند المشروع لفائدة الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وهو حاليا في طور التصفية العقارية لاستكمال تخصيص الملكية ونظرا لخصوصية أعمال الهيئة وقع إدخال تغييرات على البرنامج الوظيفي للمشروع حتّى يتلاءم مع الحاجيات والخاصيات الفنية لعمل الهيئة، وأنت ذكرت على أنّ البناية أنجزت سنة 2020 على أساس مخبر وطني لحفظ الصحة وتمّ إسنادها لفائدة الهيئة خلال شهر أوت 2022 مع تغيير البرنامج الوظيفي فيما يتعلّق بالغاز المخبري الخاص بنشاط الهيئة.

صحيح تعطّلت استئناف الدراسات بسبب وفاة المهندسة، المهندسة ماتت رحمها الله والله أكبر، المهندسة المعمارية الفائزة بالمناظرة الوطنية للمشروع رحمها الله لكن استأنفت الدراسات مع بداية 2023 بعد الاتّفاق مع شريك المتوفاة، ولتسريع في استكمال المشروع تمّ طلب عروض تكميلي في قسط وحيد يشمل الأشكال التكميلية للهندسة المدنية والسوائل والكهرباء على أن يستكمل اعداد ملف طلب العروض في موفى شهر جويلية 2023 مع تقدير مدّة الإنجاز بـ180 يوما.

المشكل هو" il Ya un raccordement" مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز والديوان الوطني للتطهير سيتم في شهر جويلية.

إذا أردت أن أعطيك على مستوى الربط بالكهرباء الغاز تمّ التنسيق مع مصالح شركة الكهرباء والغاز إقليم الزهراء إن تستطيعين مساعدتنا في ذلك مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز للتسريع ومصالح الشركة على المستوى المركزي لإقليم تونس الجنوبية وإعداد قائمة تقديرية في ربط الشركة المخبر المذكور بالكهرباء.

على مستوى الربط بشبكة المياه الصالحة للشراب مع" SONEDE" تمّ إعداد قائمة تقديرية في الغرض من طرف مصالح الشركة الوطنية لتوزيع المياه ثمّ قائمة تقديرية ثانية محيّنة للربط بالشبكة والاشكال يكمن في التراخيص الضرورية لقطع الطريق المعبّد والتي يتمّ الحصول عليها من بلدية المكان لذا قلنا لابدّ أن نتعاون كلّنا مع بعضنا.

بالنسبة للربط بشبكة التطهير، تطلب الوكالة الوطنية للتطهير مدّها بملف فنّي متكامل بين نوعية الأنشطة المخبرية التي سيتمّ إنجازها بالمخبر وفي حالة استعمال مواد كيميائية مدّها بملف فني يحتوي على مركز تحوير "centre de traitement " لهيئة المواد المستعملة قبل تصريفها وهذا ستقوم به البناءات في وزارة الصحة.

مشروع المركز الوطني للأمراض السرطانية، يندرج هذا المشروع في إطار اتفاقية تمويل مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية كما ذكرت سيادتك لكن قصد إعداد دراسة جدوى " étude de faisabilité " ما وقع الاتفاق عليه مع الصندوق الكويتي للتنمية هي"

étude de faisabilité " وليس" étude de construction " لأنّهم سيرون إن كان ممكن أو غير ممكن وهل يمكن إجراؤه أم لا إلى آخره.

إحداث مركز وطني للأمراض السرطانية بإقليم تونس الكبرى لتخفيف الضغط على معهد صالح عزيّز فقط ملاحظة وأعوّل على رحابة صدرك مثل بقية السادة النواب لدينا مراكز أخرى وأنت قلت ليس لدينا، لدينا مراكز أخرى لدينا قطب للأمراض السرطانية بأريانة، جندوبة، صفاقس، سوسة، المنستير وإن شاء الله في القريب العاجل مشروع سيادة الرئيس في قابس.

في إطار البحث عن عقار لتخصيصه لهذا المشروع تمّ الاتّفاق على قطعة أرض كما ذكرت تابعة للمخزون العقاري لمركز الإصابات والحروق البليغة بن عروس مع إضافة قطعة أرض محاذية تمسح 5 هكتارات وترجع بالملكية إلى بلدية رادس، أُمضيت اتّفاقية تمويل بتاريخ 16 نوفمبر 2017 وتمّ التمديد فيها إلى غاية 31 ديسمبر 2024 تمّ اختيار الموقع خلال سنة 2018 والإعلان عن طلب التعبير عن الرغبة في المشاركة في 4 فيفري 2019، أُعلنت الاستشارة الخاصّة بالمرحلة الثانية غير أنّ نتائجها لم تحظ بموافقة الجهة المانحة، تمّ إعادة التعبير عن الرغبة في المشاركة سنة 2021 ونظرا لتعطّل الإجراءات بسبب الكوفيد أفضت اجراءات إسناد الصفقة إلى تحديد قائمة مختصرة على 3 مجامع ومكاتب دراسات وذلك بتاريخ 15 جوان 2023 يعني منذ أسبوعين، أُحيل الملف على الصندوق للحصول على الموافقة واستكمال إجراءات إسناد صفقة دراسة الجدوى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير، هل للزميلة المحترمة تعقيب؟ لديك خمس دقائق للتعقيب. الكلمة للأستاذة تفضّلي.

تعقيب السيدة النائبة

السيدة ألفة المرواني

شكرا سيدي رئيس المجلس،

فقط أريد أن أكمل مداخلتي بخصوص وحدة أمراض القلب بمستشفى الياسمينات التي سمعنا أنّه" heureusement "ستبدأ فيه الأشغال أسأل عن مأل المستشفى الميداني للهبة القطرية المنتصب حاليا في نفس مكان مشروع وحدة أمراض القلب علما وأنّنا أنفقنا عليه الكثير من ميزانية المستشفى الجهوي للياسمينات ليُقام هذا المستشفى الميداني تقريبا 500 ألف دينار.

السؤال الأخير هو حول أخطار الإدمان سيدي الوزير كلّنا نعلم اليوم الخطر الذي يعيش فيه شبابنا جرّاء آفة المخدّرات والمؤثرات العقلية كما نعرف أهمية المقاربة الطبية وليس الأمنية للتخلّص من هذه الآفة.

أتذكّر أنّ هناك برنامج في 2016 -2020 بولاية بن عروس تمّ التطرّق واقتراح بناء مركز لمعالجة الإدمان بالمحمدية في أرض تابعة لوزارة الصحة ورغم أهميّة المشروع أهمية قصوى فإنّ الوزارة لم تبد أيّ تجاوب في هذا الخصوص في الوقت الذي نخسر فيه أولادنا كل يوم وكل ساعة فأنا" à la basse "مربية وأعرف ماذا أقول، هل للوزارة بدائل أخرى سنتحدّث عن ذلك في المرة القادمة لأنّ الوقت لا يسمح؟ ماهي مقترحاتكم حول هذا الموضوع؟

سيدي الوزير، بالنسبة للتعقيب على ما تفضّلتم به من الجيّد جدّا أن تقول لا يمكن أن نلعب بصحة المواطن ومستوصف مرناق الذي يعاني من شروخ عميقة أليست هذه صحة المواطن أيضا؟ يعني مستوصف بن عروس لا يوجد به ولا تشقق نغلقه ومستوصف الكبّوطي لا؟ ثمّ الكرسي وقبل المرور إلى الكرسي سيدي الوزير، لديكم منشور عدد 61 صادر عن وزارة الصحة وفيه يقول استحالة الغلق إذا لم يكن هناك سبب، فهما قاعتين آيلتين للسقوط وليس المبنى بأكمله كان من الممكن إبقاء المبنى يعمل والقاعات بعيدة حتى في الـ " architecture " هي بعيدة، المواطنين لا يريدون مصحة، حي المستوصف بُني واسمه حي المستوصف لأجل وجود المستوصف فالمواطنين متمسكون بحقّهم في الصحة فالصحة "حق موش مزية".

الكرسي سيدي الوزير، أنا سألتكم عن الكرسي لدينا" 2 chaises dentaires " واحد لم يعد ممكن إصلاحه والثاني ممكن إصلاحه بـ 12 ألف دينار بقيمة 33% من قيمة ثمنه هل تمّ إصلاحه؟ الجرد، أطلب منكم سيدي الوزير تتبّع الموضوع وفتح تحقيق وأنا أيضا سأتابع الموضوع لأنّ هذا مال المجموعة الوطنية، هذه أموال الشعب.

ثمّ بالنسبة للأرض التي سلُمت اليكم بتخصيص أرض كيف تخصص البلدية أرض لمشروع غير مصادق عليه؟ وماذا وقع في الدراسة؟ 300 ألف دينار كويتي قرابة أكثر من 2 مليار هل تمّت الدراسات؟

نرجو منكم سيدي الوزير، لفتة لجهة بن عروس.

شكرا على رحابة صدركم في إجابتي أتمنى أن تكون لدينا مصافحات قادمة في مواضيع حارقة لأنّ الملفات لا تنتهي في جهتي وأتمنى أن يكون صدرك رحب في الإصغاء لكلّ الزملاء النواب فيما يهمّ الصحة لأنّ الصحة قطاع حيوي في تونس مثله مثل التعليم ونحن متمسّكون بمكاسب الدولة الوطنية وشكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا، جلسة اليوم قبل البدء في مناقشة مشروع القانون كان هناك 30 متدخّل كلّ منهم أخذ ثلاث دقائق ثمّ بعد مناقشة القانون كان هناك 90 تدخّل للسادة النواب بمعدّل ثلاث دقائق لكلّ تدخّل يعني اليوم 120 تدخل ضارب ثلاث دقائق يعني ست ساعات تدخّلات اضافة لما تطلّبته العملية من عرض فصول وردود السيد الوزير ونعتبر أنها كانت جلسة ممتازة وهي بداية لعمل تشاركي بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية في خدمة المصلحة العليا للوطن.

لذلك الشكر موصول لجميع الزميلات والزملاء على تدخّلاتهم والشكر موصول للسيد وزير الصحة على رحابة صدره وتحلّيه بالهدوء الكامل أثناء تدخّله وأثناء الرّد وكذلك الوفد المرافق له الذي بقي معنا طوال هاته المدّة، وأكيد أنّ هناك تفاعل إيجابي من خلال المناخ العام بين كلّ الأطراف لأنّ هدفنا هو خدمة المواطن وخدمة الشعب وخدمة الوطن لذلك أعتبر أنّ هذه الجلسة التي تمّت بالمصادقة العريضة على مشروع قانون الوكالة تعتبر جلسة ممتازة.

وبذلك نأتي إلى نهاية أشغالها ونتمنى للجميع التواصل على نفس النهج وإلى لقاء قريب وأرفع الجلسة وقبل رفع الجلسة

أستسمحكم أن أتوجّه بالشكر للسادة الإعلاميين الذين بثّوا أشغال هذه الجلسة للمواطنين ونحن قلنا دائما أنّ أهم مكسب بعد 14 جانفي هو حريّة الإعلام والإعلام الذي يخدم المصلحة العليا للوطن ويخدم مشاريع القوانين. شكرا لكم نرفع الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة وأربعين دقيقة مساء)

II. تغيير في كتلة نيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغيير الذي طرأ على كتلة نيابية كالتالي:

انضمام النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب إلى كتلة الأحرار التي أصبحت تضم عشرين عضوا.

III .الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيد النائب صابر الجلاصي بسؤال كتابي الى السيد وزير النقل بتاريخ 14 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 27 جوان 2023.

كما تقدم السيد النائب رياض جعيدان بسؤال كتابي الى السيدة وزيرة المالية بتاريخ 5 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 23 جوان 2023.

وتقدم أيضا السيد النائب محمد الهادي العلاني بسؤال كتابي الى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية بتاريخ 21 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 3 جويلية 2023.

السؤال الكتابي

من النائب صابر الجلاصي

إلى السيد وزير النقل

الموضوع :سؤال كتابي حول التنقيحات المقترحة بفصول كراس الشروط الخاص بمؤسسات التكوين في مجال سياقة العربات والسلامة المرورية والأمر510.

وبعد

تحية طيبة

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وبوصفي عضو لجنة النقل وبعد الاطلاع عن كثب عن الاحتقان الشديد الذي يشهده قطاع تعليم السياقة بتونس والذي يمكن أن يتطور الى تصادم بين شقى الخلاف (المؤجرين والأجراء) جراء المقترحات الأخيرة والمتمثلة في تعديلات جوهرية لها تبعات خطيرة على مستقبل القطاع من خلال تنقيح فصول النصوص الترتيبية المنظمة للمهنة بتأثير من بعض هياكل المهنة والتي تضرب مبدأ التوازن بين العرض والطلب في هذا القطاع الذي مافتيء يتنظم.

السؤال1 :لماذا لم تصغ هذه المقترحات في إطار لجنة فنية متعددة الاطراف احتراما لمبدأ توازي الصيغ والاجراءات؟

السؤال 2: لماذا خالف قرار سلطة الإشراف رأي أغلبية ممثلي المهنة في موضوع تنظيم إمتحانات شهادات الكفاءة المهنية (بعد اجتماع الرئيس المدير العام للوكالة الفنية للنقل البري بكل الهياكل بتاريخ 2023/01/25)

السؤال 3: لماذا لم تلتزم وزارة النقل بتطبيق القانون وتعلن عن مناظرة رئيس مؤسسة منذ 2021

السؤال 4 : لماذا لم تصدر النصوص التطبيقية للأمر 510 لسنة 2021والتي كان من المنتظر أن ترى النور خلال شهر جويلية 2022 على أقصى تقدير؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع : مراسلتكم عدد 2023-26-3000-25 بتاريخ 23 جوان 2023.

المصاحيب: الإجابة.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالأسئلة التي توجّه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد صابر الجلاصي، إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

حول الإجابة على الأسئلة الكتابية

التي توجّه بها نائب الشعب السيد صابر الجلاصي

1-السؤال الأول : لماذا لم تصغ هذه المقترحات في إطار لجنة فنية متعددة الأطراف احتراما لمبدأ توازي الصيغ والإجراءات؟

<u>الإجابة على السؤال الأوّل :</u>

باعتبار اختلاف وجهات النظر والتباين في الآراء بين مختلف المهنيين في مجال سياقة العربات وبالخصوص بين أصحاب مؤسسات التكوين والأجراء، وعملا بمبدأ حياد الإدارة وتكريسا للشفافية والنجاعة ارتأت مصالح الوزارة اعتماد مقاربة عمليّة من خلال المبادرة بإعداد مشاريع أولية للنصوص المقترح تعديلها .وتمّ موافاة الهياكل المهنية بهذه المشاريع الأوّلية لإبداء الرأي بخصوصها كتابيا بعد تشاورها مع منظوريها .وعلى أساس ردود الهياكل المهنية، يتم عقد جلسات أو ورشات عمل أو تكوين لجان فنية متعدّدة الأطراف بغاية تقريب وجهات النظر ثمّ إعداد مشروع نهائي متفق عليه من قبل المهنيين .

2- السؤال الثاني : لماذا خالف قرار سلطة الإشراف رأي أغلبية ممثلي المهنة في موضوع تنظيم امتحانات شهادات الكفاءة المهنية (بعد اجتماع الرئيس المدير العام للوكالة الفنية للنقل البري بكل الهياكل بتاريخ2023/01/25)؟

<u>الإجابة على السؤال الثاني :</u>

تم تنظيم امتحانات الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في مجال سياقة العربات بعنوان سنة 2023 في إطار مقاربة تشاركية وبالتنسيق مع المهنيين .وللغرض عقدت مصالح الوكالة الفنية للنقل البري سلسلة من الاجتماعات مع المهنيين لتحديد رأيها النهائي بخصوص هذا الموضوع .غير أنه رغم كل المساعي لتقريب وجهات النظر **لم يتم التوصل إلى اتفاق يحظي بإجماع المهنيين** وبالخصوص بين أصحاب مؤسسات التكوين والأجراء حيث أبدى ممثلو الغرفة النقابية الوطنية للمراكز المختصة في التكوين في مجال النقل على الطرقات تخوفهم، في صورة إقرار تنظيم مناظرة رئيس مؤسسة من الرفض الكلي للمترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة

للمشاركة في هذه المناظرة وعدم تقديمهم ترشحاتهم .وبالتالي، سيؤثر ذلك سلبيا على الجانب الاقتصادي للمراكز ويهدد ديمومتها .

وعليه تمت دعوة المعنيين بهذا الموضوع من جديد للسعي لتقريب وجهات النظر والتوافق بما يخدم صالح القطاع بخصوص تنظيم هذه الامتحانات .

3-السؤال الثالث : لماذا لم تلتزم وزارة النقل بتطبيق القانون وتعلن عن مناظرة رئيس مؤسسة منذ2021 ؟

<u>الإجابة على السؤال الثالث :</u>

يخضع تنظيم امتحانات الحصول على مختلف شهادات الكفاءة المهنية إلى أحكام قرار وزير النقل المؤرخ في 14 نوفمبر 2016 والمتعلق بضبط شروط تعاطي مهنة التكوين في مجال قواعد الجولان والسلامة على الطرقات والتكوين في مجال سياقة العربات وتكوين المكونين في مجال سياقة العربات .غير أنّ هذه الأحكام لم تفرض اختيار امتحان أو مناظرة معيّنة ولم تُحدّد دورية أو أجال لتنظيمه .

4-السؤال الرابع : لماذا لم تصدر النصوص التطبيقية للأمر 510لسنة 2021 والتي كان من المنتظر أن ترى النور خلال شهر جويلية 2022 على أقصى تقدير؟

الإجابة على السؤال الرابع :

إنّ أحكام الأمر الحكومي عدد 510 لسنة 2021 المؤرخ في 18 جوان 2021 المتعلق بضبط أصناف رخص السياقة وشروط تسليمها وصلوحيّتها وتجديدها بصدد التطبيق، وذلك حسب الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لدى مصالح الوزارة .وتسعى هذه المصالح حاليا لإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز الصعوبات والإشكاليات المرتبطة بالتطبيق بما في ذلك تنقيح هذا الأمر جزئيا بغاية خاصة التسريع في إصدار النّصوص التطبيقية لهذا الأمر وتيسير التطبيق وإضفاء المرونة على بعض الإجراءات ورقمنتها وتبسيطها والتقليص من الوثائق.

السؤال الكتابي

من النائب رياض جعيدان

إلى السيدة وزيرة المالية

الموضوع: سؤال كتابي بخصوص بيع إذاعة «شمس أف أم"

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 111 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا يتعلق بعملية التفويت في إذاعة "شمس أف. أم "المصادرة منذ سنة 2011 والتي تمتلك فيها الدولة التونسية 90 بالمائة من الأسهم لفائدة شركة في طور التكوين (شركة افريكا برودكستينغ) مما يثير عديد التساؤلات:

- ماهي دواعي اللجوء للتسوية القضائية؟ وماهي أسباب وملابسات عملية التفويت في هذه المؤسسة المصادرة؟ وما هو الدور الذي لعبته هيئة الرقابة العامة للمالية تجاه المؤسسة المذكورة؟
- هل كنا مجبرين على خيار التسوية القضائية؟ وهل أن الدولة التونسية لم تكن قادرة على انقاذ المؤسسة المذكورة؟
- هل المبلغ المقدر بمليار و300 مليون يعكس القيمة الحقيقية لهذه المؤسسة؟ وماهي حقيقة شطب جميع الديون المتخلدة بذمتها لفائدة الدولة التونسية والمقدرة بـ 20 مليون دينار؟ ماهي التدابير التي تم اتخاذها لضمان حقوق الاعلاميين والأعوان العاملين بهذه المؤسسة؟
- كيف تم التنسيق مع باقي مؤسسات الدولة المعنية بهذا الملف خاصة وزارة العدل ووزارة أملاك الدولة؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد رياض جعيدان بخصوص ملف التفويت في "إذاعة شمس أف أم"

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من رئاسة الحكومة والواردة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 7638-2100-08-202

وبعد، تبعا لمراسلتكم الواردة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب معطيات حول عملية التفويت في المساهمات الراجعة للدولة في شركة تونيزيا برود وكاستنغ وإحالتها على التسوية القضائية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

في إطار متابعة تنفيذ عملية التفويت في **مساهمات الدولة المباشرة وغير المباشرة في رأس مال شركة تونيزيا برودكاستينق "شمس اف أم" التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للتصرف في اجتماعها عدد 122 في 28 أفريل 2021**، ونظرا لتوصل وزارة المالية بعدد من العرائض تتعلق بشبهات سوء تصرف وفساد شابت عملية التفويت المذكورة وطلبات توضيحات صادرة عن الهياكل النقابية الممثلة للصحفيين والهيئة التعديلية للقطاع (HAICA)، وأمام جسامة الخروقات التي تضمنتها العرائض وتواصل ورودها وللوقوف على حقيقة الأمور وتفاديا للحكم بالظنون أو الشبهات تولت السيدة وزيرة المالية تكليف هيئة الرقابة العامة للمالية بمهمة تدقيق في عملية التفويت المعروضة وفي أوجه التصرف في شركة الكرامة القابضة وبالتوازي طلبت تعليق إجراءات رفع الشروط التعليقية المضمنة بعقد التفويت من خلال تأجيل عقد الجلسة العامة الخارقة للعادة للشركة في 2021/11/12 في انتظار نتائج عملية التدقيق

وبعد صدور التقرير النهائي لهيئة الرقابة العامة للمالية وأمام ما تضمنه من إخلالات وخروقات جدية ونظرا لطبيعة نشاط الشركة تولت السيدة وزيرة المالية إعلام السيدة رئيسة الحكومة بجملة هذه المعطيات ودعت اللجنة الوطنية للتصرف للانعقاد لإعلامها بفحوى هذا التقرير.

عقدت اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة اجتماعها عدد 124 يومي الإثنين 27 والخميس 30 ديسمبر 2021 للنظر في عملية التفويت في مساهمات الدولة المباشرة في رأس مال شركة تونيزيا برودكاستينق "شمس اف أم" على ضوء نتائج تقرير الرقابة الأولي والنهائي لهيئة الرقابة العامة للمالية.

وقد أفادت السيدة وزيرة العدل خلال هذه الجلسة أنها قد تلقت شكاية تخص عملية التفويت فتمت إحالتها إلى النيابة العمومية التي أذنت للإدارة الفرعية للأبحاث الاقتصادية والمالية بإجراء الأبحاث اللازمة وقد تم البدء في سماع الأطراف المعنية.

حول التقرير النهائي لهيئة الرقابة العامة للمالية:

بناء على التقريرين الأولى والنهائي لهيئة الرقابة العامة للمالية تبين أن عملية التفويت في مساهمات الدولة المباشرة وغير المباشرة في رأس مال الشركة عرفت صعوبات ناتجة عن سوء تصرف وتسيير بالشركة من جهة، واخلالات وتجاوزات هامة تعلقت بإجراءات ومسار التفويت الذي أعدته وأشرفت عليه شركة الكرامة القابضة من جهة أخرى، تجدونها كما يلي:

ا-تقديم الشركة:

الاسم الاجتماعي: شركة تونيزيابرودكاستينق"شمس إف أم"

تاريخ التأسيس: 22 أفريل 2010،

الشكل القانوني: شركة خفية الاسم

رأس المال: 4.475 دينار،

طبيعة النشاط: إدارة إذاعة خاصة تحت الاسم التجاري "شمس اف أم"

عدد الأعوان: 69 سنة 2020

المتصرف المفوض: السيد لطفي واردة **(إطار شركة الكرامة القابضة)**

تركيبة رأس المال:

المساهمون	عدد الأسهم	القيمة الاسمية (د)	النسبة %
شركة ميديا انفست (مصادرة كليا)	40249	4.024.900	89.936
شركة GFI (شركة خاصة)	2250	225.000	5.028
شكيب نورة	2249	224.000	5.025
الدولة التونسية	1	100	0.002
السيد خليل العبيدى	1	100	0.002
السيد صابر بومعيزة	1	100	0.002
السيد فتحى البحورى	1	100	0.002
شركة أنفستك	1	100	0.002
شركة بلاناتايمو	1	100	0.002
المجموع	44754	4.475.400	100

بالدينار

أهم المؤشرات المالية:

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم المعاملات	3 929 127	2 143 069	1 054 295	1 298 950	1 150 743	1 168 346
أعباء الأعوان	2 228 332	2 429 396	2 216 561	2 200 127	2 140 874	2 050 347
أعباء الاستغلال	4 210 168	4 348 529	4 480 714	4 396 693	4 598 860	4 231 117
النتيجة الصافية	(335 235)*	(2 250 254)*	(3 588 687)*	(3 363 193)*	(3 571 115)*	(3 307 811)*
الأصول الثابتة	309 151	173 217	132 256	105 180	77 374	71 065
الأموال الذاتية	(80 468)*	(2 330 721)*	(5 919 409)*	(9 282 602)*	(6 307 202)*	(9 893 317)*
الخصوم	2 571 821	3 427 541	7 294 143	10 485 539	11 282 508	15 046 303

*() قيمة سلبية

II-حول عملية التفويت في مساهمات الدولة في الشركة

بناء على ما ورد بالتقرير الصادر عن هيئة الرقابة العامة المالية، عرفت التفويت في مساهمات الدولة المباشرة وغير المباشرة في رأس مال شركة تونيزيا برودكاستينق "شمس اف أم" مرحلتين مرحلة طلب العروض ومرحلة التفاوض المباشر.

1-مرحلة طلبات العروض

أذنت لجنة التصرف خلال اجتماعها عدد 62 المنعقد بتاريخ 10 أوت 2015 لشركة الكرامة القابضة بالتفويت في المساهمات المباشرة وغير المباشرة الراجعة للدولة في شركة تونيزيابرود كاستنقتم تعيين مكتب الخبرة Ernest and Young بتاريخ 06 مارس 2017 لمواكبة شركة الكرامة القابضة في عملية التفويت والإعلان عن طلب العروض بتاريخ 22 جانفي 2018 **وذلك بتأخير هام خاصة أمام تدهور الوضعية المالية للشركة وتقلص إمكانيات التفويت فيها** حيث فوتت الكرامة القابضة فرصة التفويت في المساهمات المباشرة وغير المباشرة الراجعة للدولة في الشركة خلال سنة 2015 عندما كانت المؤشرات المالية لها جيدة وهو ما أكده تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية.

وأسفرت مختلف الأعمال والإجراءات التي قامت بها شركة الكرامة القابضة في إطار طلب العروض عن النتائج التالية:

أ-طلب العروض الأول:

أسفرت عملية الانتقاء الأولي المنجزة في 2018/01/22 إلى قبول عرضين (2) غير أنه لم يتقدم أي عارض بعرض مالي.

وتبين من خلال تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية أن شركة الكرامة القابضة لم تتعامل بجدية مع الطلب الذي تقدم به أحد العارضين Proserv بخصوص طلبه منح ضمانات بخصوص مآل الدعوى القضائية التي تقدمت بها المصادر منها سيرين بن علي لإلغاء إحالة الدولة لمساهماتها المصادرة في الإذاعة لفائدة الكرامة القابضة حيث لم تعرض هذا الإشكال على أنظار اللجنة الوطنية للتصرف ولم تقم بالاستشارات القانونية الازمة في الغرض ما ترتب عنه عدم تقديم أي عرض مالي وبالتالي عدم اثمار طلب العروض.

قرار اللجنة الوطنية للتصرف في الجلسة عدد 113 بتاريخ 22 أكتوبر 2018: إعادة هيكلة الشركة بتحويل جملة القروض المسندة أصلا وفوائد إلى مساهمة في رأس مال شركة تونيزيا برود كاستينق عن طريق الترفيع فيه.

ومكنت هذه العملية من الترفيع في رأس مال الشركة لينتقل من 1500 ألف دينار إلى 4475.4 ألف دينار والحط من مستوى الديون.

ب-طلب العروض الثاني:

تم الإعلان عنه بتاريخ 30 نوفمبر 2018 وكان غير مثمر نظرا لعدم تقدم أي مستثمر

قرار اللجنة خلال اجتماعها عدد 117 بتاريخ 05 نوفمبر 2019:

-الدخول في تفاوض مباشر مع المستثمرين الذين أبدو رغبتهم في اقتناء المساهمات العمومية بالمراكنة.

-إخضاع الشركة إلى مجلة الإجراءات الجماعية باعتبارها في حالة توقف عن الدفع في صورة عدم اثمار التفاوض المباشر.

2-مرحلة التفاوض المباشر

تم التفاوض مباشرة مع المستثمرين الذين سحبوا كراس شروط الانتقاء الأولى وعددهم 07 ولم تفض العملية إلى تقدم أي مستثمر.

وعلى إثر إعادة نشر إعلان للتفويت بالمراكنة بتاريخ 04 جوان 2020 تقدم ثلاثة مستثمرين وهم كل من السيد بسام الحداد وDelta impression وMaxula Capital .

قرار لجنة التصرف خلال اجتماعها عدد 120 بتاريخ 17 أوت 2020 دعوة العارضين لتحسين عروضهم

وتبين من خلال التقرير النهائي لهيئة الرقابة العامة للمالية أن شركة الكرامة القابضة لم تقدم "**وثائق ذات مصداقية تفيد توصل العارض بسام الحداد بالدعوة لتحسين عرضه " بما يمس من شفافية الإجراءات المعتمدة ومن مبدإ تكافؤ الفرص.**

وفيما يلي محتوى العرضين المقدمين:

- **عرض شركة Delta impression**

موضوع العرض: الأصل التجاري للشركة المتكون من عناصر غير مادية تتمثل في العلامة التجارية والأسم التجاري والحرفاء وعناصر مادية وهي المعدات التجهيزات الأثاث المعد للاستغلال وفقا للجرد الذي سيتم في الغرض، العقود والحقوق المترتبة عنها

العرض المالي: 1.1 مليون دينار

التعهدات المحمولة على العارض

-الإبقاء على عقود عمل الأعوان الذين بقائمة

-الإبقاء على الاتفاقيات المبرمة مع مسدي الخدمات والمنشطين وفق قائمة تضبط في الغرض

-التراخيص الإدارية والعقود والاتفاقيات المتعلقة باستغلال إذاعة شمس اف أم

*** عرض Maxula Capital**

موضوع العرض: المساهمات المباشرة وغير المباشرة الراجعة للدولة في الشركة

العرض المالي: 0.5 مليون دينار

التعهدات:

-الإبقاء على عقود عمل الأعوان

-التكفل بالديون الاجتماعية والجبائية

-التكفل بالدين البنكي الراجع لبنك تونس العربي الدولي

-ادماج الحساب الجاري الراجع لشركة ميديا انفست **والديون الراجعة لشركة بلاناتايمو أصلا وفوائد في رأس مال الشركة**

-التخفيض في رأس مال الشركة بمبلغ قدره 7 مليون دينار عن طريق استيعاب النتائج المؤجلة سلبيا

-التخفيض في رأس مال الشركة بمبلغ قدره 1.5 مليون دينار وفتح الاكتتاب في رأس المال إلى الأعوان وممثليهم الاجتماعيين.

-التعهد بإنجاز استثمارات بمبلغ 8 مليون دينار خلال الخمس سنوات المقبلة لتطوير الشركة وإعادة هيكلتها.

كما تضمن العرض جملة من الشروط تمثلت في:

-طلب جدولة الديون الراجعة إلى الديوان الوطني للإرسال أصلا وفوائد إلى حدود 2020/12/31 لفترة **10 سنوات مع سنتين إمهال**.

-طلب جدولة الديون الراجعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أصلا وفوائد إلى حدود 2020/12/31 لفترة **10 سنوات مع سنتين إمهال.**

-طلب جدولة الديون الراجعة لوكالة تونس افريقيا للأنباء أصلا وفوائد إلى حدود 2020/12/31 لفترة **10 سنوات مع سنتين إمهال**.

-طلب جدولة الديون الراجعة للإدارة الجبائية أصلا وفوائد إلى حدود 2020/12/31 لفترة **10 سنوات مع سنتين إمهال**.

-طلب جدولة الدين البنكي الراجع لبنك تونس العربي الدولي لمدة **عشرة سنوات مع سنتين فترة امهال**.

ويلاحظ أنه تم اقحام الديون الراجعة لشركة بلانات ايمو بعنوان كراء المقر الاجتماعي للشركة والمقدرة بـ **252 208 2 دينار** إلى حدود نوفمبر 2020 في الاتفاق المبرم مع المستثمر بطرح هذه الديون وادراجها ضمن المبالغ المزمع الترفيع بها في رأس مال شركة شمس اف أم بإدماجها.

وتم ذلك دون دراسة تأثير هذه العملية على التوازنات المالية للشركة والمخاطر القانونية التي قد تنجر عن ذلك باعتبار هذه الديون هي جزء من رقم معاملات الشركة.

مع العلم بأن وكيل شركة بلانات ايمو لم تتم دعوته لحضور اجتماع لجنة التصرف عدد 121 المنعقدة بتاريخ 13 نوفمبر2020 كما لم يتم عرض وضعية الشركة ومؤشراتها المالية على أنظار اللجنة المذكورة هذا مع العلم بأنها سجلت نتائج محاسبية سلبية تقدر بـ **440 ألف دينار ونتائج مؤجلة سلبية تقدر بـ4.3 مليون دينار سنة 2019 وأن هذه المبالغ**

تجاوزت نصف رأس مال الشركة وأصبحت خاضعة لمقتضيات الفصل 142 من مجلة الشركات التجارية.

قرار لجنة التصرف في اجتماعها عدد 121 بتاريخ 2020/11/13

تم قبول العرض الواردة عن شركة Maxulacapital مع دعوة الأطراف المتدخلة وهي شركة الكرامة القابضة وميديا انفست وبلانت ايمو وتونيزيا برود كاستينق شمس اف أم لاتخاذ التدابير اللازمة لتجسيم مختلف القرارات الضرورية لإتمام عملية التفويت.

وإحالة الملف القانوني للعارض إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري HAICA للحصول على موافقتها المسبقة وذلك وفقا لأحكام المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2021.

المستجدات اللاحقة لقرار لجنة التصرف عدد 121 بتاريخ 2020/11/13

تقدمت الكرامة القابضة للجنة التصرف في اجتماعها عدد 122 بتاريخ 28 /2021/04 بمستجدات جديدة تتعلق بالعرض المقبول في جلستها عدد 121 حيث تقدم العارض Maxual Capital بشروط جديدة بصورة أصبح عرضه كالتالي:

1) **لا يتحمل العارض الديون التي نشأت بعد تاريخ 2018/12/31 وإلى تاريخ الإحالة.**

2) قبول العارض بتحمل الديون التي نشأت قبل تاريخ 2018/12/31 وبقيت غير خالصة في تاريخ الإحالة والمقدرة بمبلغ 4.162.745.652 دينار وطلب في شأنها الجدولة والإمهالات والإعفاءات التالية:

الجهة الدائنة	المبلغ	مطالب العارض
القابضة المالية	819688.113	جدولة على 10 سنوات وسنتين إمهال والإعفاء من خطايا التأخير والفوائض
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	462186.172	جدولة على 10 سنوات وسنتين إمهال والإعفاء من خطايا التأخير والفوائض
ديوان الارسال الإذاعي والتلفزي	1840792.700	جدولة على 15 سنوات وسنتين إمهال والإعفاء من خطايا التأخير والفوائض
كافيس CAVIS	52736.661	جدولة على 10 سنوات وسنتين إمهال والإعفاء من خطايا التأخير والفوائض
بنك تونس العربي الدولي	987342.000	جدولة على 10 سنوات وسنتين إمهال مع نسبة فائض تفاضيلية
المجموع	4162745.650	

3) إدماج الديون الراجعة لشركة بلانات ايمو سواء كانت ناتجة عن معينات كراء أو أعباء أخرى أو مصاريف مشتركة بالحساب الجاري للشركاء

4) الترفيع في رأس مال الشركة بالمبالغ الواردة بالحساب الجاري للمساهمين الراجع لشركة الكرامة القابضة أو ديون شركة بلانات ايمو أو شركة أخرى في حدود الرصيد الذي سيتم تحديده في تاريخ الإحالة

5)ضمان الطرف المحيل جميع مخاطر الديون التي لم تكن موضوع تقييد محاسبي والتي يمكن أن تظهر بعد الإحالة.

6) اقتناء كتلة الأسهم العمومية في رأس مال الشركة موضوع النقطة الرابعة بثمن قدره 500 أد

7) عدم تجديد أية عقود مهما كان نوعها أثناء فترة التعاقد الحالية إلا بعد موافقة المستثمر

8) تمكين المستثمر من حق فسخ عقد التسويغ مع شركة بلانات ايمو قبل انقضاء الأجل دون مطالبته بخلاص معاليم الكراء للمدة المتبقية وعند الاقتضاء البقاء بالمكري لمدة سنتين التخفيض في معلوم الكراء إلى النصف

9) عقد جلسة عمل مع الموظفين والعملة أو من ينوبهم من أجل التوصل إلى اتفاق بغاية تنقية الأجواء الاجتماعية مع ابرام هدنة اجتماعية لمدة سنتين

وتبين في هذا المستوى أن المعطيات التي تقدمت بها شركة الكرامة القابضة كانت منقوصة وغير واضحة مقارنة بوقائع الملف حيث سجل تضارب في مبالغ الديون التي سيتكفل بها المستثمر Maxual Capital **إذ قدمت الكرامة القابضة العرض على أساس تكفل العارض بالديون الناشئة قبل 31 ديسمبر 2018 وحددتها بـ4162745 دينار وهو مبلغ تبنته لجنة التصرف في حين تبين أن المبلغ الحقيقي لهذه الديون هو 5268774 أي بفارق يقدر بـ 101 مليون دينار لم يتم تحميلها للمستثمر وبالتالي تتحملها الكرامة القابضة وهو ما أكده التقرير النهائي لهيئة الرقابة العمة للمالية.**

وأمام التغيير الذي عرفه عرض Maxuala Capital لم تقم الكرامة القابضة قبل تقديم هذا العرض على أنظار اللجنة بالرجوع إلى المستثمرين الآخرين لتمكينهم من تجديد أو تحسين عروضهم بل قدمت هذا العرض فقط على أنظار اللجنة مما يمس بمبدأ تكافؤ الفرص وهو ما أكده تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية.

قرار لجنة التصرف عدد 122 بتاريخ 2021/04/28

الموافقة على التفويت في مساهمة الدولة المباشرة وغير المباشرة في رأس مال شركة تونيزيا برود كاستينغ "شمس اف أم" لشركة Maxuala Capital على أساس عرضها التلقائي الجديد البالغ 500 أ د وذلك مع:

-تحمل شركة الكرامة القابضة عبر شركة ميديا انفست للديون الناشئة بداية من 2019/01/01 إلى تاريخ انتهاء عملية والمتعلقة أساسا بالديون الجبائية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتضمين هذه المبالغ بالحساب الجاري للشركاء

-الترفيع في رأس مال شركة تونيزيا برودكاستينغ" شمس اف أم " بدمج الحساب الجاري لشركة ميديا أنفست أصلا وفوائد والديون الراجعة لشركة بلاناتيمو إلى تاريخ التفويت،

-الاذن لشركة الكرامة القابضة لضمان الخصوم التي يمكن أن تظهر بعد تاريخ الإحالة.

- تتعهد الكرامة القابضة بالتنسيق مع الإدارة العامة

للمحاسبة العمومية والاستخلاص والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكافيس CAVIS وديوان الإرسال الإذاعي والتلفزي وبنك تونس العربي الدولي قصد الحصول على إعادة جدولة الديون لمدة 10 سنوات مع سنتي إمهال في إطار احترام القوانين والإجراءات الجاري بها العمل.

- الاذن لوكيل شركة بلاناتيمو بتمكين المستثمر من حق فسخ عقد التسويغ قبل انقضاء الأجل دون مطالبته بخلاص معاليم الكراء للمدة المتبقية والنظر في إمكانية البقاء بالمكري لمدة سنتين.

- الإذن لشركة الكرامة القابضة بمواصلة الدعم المالي لشركة تونيزيا برود كاستينغ "شمس اف أم " بما يمكنها من تأمين تغطية أعباء أجور العاملين بها إلى حين إتمام عملية التفويت.

- **<u>حول تنفيذ قرار اللجنة في اجتماعها عدد 122 بتاريخ 2021/04/28</u>**

إمضاء عقد التفويت

تم إمضاء عقد التفويت في **25 جوان 2021** ويشترط لإتمام عملية نقل الملكية خلاص مبلغ التفويت البالغ 0.5 مليون دينار ورفع الشروط التعليقية.

مستوى تقدم رفع الشروط التعليقية

تقدمت شركة الكرامة القابضة بتاريخ 09 نوفمبر 2021 بمذكرة حول مستوى تقدم رفع الشروط التعليقية وأسفرت عما يلي:

-الموافقة المبدئية الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

-الموافقة على جدولة الديون الراجعة لديوان الارسال الإذاعي

-ضبط المبالغ الجملية للديون البدائية والراجعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

وبعد التداول في جملة هذه المعطيات قررت لجنة التصرف في اجتماعها عدد 124 بتاريخ 27 و30 ديسمبر 2021 ما يلي:

بالنظر للتجاوزات المضمنة بتقرير هيئة الرقابة العامة للمالية الصادرة في ديسمبر 2021 قررت اللجنة:

1.تعليق إجراءات نقل ملكية الأسهم الراجعة للدولة بصفة مباشرة وغير مباشرة في شركة تونيزيا برودكاستينق "شمس اف أم" مؤقتا

2.تفويض وزيرة المالية بتوجيه مراسلة إلى مصالح القانون والتشريع للحكومة قصد طلب ابداء الرأي بخصوص:

-التداعيات المحتملة في صورة الرجوع في عملية التفويت وخاصة المسؤولية المدنية التي يمكن أن تتحملها الدولة.

-المسؤوليات المترتبة عن التجاوزات التي تم رصدها من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

3-دعوة الكرامة القابضة تعيين مسير للشركة يتولى إدارتها بصفة يومية والمتابعة الجدية لشؤونها قصد تحسين حوكمتها والرفع من مداخيلها وتأمين نفقاتها.

4-الاذن لشركة الكرامة القابضة بمواصلة تقديم المساندة المالية قصد التكفل بالمبالغ اللازمة لخلاص أجور الأعوان التابعين لشركة تونيزيا برودكاستينق "شمس اف أم".

وبناءا على ذلك راسلت رئيسة اللجنة الوطنية للتصرف السيد مستشار القانون والتشريع للحكومة لطلب ابدأ الرأي في النقاط المذكورة أعلاه كما تم مدّ مصالحه بكل الوثائق والمؤيدات التي طلبها خاصة منها التقرير النهائي لهيئة الرقابة العامة للمالية كراس شروط المشاركة وملف طلب العروض المتعلقين بطلبي عروض التفويت في المساهمات المباشر ونسخة من محاضر لجنة التصرف عدد 120 بتاريخ 17 أوت 2020 وعدد 121 بتاريخ 13 نوفمبر2020 وعدد 122 بتاريخ 28 أفريل 2021 التي تداولت في ملف التفويت وأفضت إلى ابرام العقد المستثمر Maxuala Capital

وبتاريخ 25 مارس 2022 تلقت السيدة وزيرة المالية، رئيسة اللجنة الوطنية للتصرف، مراسلة من السيدة رئيسة الحكومة جاء فيها ما يلي:

-الوقوف على عديد الاخلالات سواء بخصوص سلامة الإجراءات المتبعة في عملية التفويت في مرحلتي طلب العروض والتفاوض المباشر،

-أن دليل إجراءات التفويت المعتمد من قبل لجنة التصرف يتسم بالاقتضاب ولم ينص على إجراءات واضحة لتنظيم سير علمية التفويت ولم يراع خصوصية الأملاك المصادرة.

وعليه دعت إلى ما يلي:

-العدول عن عملية التفويت وإعادة دراسة الملف،

-التسريع بالإذن بصياغة دليل إجراءات جديد يعوض دليل الإجراءات الحالي يتضمن إجراءات وشروط واضحة ومفصلة تنظم عمليات التفويت في جميع مراحلها والحرص على نشره بصفة رسمية على موقع وزارة المالية.

تم عرض هذا الرد على أنظار **اللجنة الوطنية للتصرف في جلستها عدد 127 بتاريخ 04 أفريل 2022 التي قررت ما يلي:**

1-الرجوع في قراري اللجنة في اجتماعها عدد 121 بتاريخ 13 نوفمبر 2020 وعدد 122 بتاريخ 28 أفريل 2021 والمتعلقين بالموافقة على التفويت في مساهمات الدولة المباشرة وغير المباشرة في شركة تونيزيا برودكاستينغ "شمس اف أم" لفائدة شركة Maxuala Capital وفقا لما جاء بمراسلة السيدة رئيسة الحكومة المؤرخة في 25 مارس 2022 والتي اعتبرت أن عقد التفويت المعني تعلقت به عديد الاخلالات في مرحلتي طلبات العروض والتفاوض المباشر ودعت على أساس ذلك إلى العدول عن مواصلة عملية التفويت وإعادة دراسة الملف.

2-تكليف شركة الكرامة القابضة بتعيين مكتب خبرة يتولى دراسة وتحديد الصيغة المثلي للتفويت عن طريق طلب عروض في أجل شهر ونصف من الإعلام بالقرار.

3-الإذن بتكوين لجنة تضم ممثلين عن كل من وزارة المالية والكرامة القابضة ووزارة العدل ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ومصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة يعهد لها إعادة صياغة دليل إجراءات جديد للتفويت في الأملاك المصادرة وفقا لتوصيات السيدة رئيسة الحكومة صلب مراسلتها، مع اقتراح مراسلة السيدة رئيسة الحكومة لتعيين عضو من المراقبين العامين المنتمين لسلك مراقبي ومراجعي الطلب العمومي بالهيئة العليا للطلب العمومي، للمشاركة في أعمال اللجنة طبقا لأحكام الفقرة

الأخيرة من الفصل 4 من الأمر عدد 5096 المؤرخ في 22 نوفمبر 2013

4-الإذن لشركة الكرامة القابضة بمواصلة تقديم المساندة المالية قصد التكفل بالمبالغ اللازمة لخلاص أجور الأعوان التابعين لشركة تونيزيا برودكاستينغ "شمس اف أم".

تولت شركة الكرامة القابضة خلال اجتماع لجنة التصرف عدد 130 بتاريخ 28 سبتمبر 2022 عرض نتائج أعمال مكتب الخبرة طبقا لعقد المساندة المبرم مع شركة الكرامة القابضة المتعلقة بدراسة وتحديد الصّيغ المثلي للتفويت في المساهمات المصادرة المملوكة في رأس مال إذاعة "شمس اف أم" عن طريق طلب عروض وذلك تجسيما لقرار لجنة التصرف عدد 127 بتاريخ 04 أفريل 2022 حيث وبعد تشخيص وضعية الإذاعة تم اقتراح أربع فرضيات:

1-التفويت في كتلة المساهمات المصادرة

2-التفويت في الأصل التجاري للإذاعة

3-إنجاز عملية إعادة هيكلة Opération D'accordéon

4-إخضاع الإذاعة إلى الإجراءات الجماعية

وبعد التداول حول الوضعية المالية للشركة كما تم تقديمها أمكن الوقوف على ما يلي:

-تراكم ديون الشركة بصفة مستمر التي بلغت في موفي أوت 2022 ما قدره 19.4 مليون دينار مقابل رأس مال يقدر بـ 4.475 مليون دينار

-تراجع هام لرقم المعاملات من سنة إلى أخرى وعدم تمكينه من تغطية نفقات تسيير الشركة،

-قيام عدد من الدائنين بأعمال تنفيذية على ممتلكات الشركة على غرار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

-قيام ديوان الإرسال الإذاعي والتلفزي بالتقليص في التغطية في المناطق الداخلية مع إمكانية قطع البث كليا،

-العجز الذي تعاني منه الشركة هو هيكلي حث حافظت على نفس أعباء الاستغلال مع تراجع حادّ لإيراداتها المتأتية أساسا من الإشهار.

واستخلص أعضاء اللجنة من ذلك أن الشركة هي في وضعية توقف كلي عن الدفع وبالتالي تكون تحت طائلة الإجراءات الجماعية على معني القانون عدد 36 لسنة 2016 المؤرخ في 29 أفريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية، التي ستسمع بإحالتها مطيرة من الديون مع إيقاف أعمال التنفيذ في حقها.

وعليه قررت لجنة التصرف 130 بتاريخ 28 سبتمبر 2022 ما يلي:

-إحالة شركة "تونيزيا برود كاستينغ شمس اف أم" على الإجراءات الجماعية على معنى القانون عدد 36 لسنة 2016 المؤرخ في 29 أفريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية .

-عرض هذا المقترح على مصالح رئاسة الحكومة لما تراه صالحا.

-دعوة شركة الكرامة القابضة تقديم تقرير حول أسباب التأخير في تنفيذ قرار لجنة التصرف عدد 127 القاضي بـ: "تكليف شركة القابضة بتعيين مكتب خبرة يتولى دراسة وتحديد الصيغة المثلى للتفويت عن طريق طلب عروض في أجل شهر ونصف من الإعلام بالقرار".

III-حول التسوية القضائية:

تم الإذن بافتتاح إجراءات التسوية القضائية تحت عدد 971 بتاريخ 16 فيفري 2023 على ضوء جلسة التحريرات المكتبية الواقع إجراؤها من قبل الدائرة التجارية 22 بالمحكمة الابتدائية بتونس **والتي اتضح من خلالها ومن خلال المؤيدات المظروفة بالملف أن الشركة في حالة توقف عن دفع ديونها طبقا لمقتضيات الفصل 434 من المجلة التجارية.**

وقررت هذه الدائرة **تعيين متصرف قضائي يتولى تسيير الشركة وتنفيذ جميع إجراءات التفويت فيها صبرة واحدة وعليه تم رفع يد هياكل التسيير السابقة للشركة عنها** وبالتوازي استصدرت إذنا قضائيا بخلاص الأجور المتخلدة من قبل شركة الكرامة القابضة بمبلغ 150 ألف دينار في ذلك التاريخ تم تنفيذه وتحويل المبلغ المطلوب للشركة.

وفي خصوص عملية إحالة الشركة الأخيرة بملغ 1.3 مليون دينار فقد تمت من قبل قاضي المؤسسة ولم يتم إطلاع أو تشريك الدولة في اتخاذ القرار طبقا للقانون الجاري به العمل في خصوص التسوية القضائية.

هذا وتجدر الإشارة أن القرارات المتخذة في خصوص الشركة إلى حدود إحالتها على التسوية القضائية تمت من قبل لجنة التصرف التي تتكون من كل وزيرة المالية ووزيرة العدل ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وممثل عن رئاسة الحكومة طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المتعلق بإحداث لجنة وطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ا لهادي العلاني

إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول إحداث متحف وطني بمكثر .

تحية وإحتراما وبعد،

نظرا لما تتميز به جهة مكثر من مخزون أثري وتاريخي وطبيعي إذ يمسح الموقع الأثري 45 هكتار وتحتوي على 622 موقع أثري ووجود مدينة كسرى التاريخية على بعد17 كم .فتم برمجة إحداث متحف وطني بمكثر منذ زيارة رئيس الجمهورية المؤقت إلى مكثر في مارس 2013 وتم إقرار هذا المشروع في جلسة عمل بمقر ولاية سليانة أشرف عليها رئيس الحكومة يوم 29 ديسمبر 2015 وقد أذن السيد وزير الثقافة السابق بإنجاز الدراسات في 2017.

كما تم إقرار إنجاز هذا المشروع" المتحف الوطني بمكثر "في محضر المجلس الوزاري المضيق ليوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2020 وموضوعه التعاون التونسي الفرنسي واتخذ قرار بإحداث متحف وطني بمكثر وتقدر كلفة الإنجاز بـ 8 مليون أورو.

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب هذا التعطيل ومدنا بآجال وتاريخ الإنطلاق الفعلي للأشغال.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة المعهد الوطني للتراث حول السؤال الكتابي الموجهة من النائب محمد الهادي العلاني بخصوص إحداث متحف وطني بمكثر .

تحية طيبة وبعد

تبعا للسؤال الكتابي حول إحداث متحف وطني بمكثر، نفيدكم أن هذا المشروع لم يتم إدراجه بالمخطط الخماسي (2020 - 2016) بل تمّ إدراج مشروع تدعيم المتحف الأثري بمكثر وقد تم رصد اعتمادات تقدر بـ 200 ألف دينار لفائدة المشروع، كما تم انجاز ملف هندسي في الغرض من قبل المصالح الفنية المختصة و تم انجاز الضوابط المرجعية الخاصة بهذا المتحف، هذا ونفيدكم أن المعهد الوطني للتراث بصدد متابعة ملف مشروع إحداث المتحف الجهوي بسليانة مع وزارة التجهيز للشروع في تنفيذه .

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينارواحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".